



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء

المالي للمؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة : ش.ذ.م.م. TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء

بالوادي - خلال الفترة (2014_2016) "

تحت إشراف الدكتور :

مايدة محمد فيصل

من إعداد الطلبة :

- قدور نصر

- خلادي عبد الغني

- رحال طارق

- بن علي مليكة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ محاضر "ب"	بكوش لطيفة
مقررا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ محاضر "أ"	مايدة محمد فيصل
مناقشا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ مساعد "أ"	بوصبيح العايش ربيع

السنة الجامعية 2017/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء

المالي للمؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة : ش.ذ.م.م. TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء

بالوادي - خلال الفترة (2014_2016) "

تحت إشراف الدكتور :

مايدة محمد فيصل

من إعداد الطلبة :

- قدور نصر

- خلادي عبد الغني

- رحال طارق

- بن علي مليكة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ محاضر "ب"	بكوش لطيفة
مقررا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ محاضر "أ"	مايدة محمد فيصل
مناقشا	الشهيد حمة لخضر بالوادي	أستاذ مساعد "أ"	بوصبيح العايش ربيع

السنة الجامعية 2017/2018

الاهداء

إلى من به ادركت بجور العطاء
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله في السراء والضراء
إلى حكمتي وحلمي إلى أدبي وعلمي
إلى الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان
إلى من هو منبع للمحبة والحنان
إلى من أعانني بالصلوات والدعوات
إلى **أبي الحبيب** منعمك الله بوافر الصحة والرضا
إلى من ركع العطاء أمام قدميها
إلى من أعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما
إلى من أثارت في قلبي الطموح إلى المعرفة
إلى من كنت أستلهم في كل مرة قبسا من نورها كي أمشي
إلى الغالية التي لا أرى الأمل إلا من عينيها
إلى القلب الطاهر الذي أسعى دوما لرضاه
إلى جوهرتي الثمينة **أمي الغالية الحبيبة** حفظها الله
إلى أزهار النرجس والرياحين إلى من تفيض قلوبهم حبا لي على مر السنين
إلى إخوتي وإخواتي الأعزاء
إلى أعز الناس عن قلبي ورفقاء دربي إلى من كانوا سنداً لي في هذا العمل

قدور نصر و خلادي عبد الغني

إلى زملاء الدراسة بقسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق سنة ثانية ماستر دفعة 2018/2017

إلى من جادوا علينا بوافر علمهم وجميل جهدهم طول هاته السنين

إلى أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية .

و أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور : **مايدة محمد فيصل** الذي تفضل بقبوله للإشراف على هاته المذكرة فجزاه الله كل خير وله مني كل التقدير والاحترام .

إلى كل من ذكره قلبي وأغفله قلبي

... أهدي ثمرة عملي ...

الاهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح

إلى سبب وجودي في الحياة

إلى من احمل إسمه بكل فخر

إلى والدي الحبيب الذي لم يبخل علي يوما بشيء لك كل التحلي والاحترام

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى من علمتني الصبر مهما تبدلت الظروف

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى التي لم تأل جهدا في تربيتي وتوجيهي

إلى والدي الغالية أطال الله في عمرها

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء

إلى أخوتي و أختي الوحيدة حفظهم الله

إلى رفيقة دربي التي كانت خير عون لي حتى اتممت هذا العمل بنجاح

إلى زوجتي الغالية حفظها الله

إلى أولادي أسيل و أنس و إيناس فاطمة الزهراء

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع

إلى من تكاتفنا يدا بيد وتعلمنا

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله

إلى طلاب قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق سنة ثانية ماستر دفعة 2018/2017

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

إلى ينابيع الصدق الصافي ، إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ان لا أضيعهم

إلى زملائي في البحث **نصر قدور و طارق رحال**

إلى من صاغوا لنا علمهم حروف ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

إلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلته فكرة لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية .

و أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور : **مايدة محمد فيصل** الذي تفضل بقبوله على إشراف هذه المذكرة فجزاه الله كل خير

فله مني كل التقدير والاحترام .

الاهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح والتميز

إلى سبب وجودي في الحياة

إلى من احمل اسمه بكل فخر وسرور

إلى والدي الحبيب الذي لم يخجل علي يوما بشيء لك كل التقدير والتجلي والاحترام

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل والحنان

إلى من علمتني الصبر في الشدائد إلى رمز الحب و عنوان الشفاء

إلى التي لم تأل جهدا في تربيتي وتوجيهي

إلى والدتي حبيبي الغالية أدام الله عافيتها وأطال الله في عمرها ولا حرمني الله من اجر رضاها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي

إلى إخوتي الاعزاء

إلى رفيقة دربي وسندي وشريكتي في الحياة التي كانت خير عون وسند ومضح لي حتى اتمت هذا العمل بنجاح

إلى زوجتي الغالية حفظها الله لي

إلى من سهرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع

إلى من تكاتفنا يدا بيد وتعلمنا

إلى من جعلهم الله إخواني بالله ومن أحببتهم بالله

إلى طلاب قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق سنة ثانية ماستر دفعة 2017/2018

إلى إخواني الذين لم تلدهم أمي ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

إلى ينابيع الصدق الصافي ، إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ، إلى من عرفت كيف أحدهم وعلموني ان لا أضيعهم

إلى من يعتبرون احلى ذكرى في مشوار دراسة الماستر

إلى زملائي في البحث خلادي عند الغني و طارق رحال

إلى من صاغوا لنا علمهم حروف ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

إلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلته فكرة لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية .

و أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور : مائدة محمد فيصل الذي تفضل بقبوله على إشراف هذه المذكرة فجزاه الله كل خير

فله مني كل التقدير والاحترام .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى ملاكي وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، أُمِّي الحبيبة.

وإليهم أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلوبهم شيئاً من السعادة إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى رفيق دربي وملاذي في الحياة زوجي العزيز صالح

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أبنائي الأعراء وخاصة كتكوتة البيت المدللة أسيل.

كما أهديه إلى ينايع العلم والمعرفة إلى الشموع التي تضيء طريقنا أساتذتنا الكرم

وأهديه إلى كل زملائي في الدراسة دون استثناء.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأسأل الله أن يكون نبراساً لكل طالب علم .

أمين يا رب العالمين

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" فاذكروني أذكركم و أشكروا لي و لا تكفرون "

صدق الله العظيم الآية: 152 سورة البقرة

فالحمد لله العزيز الكريم الذي وفقنا في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور: مايدة محمد فيصل لإشرافه على هذا البحث

و لا ننسى أيضا أن نتقدم بشكرنا إلى مدير شركة TRICI SUD لإعطائه الإذن

بالموافقة على إجراء هاته الدراسة بالمؤسسة ومد يد العون لنا وكذا رئيس مصلحة المالية

والمحاسبة الذي لم يبخل علينا هو كذلك بالمعلومة الأساسية والمادة الأولية لبحثنا فكان خير

سند لنا خلال فترة دراستنا للموضوع حيث أجاد وأفاد فله منا كل الشكر والتقدير.

والشكر موصول أيضا إلى جميع إطارات و موظفي شركة TRICI SUD بالوادي.

كما ونتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد فلهم منا كل

الاحترام والتقدير على مساعدتهم لنا وتوجيهنا وإثرائنا بكل صغيرة وكبيرة وكذا الحرص والسهر

على ظهور هذا العمل في أبهى حلة.

الملخص :

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الأداء المالي على إعتباره الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى سعي هاته المؤسسات جاهدة لتحقيق توازنها المالي باعتباره شرطا جوهريا ورئيسيا في رسم خططها الإستراتيجية بما يضمن لها البقاء والإستمرارية ومواجهة التحديات المستقبلية .

فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة لإبراز ما مدى انعكاس ومساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا كإجابة منا على التساؤل الرئيسي المطروح وذلك بالاعتماد على المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع، حيث سلطنا الضوء على شركة TRICI-SUD المختصة في تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء كنموذج من الهيئات النشطة على أرض الواقع، وهذا بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على دراسة الحالة خلال فترة الدراسة والممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن إسهامات النظام المحاسبي المالي تبدو واضحة على مستوى المحتوى المعلوماتي المالي بالنسبة للقوائم المالية المعدة وفق هذا الأخير والتي تعتبر مخرجات لهذا النظام ومن جهة أخرى فهي مدخلات رئيسية لقياس وتقييم الأداء المالي وإعتمادا على النتائج المتحصل عليها فانه يمكننا الحكم على أن أداء شركة TRICI-SUD كان مقبول عموما خلال فترة الدراسة ، مع وجود إمكانية الحصول على أداء أفضل ونتائج تحول لها في المستقبل القريب المنافسة وبقوة على المستوى الوطني وذلك بإتباع سياسة تسييرية رشيدة ومحكمة .

الكلمات المفتاحية :

النظام المحاسبي المالي ، الأداء المالي ، القوائم المالية ، مؤشرات الأداء المالي، قياس الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي .

Abstract

Given the critical importance of financial performance as the cornerstone of economic institutions on one hand, and on the other hand, these institutions strive to achieve their financial balance as a main condition to design their plans Strategy to ensure sustainability, continuity and future challenges.

In this study, we tried to focus on the financial accounting system reflected and contributed to the process of measuring and evaluating financial performance of economical establishment.

This is an answer to the main question posed by the theoretical and applied treatment of the subject, where we focus on the company TRICI SUD which is competent in the conversion of steel for construction as a model of active corporation. On the ground, by projecting the theoretical side on the case study during the period of study and extending from 2014 to 2016.

The study concluded that the contributions of the new financial accounting system are evident at the level of financial information content for the financial statements prepared according to the system, which are outputs of this system and on the other hand are key inputs to measure and evaluate performance.

Depending on the results obtained we can estimate that the performance of the company TRICI SUD was generally accepted during the study period. with the possibility of getting better performance and results in the near future to compete strongly at the national level Through a rational and judicious policy of management.

Key words:

Financial accounting, financial performance, financial statements, financial performance indicators, financial performance measurement, financial performance assessment.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الاهداء
VII	الشكر
VIII	الملخص
X	فهرس المحتويات
XIII	فهرس الجداول
XV	فهرس الاشكال
XVI	فهرس الملاحق
أ	المقدمة العامة
01	الفصل الاول : انعكاسات النظام المحاسبي المالي على قياس وتقييم الأداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الاول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
03	1. الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وأبرز مجالات تطبيقه
04	2.المبادئ و الفرضيات المحاسبية الأساسية
05	3.خصائص القوائم المالية ومستخدميها
06	المبحث الثاني :الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
06	1.الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
08	2.تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
11	3.دراسات سابقة حول الموضوع
17	المبحث الثالث : اساليب وادوات قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة
17	1. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي
24	2. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة - نشاط
28	3.تقييم الاداء المالي عن طريق الربحية - المردودية و الرفع المالي
34	خلاصة الفصل الاول
35	الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء
36	تمهيد
37	المبحث الاول : تقديم عام لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء
37	1.التعريف بشركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله
39	2. الهيكل التنظيمي الشركة TRICI-SUD
41	3. اداء الشركة TRICI-SUD خلال الفترة 2014 – 2016
43	المبحث الثاني :قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات التوازن المالي - وسيولة - نشاط
43	1. عرض القوائم المالية لشركة TRICI-SUD
55	2. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

64	3. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات سيولة نشاط
75	المبحث الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الربحية - مردودية والرفع المالي
75	1. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الربحية
79	2. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات المدودية
83	3. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الرفع المالي
87	خلاصة الفصل الثاني
88	الخاتمة العامة
94	قائمة المراجع
98	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات التوازن المالي	1-1
26	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب السيولة	2-1
27	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب النشاط	3-1
32	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب الربحية	4-1
32	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب المردودية	5-1
33	ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات الرفع المالي	6-1
41	تطور رقم اعمال شركة TRICISUD حسب الانشطة خلال الفترة 2014-2016	1-2
42	تطور الموارد البشرية لشركة TRICI-SUD خلال فترة (2014-2016)	2-2
44	جانب أصول الميزانية لسنوات 2014-2015-2016.	3-2
45	جانب خصوم الميزانية لسنوات 2014-2015-2016	4-2
46	يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	5-2
46	يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الخصوم لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	6-2
47	جانب اصول الميزانية لسنة 2014	7-2
48	جانب أصول الميزانية لسنة 2015	8-2
49	جانب اصول الميزانية لسنة 2016	9-2
50	جانب خصوم الميزانية لسنوات 2014-2015-2016	10-2
51	يوضح الميزانية الوظيفية المفصلة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	11-2
52	يوضح الميزانية الوظيفية المفصلة من جانب الخصوم لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	12-2
53	يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	13-2
53	يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الخصوم لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	14-2
54	جدول حسابات النتائج لسنوات 2014 - 2015 - 2016	15-2
55	يوضح راس المال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	16-2
56	يوضح راس المال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	17-2
57	يوضح راس المال العامل الإجمالي FRg للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	18-2
57	يوضح راس المال العامل الخاص FRs للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	19-2
58	يوضح راس المال العامل الاجنبي للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	20-2
58	يوضح راس المال العامل الصافي اجمالي من اعلى الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	21-2
60	يوضح الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	22-2
60	يوضح الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	23-2
61	يوضح الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	24-2
61	يوضح الاحتياج في راس المال العامل للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	25-2

62	يوضح الخزينة الصافية الاجمالية بالطريقة المباشرة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	26-2
62	يوضح الخزينة الصافية الاجمالية للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	27-2
64	يوضح نسبة السيولة العامة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	28-2
65	يوضح نسبة السيولة المختصرة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	29-2
66	يوضح نسبة السيولة الفورية للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	30-2
67	يوضح مهلة دوران الزبائن للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	31-2
68	يوضح مهلة دوران الموردون للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	32-2
69	يوضح متوسط المخزون للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	33-2
70	يوضح مشتريات الدورة خلال السنوات 2014 ، 2015 ، 2016	34-2
70	يوضح مهلة دوران المخزونات لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	35-2
71	يوضح راس المال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	36-2
72	يوضح معدل دوران الاصول الثابتة لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	37-2
72	يوضح نسبة التمويل الدائم للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	38-2
73	يوضح نسبة التمويل الخاص لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	39-2
75	يوضح هامش صافي الربح لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	40-2
76	يوضح معدل العائد على اجمالي الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	41-2
77	يوضح العائد على حقوق الملكية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	42-2
78	يوضح العائد على راس المال المستثمر لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	43-2
79	يوضح المردودية التجارية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	44-2
80	يوضح المردودية الاقتصادية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	45-2
81	يوضح المردودية المالية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	46-2
82	يوضح اثر الرفع المالي لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	47-2
83	يوضح نسبة المديونية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	48-2
84	يوضح نسبة تغطية الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	49-2
86	يوضح نسبة تغطية الفوائد لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016	50-2

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	حالات راس المال العامل وفق منظور اعلى الميزانية	1-1
21	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية	2-1
22	اهم حركات التمويل	3-1
39	الميكمل التنظيمي لشركة TRICI-SUD	1-2
41	منحنى بياني يوضح نمو رقم الأعمال لسنوات الدراسة	2-2
42	منحنى بياني يوضح تطور العمالة بالشركة خلال سنوات الدراسة	3-2
56	منحنى بياني يوضح تطور راس مال العامل خلال فترة الدراسة	4-2
59	منحنى يوضح التغيرات في رأس مال عامل لسيولة و رأس مال عامل الاجمالي	5-2
63	منحنى بياني يمثل الخزينة الصافية الإجمالية	6-2
67	منحنى بياني يمثل نسبة كل من السيولة العامة/المختصرة/الفورية أو الجاهزة	7-2
69	منحنى يمثل مهلة استحقاق الزبائن والموردين	8-2
71	منحنى يمثل دوران المخزونات	9-2
74	منحنى يمثل التغير في نسبة التمويل الدائم/الخاص	10-2
76	منحنى يمثل هامش صافي الربح بالنسبة لرقم الاعمال	11-2
77	منحنى يمثل العائد على إجمالي الاصول الى الربح الصافي	12-2
78	منحنى يمثل العائد على رأس المال المستثمر	13-2
80	منحنى يمثل التغير في المردودية التجارية	14-2
82	منحنى نسبة المردودية الاقتصادية والمالية	15-2
84	التمثيل البياني لنسبة المديونية الى إجمالي الأصول	16-2
85	منحنى يمثل تغطية إجمالي الديون بأصول الثابتة	17-2

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
99	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الاصول سنة 2014	1
100	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الخصوم سنة 2014	2
101	وثيقة رسمية توضح جدول حسابات النتائج لسنة 2014	3
102	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الاصول سنة 2015	4
103	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الخصوم سنة 2015	5
104	وثيقة رسمية توضح جدول حسابات النتائج لسنة 2015	6
105	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الاصول سنة 2016	7
106	وثيقة رسمية توضح قائمة المركز المالي لجانب الخصوم سنة 2016	8
107	وثيقة رسمية توضح جدول حسابات النتائج لسنة 2016	9

المقدمة العامة

تمهيد

إن المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن، وسعيها منها لتحقيق توازنها، لا يخلو ذلك من مواجهة العديد من الصعوبات والعقبات، باعتباره الشرط الجوهري الذي يضمن بقاءها واستمرارها والوصول لأقصى درجات الثقة فيما تقدم من مستوى، من أجل تكريس هدفها العام.

ولقد عرفت الجزائر مؤخرا انتقالا كبيرا وجذريا على المستوى الاقتصادي، ورغبة منها للمواصلة ومواكبة التطورات والتغيرات الآنية والحديثة الحاصلة على مستوى العالم، حدثت مجموعة من التغيرات الجوهرية أثرت هاته الأخيرة على البيئة المحاسبية والمالية، حيث نتج عنها النظام المحاسبي المالي، ومنه أصبح هذا النظام يخدم المتعاملين الماليين والاقتصاديين بدرجة أولى، وأيضا لمواكبة ومسايرة الأحداث والوقائع الاقتصادية والتفاعل معها، كما يعمل على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تحمل مجموعة من الخصائص النوعية ما يجعلها كفيلة بعرض الصورة والوضعية المالية الصادقة للمؤسسة.

وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي هو القاعدة القانونية والمعلوماتية التي يعتمد عليها المدراء والمحللون الماليون او المتعاملين مع المؤسسة بصفة عامة، فإن مختلف الاسهامات التي يقدمها لها أثر ووقع كبير على دقة المعلومة المالية وشفافيتها على مستوى مختلف القوائم المالية ويكون ذلك واضح وجلي سواء من ناحية المضمون او الشكل باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وهذا سيؤثر بطريقة او بأخرى على مضمون قرارات المحلل المالي والتي تعتمد بشكل رئيسي على القوائم المالية وفق عملية منظمة و منهجية لمعالجة بياناتها المالية المتاحة وذلك بالاستغلال الامثل لها، ومن هنا نسجل مجموعة من الانعكاسات الهامة على مختلف عمليات القياس والتقييم للأداء المالي للمؤسسة.

حيث يكتسي موضوع تقييم الاداء المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للمتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات واليات تساعدها على إتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة، وهدفي التوازن والمردودية خاصة، ورسم خطط استراتيجية بناء على تحليل بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

كما وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة وذلك من أجل التحقق من بلوغ أهدافها، حيث ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، وهذا ما يستوجب على أصحاب الاختصاص الوقوف أمام هذه التغيرات والتطورات على مستوى الأداء والتمحيص جيدا في نقاط القوة ومحاوله تعزيزها، ونقاط الضعف ومحاوله إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال قياس وتقييم ادائها بالإعتماد على كل الوسائل والطرق والأدوات المحددة والتي تتضمن تحليل نسب التوازنات المالية ونسب السيولة وكذا التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية، وهذا لما يحتله تقييم الاداء من مكانة متميزة واهمية كبيرة في تحديد كفاءة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها واستراتيجياتها.

ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تكتسب أهميتها كونها تهدف إلى مناقشة الإطار الفكري و المفاهيمي وكذا الجانب التقني لعملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتوضيح أثر ذلك في ترشيد عملية إتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق فان الاشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل أساسا في السؤال

الرئيسي التالي :

- ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا ان نطرح التساؤلات الفرعية التالية والتي يثيرها الموضوع :

- ما هي أبرز إسهامات النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية ؟

- ما المقصود بالأداء المالي وما هي أبرز الادوات و المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي داخل الشركة ؟

- ما هو أثر و واقع استخدام المؤشرات المالية في قياس وتقييم الأداء المالي على مستوى شركة TRICI-SUD طبقا

للنظام المحاسبي المالي ؟

فرضيات الدراسة:

- القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تتضمن مجموعة من المعلومات مصرح بها بطريقة صادقة وشفافة تخدم بذلك أصحاب القرار والمسيرين والمحللين الماليين.

- المقصود بالأداء المالي تلك الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة ، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غاياتها، وإن من أبرز الأساليب المستخدمة في قياس وتقييم الأداء تتمثل في مجموعة من المؤشرات الكفيلة بالتأكد من الوضعية المالية للشركة كنسب التوازن المالي ، السيولة والنشاط ، الربحية والمردودية ، الرفع المالي.

- شركة TRICI SUD تؤدي أداء مالي مقبول عموما وذلك بالإعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي والتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) .

مبررات اختيار الموضوع:

إن إختيارنا لهذا الموضوع لم يأتي بمحض الصدفة ، وإنما كان نتيجة لمجموعة من الاعتبارات والمبررات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

حيث تتمثل المبررات الموضوعية فيما يلي:

- تسليط الضوء على أبرز الإسهامات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي تمس الأداء المالي.

- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الأداء المالي بالنسبة للمسيرين و المحللين الماليين أو صانعي القرار في الوسط المؤسسي.

- العمل على كشف الصعوبات التي تعيق تطور الأداء المالي وذلك عن طريق الدراسة والتحليل وتقديم الحلول المناسبة لها.

- الوصل بين الجانب النظري والتطبيقي للموضوع محل الدراسة وذلك بإسقاط ما تم تناوله وتسليط الضوء على الواقع العملي الملموس للمؤسسات الاقتصادية طبقا للنظام المحاسبي المالي .

- إستدراك ومعالجة عدة نقاط ضعف كانت قد تناولتها دراسات سابقة في هذا المجال .

أما بالنسبة للمبررات الذاتية فهي تتمثل فيما يلي :

- الرغبة الشخصية في الخوض في غمار هذا الموضوع والتخصص أكثر في هذا المجال بحكم أنه يلمس جانب تخصصنا الدراسي (محاسبة وتدقيق) .
- فتح الباب أمام امكانية مواصلة البحث في هذا المجال.

أهداف الدراسة وأهميتها:

أهداف الدراسة :

إن الغرض من هذه الدراسة هو الوصول إلى مجموعة من الاهداف نذكر أهمها :

- إبراز الإسهامات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتي تمس عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- التركيز على الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة الدور الهام الذي يلعبه في تحديد الوضعية المثلى لها.
- التعرف على أبرز واهم الأساليب والأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- إيجاد الحلول الاجرائية المناسبة للمشاكل الإدارية والتسييرية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مخرجات عملية تقييم الاداء المالي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- الامام ومعرفة كيفية اعداد وتطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي وانعكاساته على الأداء المالي .
- معالجة وتحليل موضوع الأداء المالي من مختلف جوانبه ، والتعرف على أبرز الطرق والمساهمة في الرفع من كفاءته .
- توفير نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء المسطر بالأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة.
- التعرف والإطلاع على كيفية إستغلال القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات المناسبة من خلال دراسة حالة مؤسسة إقتصادية جزائرية .

حدود الدراسة :

سنتناول خلال هذه الدراسة بيان أثر النظام المحاسبي المالي ومساهماته على مستوى تقييم الأداء المالي ولقد إختارنا في ذلك شركة تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء **TRICI-SUD** بالوادي ، كعينة من المؤسسات الاقتصادية لتسليط الضوء أكثر على الواقع العملي الملموس بها .

- **الحدود الموضوعية** : تركز دراستنا هاته على "قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" عن طريق عرض قائمة المركز المالي (الميزانية) و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، لما لها من أهمية في تقييم الأداء المالي والتأكد من مدى نجاعة الخطط المسطرة والتحقق من الاهداف المرجوة.

- **الحدود الزمنية والمكانية**:

الحدود المكانية: لقد تمحور موضوع دراستنا هاته على مستوى إحدى المؤسسات الاقتصادية لولاية الوادي، وهي شركة تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء **TRICI-SUD** ذات الشراكة الجزائرية التركية .

الحدود الزمنية: لقد تمت دراسة الحالة هاته على مستوى الشركة محل الدراسة وذلك للفترة الممتدة ما بين (2014-2016)، وهذا بالإستناد الى مجموعة من البيانات المالية والمعلومات المقدمة من طرف المديرين والمشرفين على مصالح الشركة محل الدراسة .

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث ومختلف الأسئلة الفرعية التي يطرحها وبغية الإحاطة والإلمام أكثر بنطاق الموضوع وإثبات صحة أو نفي الفرضيات المقدمة تم المرح بين المنهج الوصفي والتحليلي.

هذا وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إسقاط أبرز ما تم التطرق إليه بالجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة ، رغبة منا لإثبات مدى صحة ومطابقة ما تم التوصل إليه في الجانب النظري والتأكد من مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة .

كما وقد اعتمدنا على المقابلة في جمع هاته البيانات ثم تنظيمها ومعالجتها وصاغتها .

مرجعية الدراسة :

تتمثل مصادر جمع المعلومات التي استعملناها في هذه الدراسة اساسا فيما يلي:

المصادر الأولية: وتتمثل في المقابلة والقوائم المالية التي تم الحصول عليها من شركة تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء **TRICI-SUD**.

المصادر الثانوية: فتتمثل في الكتب والمذكرات والمحاضرات والملتقيات والمجلات والمواقع الالكترونية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

صعوبات الدراسة:

في ظل إعدادنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات وهي متمثلة أساسا فيما يلي:

- الصعوبة في جمع المعلومات المستحدثة عن المؤسسة خاصة أن دراستنا تعتبر هي الاولى من نوعها لهاته الشركة .
- الصعوبة في تحديد وإيجاد المادة العلمية الأكثر دقة وهذا راجع للاختلاف في المناهج المتبعة.
- الصعوبة في الحصول الاحصائيات الفعلية لعمال المؤسسة في فترات متزامنة .
- نقص المساعدة في تقديم بعض الوثائق أو المعلومات أو الاحصائيات والنتائج بحجة أنها تحمل طابع السرية أو الخصوصية.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية المطروحة وبغية منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث قمنا بتناول الموضوع في فصلين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة حسب التقسيم التالي :

الفصل الاول : فقد تطرقنا من خلاله الى مفاهيم أساسية حول إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول منه الإطار العام للنظام المحاسبي المالي وذلك من خلال عرض الإطار التصوري له وأبرز مجالات تطبيقه والمبادئ والفرضيات الأساسية له وأبرز خصائص القوائم المالية ومستخدموها، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف، والعوامل المؤثرة فيه، كما و تطرقنا أيضا إلى قياس وتقييم الأداء المالي من حيث مفهومه وفوائده ومصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي وأهم مراحل وأهدافه وكذا شروط التقييم الجيد للأداء المالي، كما تناولنا العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية، أما في معرض المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناولنا أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال عرض مختلف طرق تقييم الأداء من مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات سيولة، نسب النشاط، ومؤشرات الربحية، المردودية ونسب الرفع المالي.

الفصل الثاني : وقد تناولنا في هذا الفصل تجسيد لما تم التعرض له في الجانب النظري وإسقاطه على الواقع العملي من خلال القيام بتقييم الأداء المالي لإحدى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر متمثلة في شركة تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء **TRICI SUD** - والتي تحمل طابع الشراكة المختلطة الجزائرية التركية .

حيث تم تقديم الشركة بشكل عام وعرض هيكلها التنظيمي ودراسة أدائها من خلال مؤشر نمو رقم الأعمال وكذا نمو الموارد البشرية المتاحة في المبحث الأول، ثم قياس وتقييم الأداء المالي للشركة في المبحث الثاني، عن طريق عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتطبيق المؤشرات المدروسة في الجانب النظري لتقييم الأداء المالي للشركة ومعرفة توازنها وكذا السيولة واليسر المالي الذي تمتلكه، وكذا تطبيق نسب النشاط وتقييم مردودية الشركة وقدرتها على إنشاء القيمة لمالكها وهذا قد تطرقنا إليه في المبحث الثالث.

وأخيرا وليس آخرا فقد ختمنا هذه الدراسة بنتائج و توصيات هي من الأهمية بمكان حيث يمكن أن تفيد في تسهيل طرق قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

الفصل الأول:

إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على

قياس وتقييم الأداء المالي

تمهيد :

لقد تطرقت العديد من الدراسات الأكاديمية إلى النظام المحاسبي المالي والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا للأهمية التي تحضى بها المحاسبة بصفة خاصة في كل المؤسسات الاقتصادية لا سيما الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وأصحاب الممارسة المهنية لما لهم من مصالح ، وأيضا لأهمية إستعمال مخرجات هذا النظام في عملية قياس وتقييم الأداء المالي في الهيئات الاقتصادية ومستويات إتخاذ القرار ، من أجل تحديد مدى نجاح الهيئات في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية .

ولالإمام أكثر بالموضوع سنعالج في هذا الفصل الإطار العام للنظام المحاسبي المالي، بالتركيز على أبرز المفاهيم الأساسية له وذلك بتسليط الضوء على عرض القوائم المالية و مضمونها وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مع معالجة الإطار النظري للأداء المالي في المنظمات الاقتصادية والأساليب المستعملة في قياس وتقييم الأداء المالي لها.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وفق التسلسل التالي :

المبحث الاول : الإطار العام للنظام المالي المحاسبي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث : أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن النظام المالي المحاسبي الجديد يعتبر من أهم التقلات على مستوى الأنظمة المالية في مجالات التوحيد المحاسبي نحو المعايير المحاسبية الدولية الجديدة ، ولقد جاء القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1928 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، مؤسسا لنظاما محاسبيا جديدا بدلا من المخطط الوطني المحاسبي 1975.¹

حيث يعتبر كنظام لتنظيم المعلومة المالية فهو يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، يتم تنظيمها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس الوضعية المالية الحقيقية والصورة الصادقة تجاه الكيان (شخص طبيعي أو معنوي).²

1. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وأبرز مجالات تطبيقه

1.1 الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي :

قد نصت المادة 6 من القانون 07-11، على أن النظام المحاسبي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.³ كما وقد نصت المادة 7 من نفس القانون على أنه ، يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الاحداث وغيرها من المعاملات الاخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.⁴

ويهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى:

- تقديم اضافات في مجال تطوير المعايير.
- إعداد وتحضير الكشوف المالية.
- شرح وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- تقديم وإبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

2.1 أبرز مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- إن من أهم مجالات تطبيق النظام المحاسبي الجديد ما يلي:
- يطبق وبشكل إجباري على كل نشاط اقتصادي.
 - الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع او الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة.
 - الشركات الخاضعة لأحكام للقانون التجاري.
 - يطبق على كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط.

¹ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موقع للنشر، الجزائر، 2009، ص3.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2009، ص26.

³ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص8.

⁴ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص9.

- يطبق أيضا على التعاونيات.

ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية ، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين ان تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.¹

2. المبادئ و الفرضيات المحاسبية الأساسية

1.2 المبادئ المحاسبية:

يرتكز النظام المحاسبي الجديد على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية والتي سنتعرض لأهمها فيما يلي:

- مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن الاخرى من حيث الإيرادات أو الاعباء.
- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة، حيث يجب ان لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.²
- مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة): ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية، إلا أنه يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية.³
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل العمليات عند حدوثها على اساس قيمتها (او تكلفتها) بذلك التاريخ .
- مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية، أو بين عناصر الإيرادات و الأعباء في جدول حسابات النتائج إلا في حالة فرض ذلك أو الترخيص به بموجب النظام المالي المحاسبي.
- مبدأ ثبات وحدة النقد: لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).
- مبدأ الوحدة المحاسبية: تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.
- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية: وفيه يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.
- مبدأ الأهمية النسبية: وفيه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان (المؤسسة).⁴
- مبدأ الاستمرارية: يفترض أن تزاوّل المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة.

¹ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، الاوراق الرقراء العالمية، الجزائر، 2014، ص 12-13.

² المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

³ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص13.

⁴ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11.

- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- مبدأ الصورة العادلة: تم اعتماد هذا المبدأ في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم انطلاقا من القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية، وهو جديد النظام المحاسبي المالي الذي من شأنه أن يثري المعلومات المنتقاة من مختلف القوائم المالية المعدة، وبالتالي له انعكاس كبير على عملية التحليل المالي.
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: اظهر الكشوف المالية لكل الاصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولم تكن مالكة لها قانونا .

2.2 الفرضيات المحاسبية: ¹

لقد جاء في الإطار التصوري فرضيتين أساسيتين وهما :

- استمرارية الاستغلال: يتم اعداد البيانات المحاسبية بافتراض ان المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على ان يتم الافصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض .
- محاسبة التعهد (محاسبة الاستحقاق): حيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

3. خصائص القوائم المالية ومستخدميها.

1.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية :

- وهي تتمثل اساسا في جملة من الصفات التي تجعل من المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين و يجب أن توفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية حسب النظام المالي المحاسبي على الملائمة، المصادقية، القابلية للمقارنة و الوضوح.²
- الملائمة: وهي ملائمة المعلومات المقدمة من خلال الكشوف المالية من خلال اثرها في القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم (الكشوفات) المالية في مساعدتهم على تقدير الاحداث الاقتصادية الماضية ، الحاضرة والقادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة او تصويبها.³
- المصادقية (الموثوقية): تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ او تحيز، حيث تندرج ضمن هذه الخاصية عدة خصائص اخرى كالتمثيل الصادق للمعلومة المالية، الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني، الحيادية، الحيطة والحذر .⁴
- القابلية للمقارنة: أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.
- القابلية للفهم : حيث يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية ان تكون مفهومة وواضحة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة الازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي.

¹ لخضر علاوي ، مرجع سابق ذكره ص 13.

² المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11.

³ لخضر علاوي ،مرجع سابق ذكره ، ص16.

⁴ جمال لعشيشي ،محاسبة المؤسسة والجباية ، الاوراق الزرقاء العالمية ،الجزائر، 2010 ، ص 13.

2.3 مستخدموا القوائم المالية¹

تمثل القوائم المالية الوسيلة الاساسية لنشر المعلومة المالية الى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل او خارج المؤسسة ومن اهم مستخدمي هذه التقارير :

- المستثمرون
- إدارة الضرائب
- الشركاء الآخرون
- الزبائن
- الموردون
- المسيرين
- الهيئات الادارية
- المقرضون (بنوك، مساهمون)
- الاجراء و آخرون .

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي ركيزة اساسية للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات لتحديد الانحرافات في الاستراتيجيات المسطرة والموضوعة مسبقا ، حيث يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات، كما يعد الأداء المالي من أكثر الأنواع استخدامًا لقياس أداء المؤسسة لامتيازه بالثبات والاستقرار ومساهمته الفعالة في توجيه المؤسسات للوضعية المثلى وتحقيق اهدافها ، لذلك فإن التطرق إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبًا ضروريًا للإحاطة بجميع جوانبه.

1. الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1.1 مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى الأداء المالي يجب أن نعرف الأداء:

تعريف الأداء: ، والذي بدوره تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف له، حيث يقال أن: أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية، أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني "إعطاء" ثم اشتقت منها اللغة الإنجليزية لفظة PERFORMANCE، والذي يعني تنفيذ مهمة او تأدية عمل او الكيفية التي يوصل بها الى الاهداف، حيث يتعلق أداء المؤسسة بداية على قدرة المسير المبدع على التحكم في وسائل التمويل ، الى امكانية التعامل مع الاحكام التشريعية اضافة الى نجاح المؤسسة في اعلاناتها التجارية واستمرارية المؤسسة في ضل المنافسة.²

تعريف الأداء المالي : لم يتوصل الباحثون الى اجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن او توصل الى مفهوم اقرب له :³

* **عرف GLADESTON** سنة 1988 الاداء المالي على انه : وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الاهداف من خلال دراسة المبيعات والايادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة .

¹ جمال لعشيشي ، مرجع سابق ذكره ، ص 17.

² سهام مهري، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الاداء المالي لشركات التامين الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014 ص 9-10.

³ رشيدة سليمان ، دور البات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين ، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و حوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ص 51-52.

* عرف **MILLER & DESS** سنة 1966 الاداء المالي على انه : متمثل في الطريقة التي تنجز بها الاعمال المحددة لتحقيق اهداف الشركة ، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غاياتها .
ومن خلال ما سبق يمكن ان نعرف الاداء المالي على انه الطريقة التي تنجز بها الشركات اعمالها لتحقيق غاياتها كما انه يعكس المركز المالي لها .

2.1 أهمية الأداء المالي وأهدافه.

– **الأهمية:** تتضح أهمية الأداء المالي عموماً في تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات المالية لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، وبالتالي ترشيد القرارات المالية لهم.¹
– كما تظهر أهمية الأداء المالي وبشكل جلي في عملية متابعة نشاط المؤسسات وتتبع ومراقبة أوضاعها المالية، وتقييم مستويات الاداء ، وتشخيص العراقيل ومسبباتها ، وترشيد القرارات من اجل ضمان الاستمرارية وتحقيق الاهداف المسطرة .
– **أهداف الأداء المالي:**

– يهدف الأداء المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:²

• الأهداف الخارجية:

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرار الملائم.

• الاهداف الداخلية :

- نمو المؤسسة : حيث يعتبر من ابرز عوامل تعظيم القيمة وتحدد مدى نجاح خططها واستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرار والتطور .
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة.
- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.

3.1 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

- يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:³
- الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.
- المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار المناسب، وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2010، ص46.

² محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ذكره ص 47.

³ علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014، ص ص 54،53.

- التكنولوجيا: وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعتها أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.
- الحجم: ويقصد به تصنيف المؤسسات إلى صغيرة، متوسطة، أو كبيرة الحجم، حيث يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي سلباً أو إيجاباً.
- السياسة والقانون: تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين والقرارات¹.

2. تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1.2 تقييم الأداء المالي وفوائده

1.1.2 تعريف تقييم الأداء المالي:

تعددت التعاريف والمفاهيم حيث نذكر :

تعريف 1 : عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات اطرافها المختلفة اي يعتبر تقييم الاداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً.²

تعريف 2 : هو جزء من العمل الاداري المتواصل ، والذي يشمل مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الادارة للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة.³

من خلال التعاريف السابقة فانه ينظر الى تقييم الأداء على انه عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الاداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات .

2.1.2 فوائد تقييم الأداء المالي:

هناك جملة من الفوائد التي تنجر على عملية تقييم الاداء المالي نذكرها فيما يلي :

- هو من اهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط .
- تحديد مواطن القوة والضعف بالمؤسسة من خلال تشخيص المشكلات ووضع الحلول المناسبة.
- مخرجات الاداء المالي تزود الادارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة .

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002، ص14.

² سميحة سعادة ، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة ، مذكرة ماستر ، علوم اقتصادية ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص 6.

³ MICHEL GER VAIS , "Contrôle de gestion" , paris: Edition Economico, 1997, p 104.

2.2 مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي واهم مراحلها.

1.2.2 مصادر معلومات عملية التقييم:¹

هناك مصدرين اساسيين للمعلومات المالية التي تساعد مستخدميهما في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ، وهما :

• المصادر الخارجية

1- المعلومات العامة: ترتبط هذه المعلومات بالظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة ومخرجاتها لا سيما مشاكل التضخم والتدهور الناتج عنه ، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير النتائج والتحصن منها .

2- المعلومات القطاعية: ان هذا النوع من المعلومات تتحصل عليه المؤسسة من الاطراف التالية : المجالات المتخصصة في اجراء الدراسات المالية والاقتصادية ، تقارير المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ، النشرات الاقتصادية... إلخ .

• المصادر الداخلية:

تمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات الظاهرة بالميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

• قائمة المركز المالي (الميزانية) : عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية على انها تحدد بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم حيث يبرز عرض عناصر الاصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والغير جارية . كما تعرف الميزانية على انها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.²

• قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) : هو جدول جديد جاء بعد تنقيح المعيار IAS1 ليحل محل حسابات النتائج يتضمن كل الايرادات والاعباء بغض النظر عن انها سجلت في النتيجة ام لم تسجل وهناك طريقتان لا عداد الجدول وهما : ترتيب الاعباء حسب طبيعتها ، وترتيب الاعباء حسب الوظيفة .³

والاكثر استعمالا هو ترتيب الاعباء حسب الطبيعة ولقد وضع هذا الجدول ليعطي النتائج على عدة مستويات وهي :

- القيمة المضافة للاستغلال.

- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- النتيجة العملياتية.

- النتيجة المالية.

- النتيجة العادية قبل الضرائب.

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

¹ رزيقة تالي ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة Master علوم التنسيير ، تخصص ادارة الاعمال ، المركز الجامعي العقيد آلي محمد والحاج ، البويرة 2011-2012 ، ص7.

² عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الثانية ، دار النشر جيطلي ، الجزائر ، 2011 ، ص 10.

³ محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الاوراق الرقراء العالمية ، الجزائر ، 2015 ، ص 73.

* الملاحق: وهي مجموعة من الوثائق التي تحررها المؤسسة والتي تقدم شروحات مفصلة لبنود القوائم المالية وتفصيلها.

2.2.2 مراحل تقييم الاداء المالي :¹

حيث يمكننا ايجازها في اربعة مراحل اساسية وهي كالآتي :

- جمع المعلومات الضرورية .
- قياس الاداء الفعلي .
- مقارنة الاداء الفعلي بمستويات الاداء المرغوب .
- دراسة الانحراف واصدار الحكم .

3.2 أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي

لفعالية ونجاعة عملية تقييم الأداء المالي والوصول لأهدافها هناك مجموعة من الخصائص والشروط يستوجب توفرها :

1.3.2 خصائص التقييم الجيد للأداء المالي

يتميز نظام التقييم الجيد للأداء المالي بمجموعة من الخصائص المرتبطة بمؤشرات التقييم، والمتمثلة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية:

- الصدق أو السلامة : ويتمحور ذلك حول مدى قدرة اداة القياس في اعطاء صورة صادقة وصحيحة.
- الثبات أو الوفاء: وذلك من خلال الحصول على نفس النتائج باستعمال اسلوب و وسيلة القياس لعدة فترات و لنفس الشيء.
- الحساسية: وهي القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء المالي، من خلال المؤشر الذي يفرق بين اختلاف أداءين ان وجد وتداركه .
- الكفاية : وهي المقدرة على اسقاط التقييم على جميع جوانب الاداء المالي .

2.3.2 شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي:

- تشتط عملية نجاح تقييم الاداء المالي مجموعة من الشروط يمكن ايجازها فيما يلي :
- كفاية المعلومات الاساسية في عملية التقييم ، وتشتط هذه الكفاية في المعلومات المالية لغرض تتبع الداء المالي للمؤسسة وتطوره.
- وضع معدلات معيارية للأداء المالي تمكنها من المقارنة بين نسب انجازاتها ومدى تطور ادائها.
- ستوجب توفر نظام محكم لنقل المعلومات وكذا نتائج التقييم الى مراكز اتخاذ القرار المعنية.
- تحقيق الاستمرارية في عملية التقييم وعدم اقتصارها على فترة زمنية معينة.

¹ عادل عشي مرجع سابق ذكره ، ص 30-31.

3. دراسات سابقة حول الموضوع

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت النظام المحاسبي المالي والأداء المالي للمؤسسة وكل منها عالجت الموضوع بطريقة مختلفة عن الأخرى، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات التي تناولت النظام المحاسبي المالي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

1.3 الدراسات التي لها علاقة بالنظام المحاسبي المالي.

1- دراسة سمير مرواني : **L'application des normes IFRS en Algérie** سنة 2006¹

Cette étude a porté sur l'analyse du système comptable algérien, qui mettait l'accent sur le cadre juridique du régime de la comptabilité nationale, qui visait les choix intellectuels et techniques les plus importants et les développements les plus importants qui ont accompagné les exigences de l'économie nationale, et les insuffisances qui ont suivi ce dernier, qu'ils soient associés à ce cadre technique ou associé à la réforme du système de comptabilité, et a également traite le nouveau système de comptabilité financière avec l'essence de ses principales caractéristiques et de ses résultats positifs les plus importants. Cette étude a conclu à :

- Le plan comptable national ne suit pas les évolutions liées aux indicateurs de l'économie nationale.
- Il y a beaucoup de résultats positifs qui peuvent être reflétés sur l'institution économique algérienne en raison de l'application de SCF, les deux ont trait à la réforme comptable et technique.

¹ Samr Merouani, **L'application des normes IFRS en Algérie**, mémoire de fin d'étude, Insitut d' Economie Douanière et Fiscal (IEDF), Koléa, Algérie, promotion.2006.

2- دراسة شنوف شعيب: الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي 2007¹

عاجلت هذه الدراسة الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي وفيها تطرق الباحث الى اهمية وضرورة التوافق المحاسبي الدولي ومن النتائج التي خلص اليها الباحث هي أن الممارسة المحاسبية من خلال المخطط المحاسبي الوطني PCN أصبحت لا تتماشى مع الظروف والتحويلات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري .

3- دراسة أوسرير منور ومعبر محمد: اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية 2010²

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مختلف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وحسب النظام المحاسبي مع المقارنة بالقوائم المالية التي كانت معتمدة في المخطط المحاسبي القديم، وتم التطرق لدراسة تفصيلية لحالة جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي. وأهم نتائج الدراسة:

- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حساب النتائج أكبر منها في جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي القديم كما أن النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط الوطني أين كان يخصص الصنف 8 للنتائج.

- جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي المالي يتم إعداده وفق منظورين: حسب الطبيعة و حسب الوظيفة.

4- دراسة علاء بوقفة: الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية 2012³

حيث عاجلت هذه الدراسة موضع الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية ، من خلال فرض النظام المالي المحاسبي الجديد، والتي حاول فيها تحليل وتقييم واقع هذا الإصلاح ورصد الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد سنتين من تطبيق هذا النظام . حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن فاعلية استيعاب وتأقلم الإصلاح المحاسبي ومساهمته في تفعيل الممارسة المحاسبية وذلك في عرض القوائم المالية وفقا ل scf كمخرجات له ، كما ويسمح النظام المالي المحاسبي SCF بدفع المؤسسات الجزائرية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية من خلال استمرار عملية التكيف مع هذا النظام .

5- دراسة عريف عبد الرزاق: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 2017⁴

حيث تطرقت هذه الدراسة الى معرفة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد اهمية الانتقال الى النظام المحاسبي المالي من خلال انعكاساته على المؤسسة

¹ شعيب شنوف ، الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007.

² منور أوسرير ، معبر محمد ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية ، الملتقى الدولي الاول ، النظام المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادى ، تطبيقات وافاق يومي 17-18 جانفي 2010 .

³ علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وجباية، جامعة ورقلة 2012 .

⁴ عريف عبد الرزاق ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017.

الاقتصادية ، كما تهدف الى دراسة مختلف انعكاسات التعديلات التي مست المخطط الوطني المحاسبي وذلك على مخرجاته. وخلصت هذه الدراسة الى :

- النظام المحاسبي المالي يختلف اختلافا جوهريا عن المخطط الوطني المحاسبي فقد جاء مضمون النظام باطار تصوري وهو ما كان غائب في المخطط الوطني المحاسبي .
- من خلال الاطار التصوري جاء النظام بمفاهيم جديدة للأصول والخصوم والتي اثرت على القوائم المالية .
- القوائم المالية تختلف من حيث المضمون بحيث اصبحت معدة وفق متطلبات التحليل المالي حيث نجد الاصول مرتبة وفق السيولة والخصوم وفق الاستحقاق.

2.3 الدراسات التي لها علاقة بالأداء المالي للمؤسسة.

1- دراسة بن خروف جلييلة : دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات 2009¹

تطرقت هذه الدراسة الى معرفة دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، حيث هدفت الى التعرف على المعلومات الداخلية للمؤسسة وابرار اهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة، وكذا الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية. كما خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- إن النظام المحاسبي المالي SCF يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ الدولية.
- إن الاختلاف في اعداد وعرض القوائم المالية وطرق الانصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها ، لانهم يصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل .

2- دراسة أريج شيحاني: جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحسين الاداء المالي للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي: 2011²

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تصور عن علاقة الأداء المالي والتسيير الحسن للمؤسسة ودراسة دور الأداء المالي الجيد في الرفع من كفاءة وفعالية المؤسسة وإبراز أهمية ودور جدول تدفقات الخزينة وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ودراسة الأساسيات التي يقوم عليها جدول تدفقات الخزينة، وخلصت هذه الدراسة إلى :

- أن الأداء المالي الجيد للمؤسسة يحدد قدرة المؤسسة على الاستمرار، حيث أنه يرفع من كفاءة وفعالية المؤسسة ويسمح لها بالبقاء لفترة أطول أمام التحديات التي تواجهها في ظل بيئة مليئة بالمنافسة.

¹ بن خروف جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة احمد بوقرة بومرداس ، 2008-2009.

² أريج شيحاني، جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحسين الاداء المالي للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار حاسي مسعود (ENSP) 2010-2011 ، مذكره ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة - حاسي مسعود 2010-2011.

3- دراسة نمر محمد الخطيب و صديقي فؤاد: مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات

المحاسبية المالية تجربة الجزائر 2011¹

عاجلت هذه الدراسة مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المالية تجربة الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على المعلومة المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية إثر الانتقال للنظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ، ولقد خلصت هذه الدراسة الى ان :

- تطبيق احكام النظام المحاسبي المالي تنعكس ايجابا على جودة المعلومات المالي والتي تساعد على قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية .

- بتطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد يتم عرض قوائم مالية جديدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.

4- دراسة حنان عجيلة: فعالية المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 2013²

تطرق هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات محاسبية تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية . وخلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- أن لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بخصائص نوعية تساهم في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

5- دراسة جودي محمد رمزي: اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسة الجزائرية 2014-2015³

حيث عاجلت الاشكالية : تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية وهل له تأثير على تقييم الاداء المالي أم لا ؟ حيث تناولت المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية .

وخلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- معايير التقارير المالية الدولية تأثر في عملية التقييم المالي من خلال التأثير في العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وكذلك طرق تقييم وترتيب هذه العناصر .

- النظام المحاسبي المالي يتقارب مع المعايير التقارير المالية الدولية .

- النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز الممارسات المحاسبية .

¹ نمر محمد الخطيب و صديقي فؤاد ، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المالية تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر 29-30 نوفمبر 2011 .

² حنان عجيلة، فعالية المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الأنابيب ALF APIPE للفترة (2008-2009 -) ، مذكرة ماجستير ، تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة ، 2013.

³ دراسة جودي محمد رمزي ، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسة الجزائرية، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2014-2015.

3.3 مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

بعد عرضنا لاهم ما تناولته الدراسات السابقة استخلصنا مجموعة من اوجه التشابه والاختلاف بينها وبين ما سنتناوله في دراستنا هاته حيث نجد أن¹ :

● دراسة سمير مرواني : 2006

-أوجه الشبه :عالج النظام المحاسبي المالي وانعكاساته على المؤسسة.

-أوجه الاختلاف : لم يتم بدراسة تطبيقية.

-المدة :قبل أربع سنوات من التطبيق

● دراسة شعيب شنوف : 2007

-أوجه الشبه : معالجة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ومساهمته في تفعيل الممارسات المحاسبية والمالية.

-أوجه الاختلاف : التركيز على دراسة الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي.

-المدة : ثلاث سنوات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

● دراسة بن خروف جلييلة: 2009

-أوجه الشبه : تقييم الاداء المالي للمؤسسة.

-أوجه الاختلاف : ركزت هذه الدراسة على دور المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات.

-المدة : سنة قبل تطبيق النظام.

● دراسة أوسرير منور ومجير محمد: 2010

-أوجه الشبه : فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية.

-أوجه الاختلاف : تطرقت إلى جدول حسابات النتائج بمنظورين حسب الطبيعة والوظيفة.

-المدة :سنة تطبيق النظام المحاسبي المالي.

● دراسة نمر محمد الخطيب و صديقي فؤاد: 2011

- أوجه الشبه : مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في تقييم الاداء المالي .

-أوجه الاختلاف : التركيز على ابرز التغيرات التي طرأت على المعلومات المحاسبية المالية.

-المدة : بعد سنة من التطبيق.

¹ من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة.

● دراسة أريج شيحاني : 2011

- أوجه الشبه : معالجة الأداء المالي للمؤسسة.
- أوجه الاختلاف : إعطاء تصور عن علاقة الأداء المالي والتسيير الحسن من خلال جدول تدفقات الخزينة.
- المدة : سنتين من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

● دراسة علاء بوقفة : 2012

- أوجه الشبه : فعالية تطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد SCF ومساهمته في تفعيل الممارسة المحاسبية لا سيما عرض القوائم المالية.
- أوجه الاختلاف : التركيز على تحليل وتقييم الاصلاح المحاسبي ورصد الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد سنتين من التطبيق.
- المدة : بعد ثلاث سنوات من التطبيق.

● دراسة حنان عجيلة : 2013

- أوجه الشبه : قياس الأداء المالي للمؤسسة.
- أوجه الاختلاف : فعالية نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات محاسبية تساهم في تحسين الأداء المالي.
- المدة : سنتين من التطبيق.

● دراسة جودي محمد رمزي : 2014-2015

- أوجه الشبه : معالجة الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أوجه الاختلاف : التركيز على فعالية الاداء المالي من خلال عرض القوائم المالية وفقا للمعيار IAS1 .
- المدة : 5 سنوات من التطبيق.

● دراسة عريف عبد الرزاق : 2017

- أوجه الشبه : انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- أوجه الاختلاف : دراسة الحالة تمحورت حول التحليل المالي فقط والمقارنة بين مؤسستين ولم يركز على قياس وتقييم الاداء المالي.
- المدة : 7 سنوات من التطبيق.

● الدراسة الحالية : 2018

هدف هذه الدراسة هو تبيان مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وركزت على الاسس النظرية والتطبيقية لمقارنة الاداء المالي للشركة من خلال دراسة التغيرات في الوضعية المالية للفترة (2014 ، 2015 ، 2016) .

المبحث الثالث : اساليب وادوات قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة .

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة : ذلك ان القياس هو عملية التقييم الجبري للشئ ووضعه في صيغة رقم او عدد او مبلغ او نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن ، الطول ، الوحدات النقدية.. الخ، وبذلك تكون النتيجة صماء بغير تعليق لا تتضمن معنى الشئ المراد تقييمه ، لكن بعد عملية القياس تأتي عملية التقييم وهي التعليق او اصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها من القياس .

1. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

1.1 تعريف التوازن المالي

تعريف 1: ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن احسن المصادر المالية البديلة، واستخدام هذه الاموال ضمن هيكل مالي يضمن إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها قصيرة الأجل خاصة بتواريخ استحقاقها.¹

تعريف 2: التوازن المالي يفترض بان الاصول ذات الطبيعة الطويلة المدى يجب ان تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى ، بالمقابل الخصوم ذات الطبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب ان يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة ، وبالتالي منطقيا يجب ان يقابلها اصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي يمكن تحويلها الى سيولة في وقت قصير .²

2.1 مستويات التوازن المالي

نميز ثلاث نسب اساسية مستعملة للتوازن المالي والتي تتمثل في راس المال العامل ، الاحتياج في راس المال العامل ، والخزينة حيث سنتطرق لهم من خلال المنظورين (الكلاسيكي والوظيفي) كما يلي :

● **حسب المنظور الكلاسيكي:** ويقوم هذا المنظور على تصنيف عناصر وبنود الميزانية حسب درجة السيولة والاستحقاق،

حيث نستعمل وفق هذا المنظور نسب راس المال العامل FRL.

- **راس المال العامل سيولة FRL:**

يمثل اجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الاصول قصيرة الاجل، ويعرف راس المال العامل الفائض من الاستثمار الاجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الاجل من خلال الاموال الدائمة ويقصد براس المال العامل بانه اجمالي الاصول المتداولة مطروح منها اجمالي الخصوم المتداولة وهو راس المال الفائض المستعمل اثناء دورة الاستغلال .³

- **قاعدة التوازن المالي لFR :**

محتوى هذه القاعدة أنه يستوجب ابقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب أي أن $FR > 0$.

¹ د. حياة بخار ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2015/2016 ص 7 .

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2012 ص 116-117 .

³ شعيب شنوف ، مرجع سابق ذكره ، ص 117 .

ويمكن حساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين (أعلى الميزانية وادنى الميزانية) :¹

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

من ادنى الميزانية : رأس المال العامل = الاصول المتداولة - القروض قصيرة الاجل (الخصوم المتداولة)

وفي هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعاً لكل منظور:

- منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة):

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة):

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة):

الشكل رقم (1) : حالات رأس المال العامل وفق منظور أعلى الميزانية

الاصول الثابتة	الاموال الدائمة	الاصول الثابتة	الاصول الدائمة	الاصول الثابتة	الاموال الدائمة
		ديون قصيرة الاجل	الاصول المتداولة	FR	الاموال المتداولة
				ديون قصيرة الاجل	

الحالة الثالثة

الحالة الثانية

الحالة الاولى

المصدر : الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان الاردن 2006 ص 68-69.

- منظور أدنى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل)

الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل)

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل)

- أنواع رأس المال العامل:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الأصول

التي تدور في مدة سنة أو أقل، وتشمل مجموعة الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:²

رأس مال عاملي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان الاردن 2006 ص 67.

² علي شيتور، مرجع سابق ذكره ، ص:62.

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الاضافي من الاموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وبحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{رأس مال عامل خاص} = \text{الأصول الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطاتها وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الاجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

• حسب المنظور الوظيفي:²

ويقوم هذا المنظور على تصنيف عناصر الميزانية حسب الطبيعة (استغلال Ex، خارج استغلال Hex) ، حيث نستعمل وفق هذا المنظور نسب راس المال العامل الاجمالي ، الاحتياج في راس المال العامل ، والخزينة.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng:

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).

$$\text{FRng} = \text{Rd} - \text{Es}$$

$$\text{راس المال العامل الصافي الاجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الدائمة}$$

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي:

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $\text{FRng} > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل.

- رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $\text{FRng} = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على مدى الطويل.

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $\text{FRng} < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

- الاحتياج في رأس المال العامل BFR:³

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

¹ رشيدة سليمان، مرجع سابق ذكره، ص 62.

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 83.

³ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 84-85.

حيث يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال **BFRex**: ينطبق عليه التعريف السابق و يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية حسب العلاقة التالية:

$$\mathbf{BFRex = Eex - Rex}$$

إحتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRhex**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي وبحسب من الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$\mathbf{BFRhex = Ehex - RHex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي **BFRg**: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، وبحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$\mathbf{BFRg = BFRex + BFRhex}$$

- الخزينة الصافية الإجمالية **Tng**¹:

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل. تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية:

$$\mathbf{Tng = FRng - BFRg}$$

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

تحسب كذلك من المعادلة التالية :

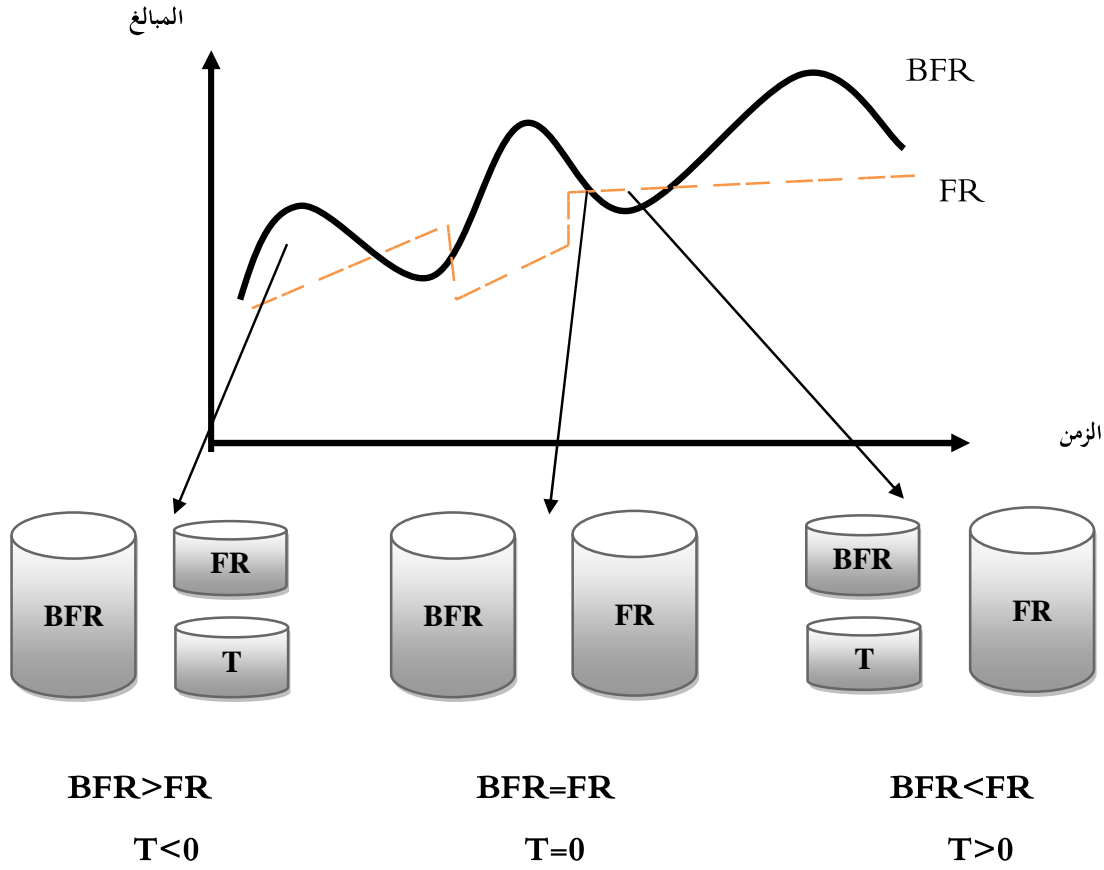
$$\mathbf{Tng = Et - Rt}$$

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ذكره ، ص 85 .

والشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة تبعاً لألية المعادلة الأساسية للخزينة:

الشكل رقم (2) : الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية



المصدر : الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان الاردن 2006 ص 86.

● الخلل المالي من المنظور الوظيفي في حالة عجز الخزينة الاجمالية الصافية :¹

هناك 6 حالات يمكننا سردها فيما يلي:

- 1- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة.
- 2- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه لرقم الاعمال .
- 3- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال.
- 4- حالة الخسائر المتراكمة .
- 5- حالة التدهور في النشاط (الانخفاض في رقم الاعمال) .
- 6- حالة افلاس عميل مهم .

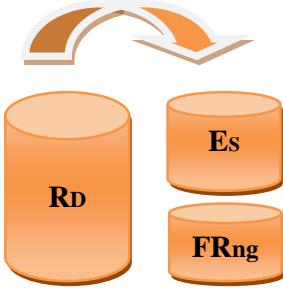
¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ذكره ، ص 89-90-91-92.

– شروط التوازن المالي للخزينة وفق المنظور الوظيفي :

الشكل رقم (3) : اهم حركات التمويل

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:

حركة التمويل



الشروط الأول: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، أي أن $FRng > 0$.

$$FRng > 0 = Rd > Es$$

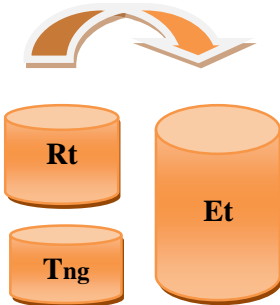
الشروط الثاني: أي أن $FRng > BFRg$.

حركة التمويل



الشروط الثالث: خزينة موجبة، أي أن $Tng > 0$ ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.

حركة التمويل



$$Tng > 0 = > Et > Rt$$

المصدر : الياس بن ساسي ويوسف

قريشي مرجع سابق ، ص 87

3.1 التحليل والتقييم على اساس التوازن المالي .

حيث يمكننا تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1): ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات التوازن المالي

التحليل (الدلالة)	الصياغة الرياضية	النسبة
- $FRL > 0$: في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي ويمكنها استعمال هذا الفائض في تمويل الاصول المتداولة.	الاموال الدائمة - الاصول الثابتة	FRL : رأس مال العامل من اعلى الميزانية
- $FRL < 0$: في هذه الحالة المؤسسة غير متوازنة ماليا اي حققت عجز وبالتالي لا يمكنها تغطية الاصول الثابتة بالأموال الدائمة.	الاصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل	FRL : رأس مال العامل من اسفل الميزانية
- $FRL = 0$: وهي الحالة المثلى والنادرة حيث تدل على مدى توازن المؤسسة ماليا وكذا نجاعة السياسة المالية المطبقة فيها.		
- وهو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل	قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	رأس مال عامل اجمالي
- وهو المقدار الاضافي من الاموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة	الأصول الخاصة - الأصول الثابتة	رأس مال عامل خاص
- وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطاتها	مجموع الديون	رأس المال العامل الاجنبي
- $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل.	الموارد الدائمة - الاستخدامات الدائمة	راس المال العامل الصافي الاجمالي
- $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على مدى الطويل.		
- $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.		
- ويعبر هذا المؤشر على مدى تغطية استخدامات الاستغلال الموارد الاستغلال التابعة للنشاط الرئيسي للمنشأة .	استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
- ويعبر هذا المؤشر على مدى تغطية استخدامات خارج الاستغلال للموارد خارج الاستغلال التابعة للأنشطة الفرعية للمنشأة.	استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
- ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها بالنسبة للمنشأة .	احتياج رأس المال العامل للاستغلال + رأس المال العامل خارج الاستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي
- $TNG > 0$: اي هناك فائض في خزينة الاصول بعد تغطية خزينة الخصوم.	خزينة الاصول - خزينة الخصوم	الخبزينة الصافية

		الاجمالية
-	$TNG < 0$: في هذه الحالة هناك عجز في تغطية خزينة الخصوم.	
-	$TNG = 0$: وهي الحالة المثلى والنادرة عموما.	
1	$FRNG > BFRNG$: في هذه الحالة تحقق المؤسسة فائض مالي في الخزينة.	رأس المال العامل الصافي
2	$BFRNG > FRNG$: في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز على مستوى الخزينة.	الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
3	$BFRNG = FRNG$: وهي الحالة المعدومة والمثلى للخزينة حيث : $(TNG = 0)$.	

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتورة حياة نجار .

2. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة - نشاط

نتطرق خلال هذا المطلب الى تقييم الاداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها معيارين ذو دلالة مالية مهمة يمكن الاستدلال بهما في تحديد الاداء المالي للمؤسسة، وذلك لغرض تحقيق الامان و اليسر المالي للمؤسسة ، مما يجعلها اكثر موثوقية في اداء استحقاقاتها المالية تجاه دائئنها.

1.2 تقييم الاداء المالي عن طريق نسب السيولة :

- **تعريف نسب السيولة :** تعبر هذه النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة ديونها قصيرة الاجل وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الاجل .¹

وإنه لمن المهم جدا وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم اداء ووضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة لها ، و تكمن الفائدة من النسب في الفعل الذي يسمح بمقارنتها عبر فترات او عن طريق مقارنتها بنسب مؤسسات اخرى .²

حيث نميز مجموعة من النسب الأكثر دلالة والتي تتمثل اساسا فيما يلي :³

- **نسبة السيول العامة (نسبة التداول) :** حيث توضح درجة الاصول الجارية للخصوم الجاري ، وتعكس مستوى راس المال العامل ، حيث يعتبر ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة (التداول)} = \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹ عريف عبد الزراق ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017 ، ص 95. (بتصرف)

² Pierre Conso, Farouk hemici, **Gestion financier de l'entreprise**, 9ème édition, Paris,2002, p221.

³ حياة نجار ، مرجع سابق ذكره، ص 23 .

- نسبة السيولة المختصرة: وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الاصول الجارية} - \text{المخزون}) / (\text{الخصوم الجارية} - \text{د قصيرة الاجل})$$

- نسبة السيولة الفورية (الآنية، الجاهزة، الحالية): وتقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{القيم الجاهزة} / (\text{الخصوم الجارية} - \text{د ق اجل})$$

2.2 تقييم الاداء المالي عن طريق نسب النشاط :

- 1- تعريف نسب النشاط : تعبر هذه النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية الى مبالغ نقدية او مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم اداء الشركة المتعلق بالمركز المالي قصير الاجل كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين او فترة زمنية معينة.¹

حيث تضم مجموعة من النسب نذكرها فيما يلي:²

- مهلة دوران الزبائن: وهي تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهم لتسديد ما عليها من استحقاقات، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة} / \text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم TTC}) \times 360$$

- مهلة دوران الموردين: المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (\text{الموردون والحسابات المماثلة} / \text{المشتريات السنوية متضمنة الرسوم})$$

- مهلة دوران المخزونات : يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين) كما توضح سرعة بيع (تسويق) المنتوجات ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{مهلة دوران المخزونات} = (\text{متوسط المخزون} / \text{المشتريات السنوية} - \text{تكلفة الانتاج السنوية}) \times 360$$

حيث : متوسط المخزون = (مخ اول المدة+ مخ اخر المدة) / 2

¹ فهمي مصطفى الشيخ، كتاب التحليل المالي ، الطبعة الاولى ، إس إم أي فايننشال ، رام الله، فلسطين ، 2008 ، ص 59.

² حياة نجار، مرجع سابق ذكره، ص 24 .

- **معدل دوران الاصول** : يقيس مساهمة اصول المؤسسة في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{معدل دوران الاصول} = \text{رقم الاعمال خارج الرسم HT} / \text{مجموع الاصول}$$

- **معدل دوران الاصول الثابتة** : يقيس مساهمة الصول الثابتة للمؤسسة في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \text{رقم الاعمال خارج الرسم HT} / \text{مجموع الاصول الثابتة}$$

- **نسبة التمويل الدائم** : ويقاس هذا المؤشر درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وهو يحدد مستوى راس المال العامل، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الاموال الدائمة} / \text{الاصول الثابتة} \times 100$$

- **نسبة التمويل الخاص** : كما تقيس هذه النسبة درجة تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى راس المال العامل الخاص ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الاموال الخاصة} / \text{الاصول الثابتة} \times 100$$

3.2 التحليل والتقييم على اساس نسب السيولة والنشاط .

- **التحليل والتقييم على اساس نسب السيولة** :

حيث يمكننا تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2): ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب السيولة

التحليل (الدلالة)	النسبة النموذجية	الصيغة الرياضية	النسبة
حيث تدل هذه النسبة على قدرة تغطية الاصول المتداولة للديون قصيرة الاجل .والافضل ان تكون هذه النسبة اكبر من الواحد .	أكبر من الواحد	الاصول الجارية / الخصوم الجارية	نسبة السيول العامة (نسبة التداول)
حيث تدل هذه النسبة على قدرة تغطية الاصول المتداولة دون المخزونات للديون قصيرة الاجل ومن الافضل ان تتراوح هذه النسبة بين 30% و 50% .	تتراوح بين 30% و 50%	(الاصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية (د قصيرة الاجل)	نسبة السيولة المختصرة
حيث تدل هذه النسبة على مدى قدرة المتاحات المالية في تغطية الديون ق الاجل ، ومن الافضل ان تتراوح هذه النسبة بين 25% و 35% .	تتراوح بين 25% و 35%	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية (د ق اجل)	نسبة السيولة الفورية (الآتية ، الجاهزة ، الحالية)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتور حياة بخار .

- التحليل والتقييم على اساس نسب النشاط

جدول رقم (3): ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	التحليل (الدلالة)
مهلة دوران الزبائن	(الزبائن والحسابات المدينة الماثلة / المبيعات السنوية متضمنة الرسم TTC (x360	لا تتجاوز عادة 90 يوما ، حيث يجب ان تكون اقل من تاريخ استحقاق الموردين .	حيث تدل هذه النسبة على المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم تجاهها عادة لا تتجاوز 90 يوما مقارنة باستحقاقات الموردين والتي عادة ما تكون 120 يوما .
مهلة دوران الموردين	(الموردين والحسابات الماثلة / المشتريات السنوية متضمنة الرسوم TTC (x360	أكبر من مهلة تحصيل الزبائن	حيث تدل هذه النسبة على المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون والأفضل ان تكون أكبر من مهلة تحصيل ديون الزبائن .
مهلة دوران المخزونات	(متوسط المخزون / المشتريات السنوية (تكلفة الانتاج السنوية) (x360	مقارنتها بنظيرتها المعيارية	حيث تدل هذه النسبة على عدد دوران وحركة المخزون والمنتوجات لفترة التخزين خلال الدورة المحاسبية .
معدل دوران الاصول	HT / رقم الاعمال خارج الرسم مجموع الاصول		حيث تدل هذه النسبة على مساهمة مجموع الاصول في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي .
معدل دوران الاصول الثابتة	HT / رقم الاعمال خارج الرسم مجموع الاصول الثابتة	يجب مقارنتها	حيث تدل هذه النسبة على مساهمة مجموع الاصول الثابتة في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي .
نسبة التمويل الدائم	Xالاموال الدائمة / الاصول الثابتة 100	يأخذى النسب النموجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار	حيث تدل هذه النسبة على درجة تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة ، وهو يحدد مستوى راس المال العامل .
نسبة التمويل الخاص	Xالاموال الخاصة / الاصول الثابتة 100		حيث تدل هذه النسبة تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة ، وتحدد مستوى راس المال العامل الخاص .

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتورة حياة بخار .

3. تقييم الاداء المالي عن طريق الربحية - المردودية و الرفع المالي

إن من اهم الاهداف الاساسية لأي مؤسسة هو تحقيق الارباح ، وحتى يتسنى لها ذلك يجب تقييم اداؤها المالي من خلال نسب الربحية وكذا المردودية والرفع المالي ، وهذا بهدف ضمان الديمومة والاستمرارية للمنشأة ، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

1.3 تقييم الاداء المالي عن طريق نسب الربحية

- تعريف نسب الربحية:

قبل الوقوف على تقييمنا للأداء المالي وفق نسب الربحية يستوجب الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية، حيث يتمثل مفهوم الربح في مقدار التغير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، أما محاسبيا فهو يعبر عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات التي تتحملها خلال فترة معينة، بينما الربحية تعبر عن الربح الكافي من كل دينار من رقم الأعمال.

ومن خلال ما سبق نذكر ابرز التعريفات للربحية:

تعريف 1: تعرف أنها التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة، والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة أملاك المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال... الخ) وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد و يرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات.¹

تعريف 2: تعرف على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققتها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.

- نسب الربحية: حيث تميز مجموعة من النسب تتمثل فيما يلي :²

- هامش صافي الربح : تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول الى ارباح صافية ، وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

- معدل العائد على اجمالي الاصول : وتشير هذه النسبة الى نسبة الدخل المحقق على اجمالي الاصول المستثمرة في المنشأة ، وتعطى النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على اجمالي الاصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

- معدل العائد على حقوق الملكية: حيث تقيس هذه النسبة القيمة العائد المالي من صافي الربح المحقق، وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الاموال المملوكة}} \times 100$$

¹ عبد اللطيف مصطفي، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04 ديسمبر 2013 ، ص 35.

² محمد الحسين ، محاضرات في التحليل المالي ، كلية الاقتصاد والدراسات العليا ، قسم ادارة اعمال ، جامعة دمشق، 2014 ص 24 .

- العائد على رأس المال المستثمر: وتدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المنشأة من الاستثمارات الرأسمالية، وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على رأس المال المستثمر} = \text{ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} / (\text{مجموع الاصول} - \text{المطلوبات المتداولة})$$

- صافي ربح السهم : حسب IAS33 ، فان صافي الربح او الخسارة المنسوبة لفترة حملة الاسهم العادية هو صافي الربح والخسارة بعد طرح الارباح المجمعلة لحملة الاسهم الممتازة، وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{صافي ربح السهم} = \text{صافي الربح} / \text{المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية القائمة خلال الفترة } 100 \times$$

2.3 تقييم الاداء المالي عن طريق المردودية المالية والرفع المالي

1.2.3 تقييم الاداء المالي عن طريق المردودية المالية : ¹

- تعريف المردودية :

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح بصفة دائمة في اطار نشاطها او انها تقيس قدرة الاموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة .

- أنواع المردودية : للمردودية ثلاثة انواع رئيسية موضحة كما يلي :
- المردودية التجارية : وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ، حيث تعكس الربح المحقق من خلال المبيعات الصافية ، ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{المردودية التجارية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الاعمال السنوي الصافي}$$

- المردودية الاقتصادية : تقيس الفعالية الاقتصادية لاستخدام الاصول المتاحة للمؤسسة ،اي تقيس قدرة الاصول الاقتصادية على تحقيق فوائد في اطار النشاط الاستغلال والرئيسي للمؤسسة ، ، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الاجمالي EBE} / \text{الاصول الاقتصادية}$$

حيث : الاصول الاقتصادية = (رأس المال cp + الاستدانة الصافية d)

- المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة) : وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح صافية لضمان استمرار نشاطها ، تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ، كما تعبر على استدلالية الدينار الواحد من النتيجة الصافية في رأس المال، ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الاموال الخاصة}$$

¹ Pierre Ramage, **Analyse et Diagnostic Financier**, Edition d'organisation, Paris,2001,P.P144-146(تصرف).

ملاحظة : ان المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات اساسية للمؤسسة وهي :

- السياسة التجارية : والتي تتمثل في نسبة نتيجة الدورة الى رقم الاعمال الصافي .
- سياسة الانتاج : والتي تتمثل في نسبة رقم الاعمال السنوي الصافي الى الاصول الاقتصادية .
- سياسة التمويل : والتي تتمثل في نسبة الاصول الاقتصادية الى الاموال الخاصة .

2.2.3 تقييم الاداء المالي عن طريق الرفع المالي :

- **تعريف الرفع المالي** : يطلق الرفع المالي على اي اقتراض او استخدام لأدوات مالية ينتج عنها تضخيم اثر الارباح او الخسائر على المستثمر ، وفي العالي يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على ارباح الشركة¹.

- **نسب الرفع المالي** : تعتبر هذه النسب من أكثر ادوات المراقبة اهمية ، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين ، من حيث اعتمادها على مصدر التمويل داخلي او خارجي حيث تميز ما يلي² :

- نسب المديونية : حيث تعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسب المديونية} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

- نسبة المديونية الى حقوق المساهمين : وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المديونية الى حقوق المساهمين} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع حقوق المساهمين}) \times 100$$

- نسبة الملكية : وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الملكية} = (\text{حقوق المساهمين بالأسهم العادية} / \text{مجموع الاصول})$$

- نسبة تغطية الاصول : حيث تعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة تغطية الاصول} = (\text{القيمة الدفترية للاصول الثابتة الملموسة} + \text{راس المال العامل}) / \text{مجموع الديون}$$

- نسبة تغطية الدين : حيث تعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة تغطية الدين} = \text{التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية} / \text{مجموع الديون}$$

- نسبة تغطية الفوائد : حيث تعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \text{الارباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مصرفات الفوائد (مصاريف مالية)}$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق ذكره ، ص 51.

² مرجع سابق ذكره ، ص 52-57.

- نسبة خدمة الديون طويلة الاجل : حيث تعطى بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الاجل} = \text{صافي ربح العمليات التشغيلية} / \text{الفوائد واقساط الديون ودفوعات التأجير المستحقة سنويا}$$

- **اثر الرفع المالي** : يقصد بالرفع المالي (او الرافعة المالية) لجوء المؤسسة الى الديون طويلة الاجل لرفع ربحية السهم ، وبالتالي فان الرفع المالي يقيس الاثر الايجابي او السلبي لاستدانة المؤسسة على مردوديتها المالية ، وبقراءة معمقة يمكن القول ان الرفع المالي يتلخص في العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معين ، ويسمى باثر الرفع المالي.¹

$$\text{اثر الرفع المالي} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

حيث:

- **الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:**

في البداية يجب الاشارة الى اثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة ، فالضريبة هي اقتطاع من النتيجة ، فكل ناتج هو مولد للضريبة ، وكل تكلفة تخفض من الضريبة (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) ، ويمكن صياغة اثر الرافعة المالية رياضيا كالآتي :²

$$R_{cp} = [(Re + (Re - i) * D/Cp) * (1 - Is)]$$

حيث:

Re: المردودية الاقتصادية

Rcp: مردودية الاموال الخاصة

D: الاستدانة الصافية

Cp: الاموال الخاصة

Is: معدل الضريبة على ارباح الشركات

I: تكلفة الاستدانة (المصاريف المالية)

حيث يظهر اثر الرفع المالي في هذه الصياغة بمقارنة ال Re مع ال I حيث تعطي لنا ثلاث حالات وهي كالآتي :

- $Re > i$: في هذه الحالة نقول ان الاستدانة تكون في صالح المؤسسة.

- $Re < i$: في هذه الحالة نقول ان الاستدانة ليست في صالح المؤسسة.

- $Re = i$: في هذه الحالة نقول انه لا يوجد اي اثر.

¹ حياة نجار، مرجع سابق ذكره، ص 42 .

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 270-271 .

3.3 التحليل والتقييم على اساس ربحية-مردودية والرفع المالي :

- التحليل والتقييم على اساس نسب الربحية :

حيث يمكننا تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (4): ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	التحليل (الدلالة)
هامش صافي الربح	الربح الصافي / المبيعات x 100	حيث تشير هذه النسبة الى مقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات او الايرادات ، واعلى نسبة تشير الى الشركة الاكثر ربحية ، والتي لها سيطرة افضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الاخرى .
معدل العائد على اجمالي الاصول	الربح الصافي / اجمالي الاصول x 100	حيث تشير هذه النسبة الى مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع اصولها ، كما تقيس كفاءة الادارة في استخدام الاصول لتوليد الارباح .
العائد على حقوق الملكية	(الربح الصافي / الاموال المملوكة) x 100	حيث تشير هذه النسبة الى مدى ربحية الشركة بالنسبة للاموال المملوكة من طرف المساهمين .
العائد على راس المال المستثمر	ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الاصول - المطلوبات المتداولة) x 100	حيث تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن وجهة نظر استثمارية ، فان هذه النسبة يجب ان تكون اعلى من معدل الاقتراض .
صافي ربح السهم	(صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية القائمة خلال الفترة) 100 X	حيث تشير هذه النسبة الى صافي الربح والخسارة بعد طرح الارباح المجمعة لحملة الاسهم الممتازة وجميع بنود الايرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة ، وفضل طريقة لتقييم نوعية صافي ربح السهم هي من خلال مقارنته مع حصة السهم من التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية .

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات في التحليل المالي للدكتور محمد الحسين ، ص 24 .

- التحليل والتقييم على اساس نسب المردودية :

حيث يمكننا تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (5) : ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	التحليل (الدلالة)
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الاعمال السنوي الصافي	حيث تمثل هذه النسبة المردودية المحققة للمؤسسة من خلال مجموع المبيعات ، حيث تمثل صورة الربح المحقق من المبيعات الصافية .
المردودية الاقتصادية	الفائض الاجمالي EBE / الاصول الاقتصادية	حيث تمثل هذه النسبة مدى نجاعة الاصول الاقتصادية في استخدام الاصول المتاحة للمؤسسة .
المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)	نتيجة الدورة الصافية / الاموال الخاصة	حيث تدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة في تحقيق ارباح صافية تضمن لها الاستمرارية لنشاطها ، حيث تحتم هذه النسبة باجمالي نشاط المؤسسة.

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب Pierre Ramage, Analyse et Diagnostic Financier

- التحليل والتقييم على اساس نسب الرفع المالي :

حيث يمكننا تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (6): ملخص لتحليل وتقييم مؤشرات الرفع المالي

النسبة	الصيغة الرياضية	التحليل (الدلالة)
نسب المديونية	مجموع الديون / مجموع الاصول $100 \times$	وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمنشأة ، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الاصول ، وهذا الاجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المنشأة من عبء هذه الاستدانة .
نسبة المديونية الى حقوق المساهمين	مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين $100 \times$	حيث توازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين ، وبالتالي تشير الى نسبة الديون من راس المال المستخدم لتمويل الاصول .
نسبة الملكية	حقوق المساهمين بالأسهم العادية / مجموع الاصول $100 \times$	حيث تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الاسهم العادية من مجموع الاصول في حالة التصفية .
نسبة تغطية الاصول	(القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة + راس المال العامل) / مجموع الديون	حيث تقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة الشركة على تغطية ديونها (ق أجل و ط أجل) من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الاجل ، حيث يسترشد المحللون كثيرا بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5 ، وبالنسبة للشركات الصناعية ينبغي الا يقل عن 2 .
نسبة تغطية الدين	التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / مجموع الديون	حيث تعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية سنوية من انشطتها التشغيلية لخدمة ديونها قصيرة الاجل والطويلة الاجل ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة ، فان الشركة تمتلك تدفقات نقدية اضافية لتغطية ديونها قصيرة الاجل بما فيها ذلك الجزء المستحق من الديون طويلة الاجل بالإضافة الى الديون طويلة الاجل .
نسبة تغطية الفوائد	الارباح قبل الفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد (مصاريف مالية	حيث توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون ، بمعنى انها تقيس عدد مرات امكانية تغطية الفوائد من ارباح الشركة مما يشير الى هامش السلامة الذي يساعد الشركة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها .
نسبة خدمة الديون طويلة الاجل	صافي ربح العمليات التشغيلية / الفوائد واقساط الديون ودفعات التأجير المستحقة سنويا	حيث تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الفوائد واقساط القروض طويلة الاجل التي تستحق خلال الفترة المالية .

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ، الياس بن ساسي ويوسف قريشي .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على دراسة الإطار العام للنظام المحاسبي المالي SCF لإمكانية إستجابته لمتطلبات مستعملي المعلومة المالية في ظل الرهانات الإقتصادية الحالية ، وهذا من خلال التطرق إلى الإطار التصوري له ، ومجالات تطبيقه وكذا تطبيق المبادئ المحاسبية الأساسية له ، ثم عرض القوائم المالية وخصائصها النوعية بإبراز أهم التحسينات التي جاء بها هذا النظام على مستوى المعلومة المالية المحاسبية .

كما تم أيضا التطرق إلى دراسة الإطار النظري للأداء المالي ، و الذي يعتمد على مخرجات النظام المالي المحاسبي كمدخلات له ، في قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والأساليب والأدوات المنتهجة.

فقد إتضح من خلال هذه الدراسة نظريا ما يلي:

- النظام المالي المحاسبي خطوة إنتهجتها الجزائر من أجل تحسين عرض القوائم المالية.
- أن المعلومة المالية الصادرة من القوائم المالية للنظام المالي المحاسبي أكثر ملائمة مقارنة بالأنظمة المحاسبية السابقة لا سيما المخطط الوطني المحاسبي تبعا للخصائص النوعية التي تتميز بها هذه القوائم ومراجعة إعادة التقييم بالقيمة العادلة.
- أن الأداء المالي هو وسيلة تعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات على المستويين القصير والطويل الأجل .
- قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) هي مخرجات للنظام المالي المحاسبي والتي يعتمد عليها كمدخلات في عملية قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- وهذا ما سيتم إثباته تطبيقيا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة

TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد

الفولاذ للبناء

تمهيد :

تطرقنا في الفصل النظري إلى إبراز إنعكاسات النظام المالي المحاسبي على قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات مالية معتمدة في قياس وتقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وإظهار مدى مساهمة هذا النظام وذلك بدراسة القوائم المالية وأبرز خصائصها النوعية والمبادئ المحاسبية المستعملة في إعدادها، والتي تعتبر أهم مخرجات هذا الأخير.

كما سلطنا الضوء على الإطار النظري للأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذكر أهم الأساليب والأدوات المستعملة في قياس وتقييم الأداء المالي والتي تعتمد على مخرجات النظام المالي المحاسبي كمدخلات لها في عملية القياس والتقييم.

وإجتهدا منا، و للإجابة على السؤال الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية ومن أجل الإلمام أكثر بالجوانب الرئيسية لموضوعنا وإضافةً وتدعيماً للجانب النظري الذي تطرقنا إليه سابقاً وإضفاءً لمبدئ الواقعية على هاته الدراسة، سنقوم بدراسة حالة تطبيقية في هذا الفصل متعلقة بالشركة المختلطة الجزائرية- التركية تحت مسمى TRICI-SUD و المختصة في تحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء وهذا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016، لذا إرتأينا الى تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية :

- ✓ تقديم عام لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء.
- ✓ قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات التوازن المالي وسيولة- نشاط.
- ✓ قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الربحية - مردودية والرفع المالي .

المبحث الاول :تقديم عام لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء .

تعتبر شركة TRICI-SUD من الشركات الرائدة في مجال تحويل و تفصيل حديد الفولاذ للبناء على المستوى الوطني بفرعيها و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى تقديم هذه الشركة وذلك بالتعرض الى النقاط التالية :

✓ التعريف بشركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله .

✓ الهيكل التنظيمي لشركة TRICI-SUD .

✓ اداء شركة TRICI-SUD خلال الفترة 2014 -2016.

1. التعريف بشركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله .

1.1 نشأة شركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله.

تعتبر شركة TRICI-SUD والمختصة في تحويل حديد الفولاذ وتفصيله للبناء من اهم الشركات الناشطة في هذا المجال على المستوى المحلي ، حيث تتخذ هاته الشركة المنطقة الصناعية المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي مقرا رئيسيا لها ، اما بالنسبة لنشأة هاته الشركة فيمكن تلخيص مراحل التأسيس وتطور هذه الشركة بداية من سنة 2010 والتي تعتبر سنة التأسيس الفعلي الى غاية سنة 2014 تاريخ اخر التعديلات القانونية للشركة وبداية فترة الدراسة المختارة كما يلي :

- 2010:تأسست شركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله للبناء من شراكة جزائرية – تركية حيث تأسست الشركة براس مال قدره 100.000 بوزع بـ51% للشريك الوطني و 49% للشريك الاجنبي (التركي).
- 2011 :بداية النشاط الفعلي للشركة في سبتمبر 2011 و هذا من اجل الاستجابة لاحتياجات المؤسسات الوطنية و الاجنبية الناشطة في مجال الإنشاء و البناء .
- 2012 : نظرا لتوسع نشاط الشركة على مستوى السوق المحلي قرر مجلس ادارة الشركة التعديل في عقد تأسيس الشركة من خلال رفع راس مالها من 100.000 دج الى 10.000.000 دج .
- 2014 : و في شهر أفريل من سنة 2014 تم اعادة تعديل عقد تأسيس الشركة مرة اخرى من خلال دخول شراكة جديدة (شريك تركي) و الذي اضاف حصة في راس المال ليصبح راس مال الشركة 100.000.000 دج

2.1 الطبيعة القانونية لشركة TRICI-SUD

تتمثل الطبيعة القانونية لشركة TRICI-SUD لتحويل حديد الفولاذ و تفصيله للبناء حسب القانون التجاري الجزائري ،شركة ذات مسؤولية محدودة (ش.ذ.م.م) او (SARL) براس مال قدره 100.000.000 دج و هي ذات ملكية مشتركة بين متعامل اقتصادي جزائري و نظيره التركي .

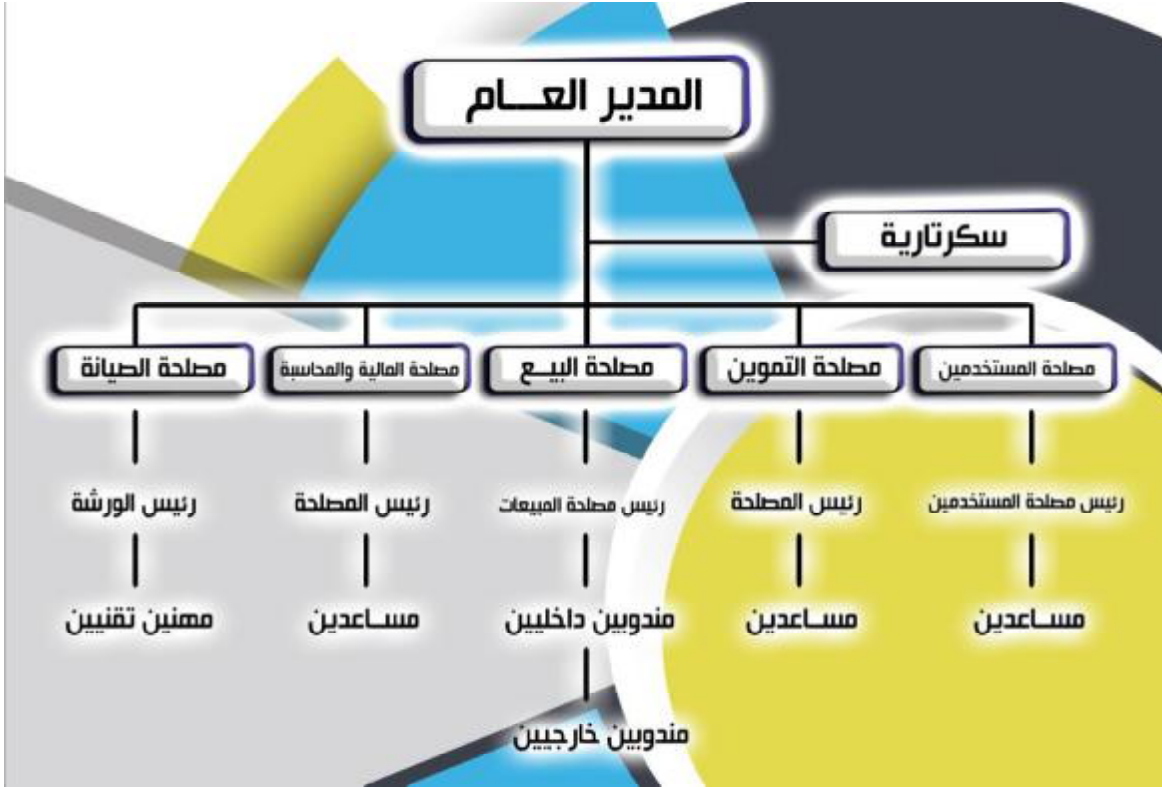
3.1 أهداف و اهمية شركة TRICI-SUD.

- تكمّن تلخيص اهداف واهمية هذه الشركة على المستويين المحلي والوطني ، حسب الظروف الخاصة بالأسواق الاستثمارية المتعلقة بالإنشاء والبناء ، وكذا سوق الشغل (العمالة)والعلاقة بينهما فيما يلي :
- ✓ سد احتياجات المشاريع الكبرى للبناء من متطلبات الحديد المفصل الخاص بالبناء.
 - ✓ سد العجز و الندرة من العمالة الخاصة بتفصيل الحديد الخاص بالبناء في سوق الشغل.
 - ✓ التطوير في الوسائل الانتاجية في مجال تفصيل الحديد الخاص بالبناء من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و التي توفر عامل الجهد و الوقت .
 - ✓ ضمان منتجات ذات جودة و اتقان لتضفي مصداقية و امان في مجالات البناءات المنجزة .
 - ✓ خلق مناصب عمل جديدة و الذي يحقق بدوره مخرجات لأيدي عاملة مؤهلة.
 - ✓ استهداف أكبر عدد ممكن من الاسواق المحلية و تبني عدة عقود مع شركات مستثمرة أجنبية –محلبة جديدة .
 - ✓ خلق ميزة تنافسية بين الشركات الناشطة في هذا المجال .

2. الهيكل التنظيمي لشركة TRICI-SUD .

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء و بمختلف الاقسام و المستويات المشكلة لها .

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي لشركة TRICI-SUD



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بالشركة . و تمثل مهام اقسام شركة TRICI-SUD فيما يلي :

- 1- المدير العام : يملك كل الصلاحيات التسييرية المتمثلة في اتخاذ القرارات الهامة بالشركة .
- 2- السكرتارية: و لها مهام تنظيم شؤون و مصالح مكتب المدير العام لتحديد المواعيد الترتيب الامضاءات الخ.
- 3- مصلحة المستخدمين: تتكون من رئيس المصلحة مع مساعديه و من ابرز مهامها تتمثل في:
 - تنفيذ و متابعة ورقابة مخططات عملية التوظيف.
 - تكوين و تأطير مستخدمين الشركة حسب احتياجات خط الانتاج .
 - تخطيط الاحتياجات من العمالة المستقبلية .
 - حفظ مختلف الوثائق الادارية الخاصة بالمستخدمين و متابعتها .
 - تسيير و اعداد كشوف و رواتب و اجور المستخدمين .

4- **مصلحة البيع** : و هي مكونة من رئيس مصلحة المبيعات اضافة الى مندوبين داخليين و مندوبين خارجيين و من

مهامها :

- مراقبة و متابعة العقود الخاصة بعمليات البيع.

- القيام بعمليات تنظيم و تسيير شؤون الطلبات المباشرة و الغير مباشرة .

- الوقوف على فعالية و اداء المندوبين الداخليين و الخارجيين .

5- **مصلحة التموين**: و هي مشكلة من رئيس المصلحة و مساعديه و من مهام هذه المصلحة:

- تنظيم و تخطيط الاحتياجات التموينية المستقبلية لخط الانتاج.

- تنظيم و تسيير شؤون عمليات الشراء من المواد الاولية الخاصة بالخط الانتاجي.

- تنظيم شؤون عمليات التخزين من المواد الاولية و المنتجات.

6- **مصلحة المحاسبة و المالية**: و هي تتكون من رئيس المصلحة و مساعديه و من مهام هذه المصلحة بالشركة هي:

- تنظيم الطلبات المباشرة و الغير مباشرة و المؤكدة .

- اعداد الفواتير الخاصة بالطلبات المؤكدة .

- ارسال الفواتير بتاريخ التحديد الى الزبائن.

- تولى كل ما يتعلق بالشؤون المالية و المحاسبية .

7- **مصلحة الصيانة** : و هي تعتبر من المصالح ذات الاهمية و هي الركيزة الاساسية في استمرار و دعمومة وتيرة الانتاج و هي

مكونة من رئيس المصلحة ورئيس الورشة و مجموعة من المهنيين التقنيين و من ابرز مهام هذه المصلحة بالشركة ما يلي :

- مراقبة و صيانة العتاد الخاص بالخط الانتاجي.

- شراء و تخزين قطع الغيار الخاصة بمعدات الانتاج فقط.

- الاشراف على رسكلة المهنيين والتقنيين و متابعة المتربصين حسب احتياجات تحديث معدات الانتاج .

3. اداء الشركة TRICI-SUD خلال الفترة 2014 – 2016

لغرض دراسة اداء المؤسسة في هذه الفترة اعتمدنا على مؤشرين اساسيين يتميزان بالعلاقة الطردية بينهما ، وهما مؤشري رقم الاعمال و تعدد الموارد البشرية(العمالة)المشغلة فعليا و هي كما يلي:

1.3 رقم اعمال شركة TRICI-SUD من خلال فترة 2014-2016.

ان رقم الاعمال يعتبر المؤشر الحقيقي لقياس مجموع الانشطة و العمليات التي تقوم بها الشركة خلال هذه الفترة كما انه يقدم او يعطي تعبيرا حقيقيا عن مدى فعالية هاته الشركة فهو يمثل الايرادات العامة لكل أنشطة المؤسسة و المتمثلة في تحويل حديد الفولاذ و تفصيله ثم اعادة بيعه و ذلك من اجل تحقيق ارباح ومن هنا سندرس وضعية رقم الاعمال حسب الانشطة التي تقوم بها الشركة خلال الفترة الممتدة من 2014-2016 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : تطور رقم اعمال شركة TRICISUD حسب الانشطة خلال الفترة 2014-2016

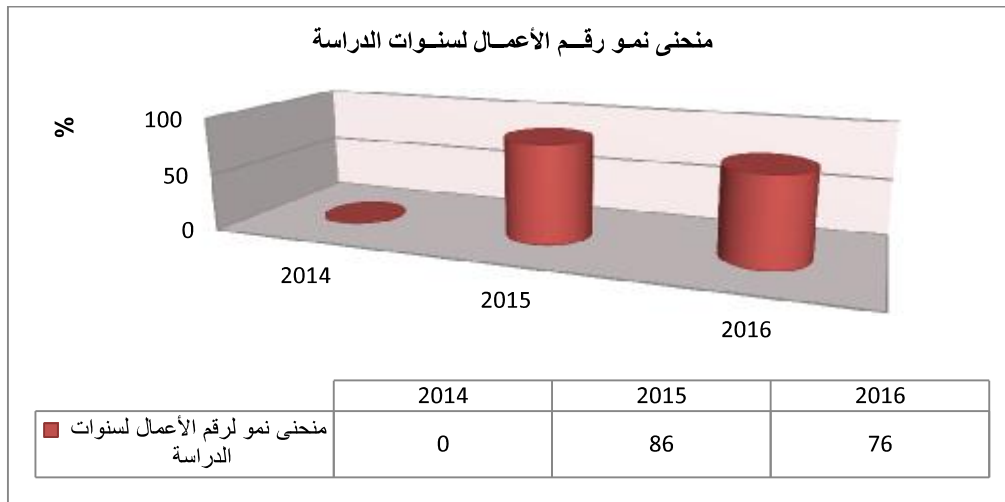
وحدة القياس : (دج)

2016	2015	2014	السنوات الانشطة
1 258 369 002	712 811 206	383 995 202	مبيعات المنتوجات تامة الصنع من الحديد المفصل للبناء بكل انواعه
1 258 369 002	712 811 206	383 995 202	المجموع
% 76	% 86	-	معدل النمو في رقم الاعمال (%)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق رسمية بشركة TRICISUD

وانطلاقا من النتائج السابقة فانه يمكننا عكس نمو وتطور رقم الاعمال وفق المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم (2):منحنى بياني يوضح نمو رقم الأعمال لسنوات الدراسة



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

2.3 الامكانيات البشرية لشركة TRICI-SUD خلال الفترة (2014-2016)

يعتبر المورد البشري الركيزة الاساسية لأي نشاط او عمل فمهما كان تصنيف العامل سواء كان اطار او عون تحكم او عون تنفيذ فهو ذو اهمية كبيرة في هذه الشركة و بالتالي على الشركة العمل على استقطاب العناصر البشرية المؤهلة ذات الكفاءة و الجودة العالية بما يتناسب مع متطلباتها او اهدافها الاقتصادية و الانتاجية و امكانياتها المادية ثم العمل على تدريبها و تطويرها و رسلكتها و المحافظة عليها من خلال تحفيزها على العمل بكفاءة بتحقيق الاداء المسطر ، ومن خلال الجدول ادناه سوف نسلط الضوء على ابز مراحل تطور الموارد البشرية على مستوى شركة TRICI-SUD منذ سنة 2014-2016

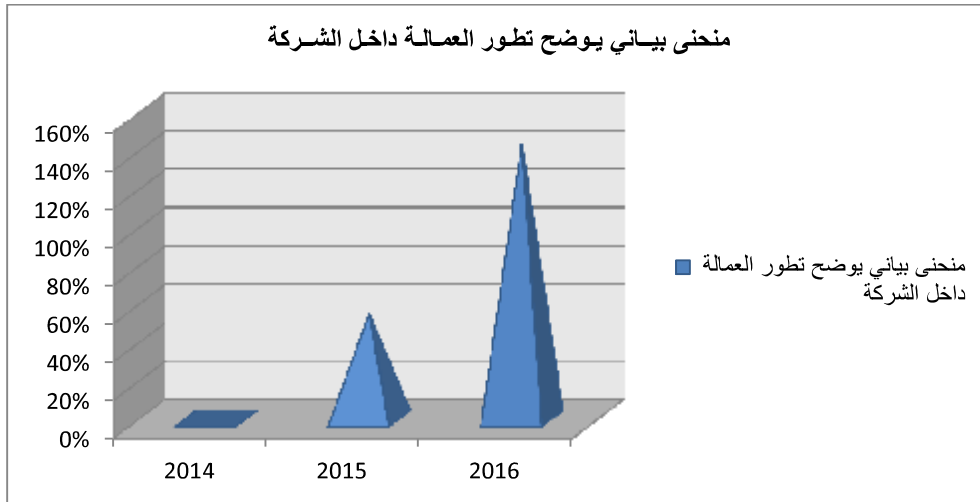
جدول رقم (2) تطور الموارد البشرية لشركة TRICI-SUD خلال فترة (2014-2016)

السنة	2014	2015	2016
اطارات	04	07	15
اعوان تحكم	2	4	6
اعوان تنفيذ	25	37	96
المجموع	31	48	117
النسبة المئوية	-	% 54.83	% 143.75

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق شركة TRICI-SUD

والمنحنى التالي يعكس تطور العمالة على مستوى الشركة:

الشكل رقم (3): منحنى بياني يوضح تطور العمالة بالشركة خلال سنوات الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات التوازن المالي - وسيولة - نشاط

تعتبر التوازنات المالية وكذا مؤشرات السيولة والنشاط من اهم الدلائل المالية التي يستخدمها صانعي القرارات المالية من خبراء ومحللين ماليين في قياس وتقييم (تشخيص) للأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، ولغرض اسقاط هذه المؤشرات على الواقع العملي الملموس لشركة TRICI-SUD ، سنتطرق الى عرض القوائم المالية لها من المنظورين المالي والوظيفي للدورات المالية محل الدراسة ، ومن ثم قياس وتقييم الدلالات المالية لهذه المؤشرات .

1. عرض القوائم المالية لشركة TRICI-SUD

من اجل عرض القوائم المالية لشركة TRICI-SUD لفترة الدراسة ، تم التواصل مع مصلحة المحاسبة والمالية للشركة لغرض موافاتنا بكل من قائمة المركز المالي (الميزانية) ، وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) وكذا أهم الشروحات الضرورية للأحداث الاقتصادية المكونة لهذه الاخيرة ، مع بعض المعلومات الاضافية الاخرى التي سيتم استخدامها في إعداد الميزانية الوظيفية .

1.1 عرض القوائم المالية من المنظورين

1.1.1 عرض القوائم المالية من المنظور المالي

- جانب الاصول

جدول رقم (3): جانب أصول الميزانية لسنوات 2014-2015-2016

2016	2015	2014	أصول
			الأصول الغير الجارية
			فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
			تثبيتات المعنوية
			تثبيتات عينية
			أراضي
			مباني
246,041,419	185,401,368	35,996,203	تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات يجرى امتيازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصول
246,041,419	185,401,368	35,996,203	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
70,968,321	285,584,613	119,718,196	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
183,821,182	112,197,370	70,937,164	الزبائن
	94,319,629	93,196,329	المدينون الآخرون
	14,217,476	4,659,227	الضرائب وما شبهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شبهها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
83,720,695	5,793,858	21,539,981	الخزينة
338,510,198	512,112,946	310,050,897	مجموع الأصول الجارية
584,551,617	697,514,314	346,047,100	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

- جانب الخصوم

جدول رقم (4): جانب خصوم الميزانية لسنوات 2014-2015-2016

2016	2015	2014	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
100,000,000	10,000,000	10,000,000	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
2,606,754	720,155		علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
101,855,380	37,731,965	16,541,183	نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
49,528,310	13,682,945	-2,138,082	رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
253,990,444	62,135,065	24,403,101	المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0	0	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
161,712,734	418,748,493	174,311,661	مورد وحسابات ملحقه
86,867,361	9,004,390	5,869,181	ضرائب
81,981,078	164,263,091	141,463,157	ديون أخرى
	43,363,275		خزينة سلبية
330,561,173	635,379,249	321,643,999	مجموع الخصوم الجارية
584,551,617	697,514,314	346,047,100	مجموع عام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

- اعداد الميزانية المالية المختصرة :

لدراسة مؤشرات التوازن المالي من المنظور المالي (الكلاسيكي) ، لا بد من اعداد الميزانية المالية المختصرة للدورات المالية التالية 2014، 2015، 2016 كما يلي:

الجدول رقم (5) : يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	أصول
246,041,419	185,401,368	35,996,203	الأصول غير الجارية
338,510,198	512,112,946	310,050,897	الأصول الجارية
584,551,617	697,514,314	346,047,100	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

الجدول رقم (6) : يوضح الميزانية المالية المختصرة من جانب الخصوم لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	الخصوم
253,990,444	62,135,065	24,403,101	الأموال الدائمة
330,561,173	635,379,249	321,643,999	الخصوم الجارية
584,551,617	697,514,314	346,047,100	المجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

2.1.1 عرض القوائم المالية من المنظور الوظيفي

لكي يتسنى لنا دراسة مؤشرات التوازن المالي من المنظور الوظيفي علينا اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة والمختصرة ، مع استخدام المعلومات الاضافية التي وافقنا بها مصلحة المالية والمحاسبة لكل دورة على حدى .

• عرض القوائم المالية المفصلة للفترة 2014-2016 .

1. عرض القائمة المالية المفصلة لجانب الاصول لسنة 2014.

جدول رقم (7) : جانب اصول الميزانية لسنة 2014

أصول	الإجمالي	الإهلاكات	الصافي
الأصول الغير الجارية			
فارق بين الاقضاء-المنتوج الإيجابي أو السلبي			
تثبيتات المعنوية			
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات عينية أخرى	40,083,746	4,087,543	35,996,203
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات يجرى امتيازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية	40,083,746	4,087,543	35,996,203
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	119,718,196		119,718,196
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	70,937,164		70,937,164
المدينون الآخرون	93,196,329		93,196,329
الضرائب وما شبهها	4,659,224		4,659,224
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شبهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	21,539,984		21,539,984
مجموع الأصول الجارية	310,050,897		310,050,897
المجموع العام للأصول	350,134,643	4,087,543	346,047,100

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

2. عرض القائمة المالية المفصلة لجانب الاصول لسنة 2015.

جدول رقم (8): جانب أصول الميزانية لسنة 2015

أصول	الإجمالي	الإهلاكات	الصافي
الأصول الغير الجارية			
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي			
تثبيتات المعنوية			
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات عينية أخرى	199,179,658	13,778,290	185,401,368
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات يجرى امتيازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية	199,179,658	13,778,290	185,401,368
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	285,584,613		285,584,613
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزيائن	112,197,370		112,197,370
المدينون الآخرون	94,319,628		94,319,628
الضرائب وما شبهها	14,217,476		14,217,476
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شبهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	5,793,859		5,793,859
مجموع الأصول الجارية	512,112,946		512,112,946
المجموع العام للأصول	711,292,604	13,778,290	697,514,314

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

3. عرض القائمة المالية المفصلة لجانب الاصول لسنة 2016.

جدول رقم (9) : جانب اصول الميزانية لسنة 2016

اصول	الإجمالي	الإهلاكات	الصافي
الأصول الغير الجارية			
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي			
تثبيتات المعنوية			
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات عينية أخرى	259,433,786	13,392,367	246,041,419
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات يجرى امتيازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية	259,433,786	13,392,367	246,041,419
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	70,968,321		70,968,321
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	183,821,182		183,821,182
المدينون الآخرون			
الضرائب وما شبهها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شبهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الحزينة	83,720,695		83,720,695
مجموع الأصول الجارية	338,510,198		338,510,198
المجموع العام للأصول	597,943,984	13,392,367	584,551,617

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

4. عرض القائمة المالية المفصلة لجانب الخصوم للسنوات 2014، 2015، 2016.

جدول رقم (10): جانب خصوم الميزانية لسنوات 2014 – 2015 – 2016

2016	2015	2014	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
100,000,000	10,000,000	10,000,000	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
2,606,754	720,155		علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
101,855,380	37,731,965	16,541,183	نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
49,528,310	13,682,945	-2,138,082	رؤوس أموال أخرى /تحويل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
253,990,444	62,135,065	24,403,101	المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0	0	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
161,712,734	418,748,493	174,311,661	مورد وحسابات ملحقة
86,867,361	9,004,390	5,869,181	ضرائب
81,981,078	164,263,091	141,463,157	ديون أخرى
	43,363,275		خزينة سلبية
330,561,173	635,379,249	321,643,999	مجموع الخصوم الجارية
584,551,617	697,514,314	346,047,100	مجموع عام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

• اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة للفترة 2014 ، 2015 ، 2016 .

1. اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لجانب الاصول للفترة 2014 ، 2015 ، 2016 .

الجدول رقم (11) : يوضح الميزانية الوظيفية المفصلة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	اصول
			الأصول الغير الجارية
			فارق بين الاقضاء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
			تثبيتات المعنوية
			تثبيتات عينية
			أراضي
			مباني
259,433,786	199,179,658	40,083,746	تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات يجرى امتيازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصول
259,433,786	199,179,658	40,083,746	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية للاستغلال
70,968,321	285,584,613	119,718,196	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
183,821,182	112,197,370	70,937,164	الزبائن
	94,319,628	93,196,329	المدينون الآخرون
	14,217,476	4,659,224	الضرائب وما شبهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			أصول جارية خارج الاستغلال
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			خزينة الاصول
83,720,695	5,793,859	21,539,984	الخزينة
338,510,198	512,112,946	310,050,897	مجموع الأصول الجارية
597,943,984	711,292,604	350,134,643	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

ملاحظة : وفقا لما ادلى به لنا رئيس مصلحة المحاسبة والمالية ان الاصول الجارية خارج الاستغلال لا تستعملها المؤسسة وبالتالي فهي معدومة القيمة .

2. اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لجانب الخصوم للفترة 2014 ، 2015 ، 2016 .

الجدول رقم (12): يوضح الميزانية الوظيفية المفصلة من جانب الخصوم لسنوات 2014، 2015، 2016

2016	2015	2014	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
100,000,000	10,000,000	10,000,000	رأس مال تم اصداره
			رأس مال غير مستعان به
2,606,754	720,155		علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة
			فوارق اعادة التقييم
			فارق المعادلة
101,855,380	37,731,965	16,541,183	نتيجة صافية - نتيجة صافية حصة المجمع
49,528,310	13,682,945	-2,138,082	رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد
13,392,367	13,778,290	4,087,543	مخصصات الإهلاك والمؤونات
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
267,382,811	75,913,355	28,490,644	المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
0	0	0	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية للاستغلال
161,712,734	418,748,493	174,311,661	مورد وحسابات ملحقة
86,867,361	9,004,390	5,869,181	ضرائب مماثلة
58,089,076	155,318,980	137,314,105	ديون أخرى
			الخصوم الجارية خارج الاستغلال
23,892,002	8,944,111	4,349,052	ضرائب على ارباح الشركات
			خزينة الخصوم
	43,363,275		خزينة سلبية
330,561,173	635,379,249	321,643,999	مجموع الخصوم الجارية
597,943,984	711,292,604	350,134,643	مجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

ملاحظة : وفقا لما ادلى به لنا رئيس مصلحة المحاسبة والمالية ان الخصوم الجارية خارج الاستغلال تتمثل في الضرائب على ارباح الشركات والمصرحة كما يلي :

✓ الديون الاخرى منها :

- الديون المترتبة على ضرائب ارباح الشركات IBS قدرت على النحو التالي :
- ✓ 4 349 052 دج لسنة 2014.
- ✓ 8 944 111 دج لسنة 2015.
- ✓ 23 892 002 دج لسنة 2016.

3. اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات المالية 2014 ، 2015 ، 2016 .

- الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الاصول للسنوات المالية 2014 ، 2015 ، 2016 .

الجدول رقم (13) : يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة من جانب الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	أصول
259,433,786	199,179,658	40,083,746	الأصول غير الجارية (الاستخدامات المستقرة)
254,789,503	506,319,087	288,510,913	أصول جارية للاستغلال
0	0	0	أصول جارية خارج الاستغلال
83,720,695	5,793,859	21,539,984	خزينة الأصول
597,943,984	711,292,604	350,134,643	المجموع العام للأصول

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

- الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الخصوم للسنوات المالية 2014 ، 2015 ، 2016 .

الجدول رقم (14) : يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة من جانب الخصوم لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	الخصوم
267,382,811	75,913,355	28,490,644	رؤوس الأموال الخاصة
0	0	0	الخصوم غير الجارية
306,669,171	626,435,138	317,294,947	الخصوم الجارية للاستغلال
23,892,002	8,944,111	4,349,052	الخصوم الجارية خارج الاستغلال
0	43,363,275	0	خزينة الخصوم
597,943,984	711,292,604	350,134,643	المجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

4. عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

جدول رقم (15): جدول حسابات النتائج لسنوات 2014 – 2015 – 2016

2016	2015	2014	عنوان
1,203,761,540	712,811,206	383,997,076	رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
1,203,761,540	712,811,206	383,997,076	إنتاج السنة المالية
1,012,417,003	595,623,024	317,009,391	المشتريات المستهلكة
8,964,989	22,522,223	24,879,040	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
1,021,381,992	618,145,247	341,888,431	استهلاك السنة المالية
182,379,548	94,665,959	42,108,645	القيمة المضافة للإستغلال
29,035,773	24,234,260	10,472,004	أعباء المستخدمين
12,037,615	9,204,360	6,734,886	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
141,306,160	61,227,339	24,901,755	الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
	2,348,629		الأعباء العملية الأخرى
13,392,367	9,690,747	4,087,543	مخصصات للإهلاك والمؤونات
			استرجاع حسائر القيم والمؤونات
127,913,793	49,187,963	20,814,212	النتيجة العملية
804,611	1,796,542	91,775	المنتجات المالية
2,971,023	4,308,428	15,750	الأعباء المالية
-2,166,412	-2,511,886	76,025	النتيجة المالية
125,747,381	46,676,077	20,890,237	النتيجة العادية قبل الضرائب
23,892,002	8,944,111	4,349,052	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
1,204,566,151	714,607,748	384,088,851	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1,102,710,772	676,875,782	367,547,666	مجموع أعباء الأنشطة العادية
101,855,379	37,731,966	16,541,185	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة .

2. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات التوازن المالي .

1.2 قياس وتقييم راس المال العامل للسيولة (FR) حسب المنظور المالي والوظيفي.

1.1.2 حسب المنظور المالي : يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاكثر اهمية في تحقيق التوازن المالي للمدى الطويل وله اربعة انواع وهي كما يلي :

✓ راس المال العامل سيولة FRL

✓ رأس المال العامل الإجمالي

✓ رأس المال العامل الخاص

✓ رأس المال العامل الأجنبي

أولاً: راس المال العامل سيولة FRL

ويمكن حسابه وفقاً لمنظورين وذلك حسب العلاقة التالية :

✓ منظور اعلى الميزانية:

راس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

حيث:

- الاموال الدائمة = الاموال الخاصة + الاحتياطات + النتيجة الصافية + مؤونات الخصوم + الخصوم الغير جارية .

- الاصول الثابتة = الاصول الغير جارية (المادية والمالية والمعنوية) .

والجدول التالي يوضح يوضح راس المال العامل من اعلى الميزانية :

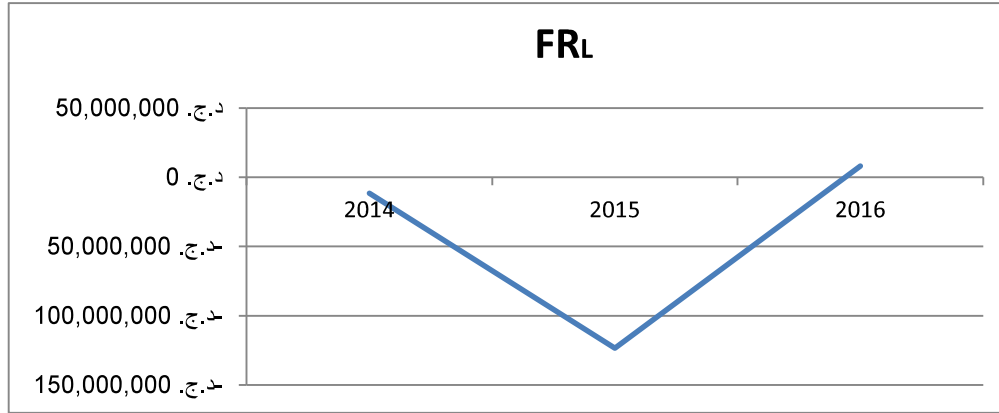
الجدول رقم (16) : يوضح راس المال العامل من اعلى الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
253,990,444	62,135,065	24,403,101	الموارد الدائمة
246,041,419	185,401,368	35,996,203	الأصول غير الجارية
7,949,025	-123,266,303	-11,593,102	FRL

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

الشكل رقم (4): منحني بياني يوضح تطور راس مال العامل خلال فترة الدراسة



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

✓ منظور اسفل الميزانية :

راس المال العامل = الاصول المتداولة (الجارية) - الخصوم المتداولة (القروض قصيرة الاجل)

الجدول رقم (17) : يوضح راس المال العامل من اسفل الميزانية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر / السنوات
338,510,198	512,112,946	310,050,897	الأصول الجارية
330,561,173	635,379,249	321,643,999	الخصوم الجارية
7,949,025	-123,266,303	-11,593,102	FRL

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

ثانيا : رأس المال العامل الإجمالي :وهو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال الشركة، وتعتبر كأصول جارية للدورة ، ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم (18) : يوضح راس المال العامل الإجمالي FRg للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
70,968,321	285,584,613	119,718,196	قيم الاستغلال (المخزونات)
183,821,182	220,734,474	168,792,717	قيم قابلة للتحقيق
83,720,695	5,793,859	21,539,984	قيم جاهزة (الخزينة)
338,510,198	512,112,946	310,050,897	راس مال العامل الإجمالي FRg

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

ثالثا : رأس المال العامل الخاص : ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة المؤسسة في ترقية أصولها الغير جارية بواسطة الاموال

الخاصة فقط وبحسب بالعلاقة التالية : رأس مال عامل خاص = الأصول الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (19) : يوضح راس المال العامل الخاص FRs للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
253,990,444	62,135,065	24,403,101	الأموال الخاصة
246,041,419	185,401,368	35,996,203	الأصول الغير جارية
7,949,025	-123,266,303	-11,593,102	رأس مال عامل خاص FRs

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

رابعا : رأس المال العامل الأجنبي : ويعبر هذا المؤشر التزامات الشركة تجاه الغير (ديون طويلة والمتوسطة الاجل ، والقصيرة الاجل) ويحسب بالعلاقة التالية : رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون

الجدول رقم (20) : يوضح راس المال العامل الاجنبي للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
00	00	00	ديون طويلة والمتوسطة الاجل
330,561,173	635,379,249	321,643,999	الديون القصيرة الاجل
330,561,173	635,379,249	321,643,999	رأس مال عامل الاجنبي FRd

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

2.1.2 حسب المنظور الوظيفي : يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاكثر اهمية في تحقيق التوازن المالي من المنظور الوظيفي في المدى الطويل ويحسب بالعلاقة التالية :

راس المال العامل الصافي الإجمالي FRng = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة

الجدول رقم (21) : يوضح راس المال العامل الصافي الاجمالي للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
267,382,811	75,913,355	28,490,644	الموارد الغير جارية
259,433,786	199,179,658	40,083,746	الأصول غير الجارية (الاستخدامات المستقرة)
7 949 025	-123 266 303	-11 593 102	FRng

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق على النتائج من المنظورين :

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجداول السابقة أن الشركة حققت راس مال عامل سالب خلال السنتين 2014 و 2015 ففي سنة 2014 قدر ب (-11 593 102 دج) ، وفي سنة 2015 قدر ب (-123 266 303 دج) ثم نسجل تطور على مستوى راس المال العامل خلال سنة 2016 والمقدر ب 7 949 025 دج (موجب) .

التحليل على النتائج من المنظورين : حسب ما جاء في الميزانية المالية المفصلة المذكورة سابقا وكذا ما صرح به رئيس مصلحة المحاسبة والمالية من معطيات اضافية تبين ما يلي :

✓ سنة 2014 : $FR < 0$ تفسر سلبية هذا المؤشر على ان الشركة قامت بحيازة تثبيتات عينية اخرى على الحساب دون اللجوء الى القروض المالية وما شابهها في تمويل اصولها الغير جارية بل اعتمدت على قرض الشريك (الحساب الجاري

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

للشركاء) والذي بطبيعته يندرج ضمن بنود الخصوم الجارية في الميزانية المالية المفصلة ، وهذا ما يمكن قوله أن الشركة في حالة عسر مالي.

✓ سنة 2015 : $FR < 0$ ويفسر زيادة سلبية رأس المال العامل للسيولة بان الشركة قامت بتوسعة خط الانتاج الذي

الزمها حيازة تقييدات عينية اخرى اضافية دون الاعتماد على القروض المالية وما شابهها في تمويل هاته الاخيرة باعتمادها على قرض الشريك (حساب جاري للشركاء) ، وهذا ما يمكن قوله أن الشركة لا زالت في دائرة العسر مالي.

✓ سنة 2016 : $FR > 0$ وتفسر إيجابية هذا المؤشر إلى ما أسرده إلينا رئيس مصلحة المحاسبة والمالية ، أنه تم رفع رأس مال

الشركة من 10 000 000 دج الى 100 000 000 دج أي تم الرفع بقيمة 90 000 000 دج وهذا الإجراء كله

محرر لدى مكتب التوثيق العمومي مع محضر الجمعية العامة الغير عادية ، مع تقرير مفصل لمخافض حسابات الشركة والذي يبين فيه كيفية رفع رأس المال ، حيث اشار إلى أن هذا الرفع كان على اساس النقاط التالية :

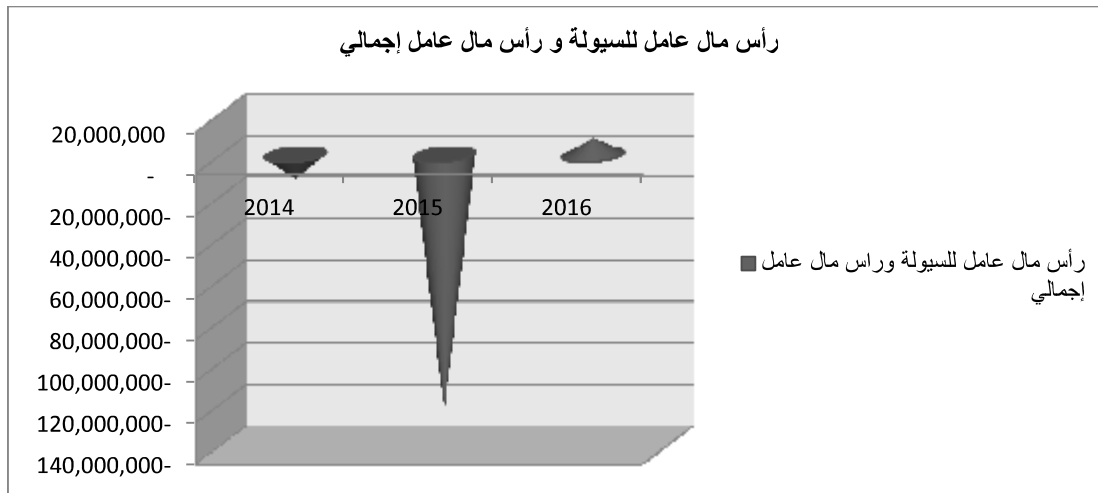
- دمج كل من نتيجة السنتين 2014 و 2015 والتي لم توزع وتم ترحيلها لسنة 2016 مع محضر الجمعية العامة الخاصة بغلق حسابات السنة المالية لسنتي 2015/2014 والمقدرة بـ 49 528 310 دج .

- القيمة المتبقية من الرفع في رأس المال تمت على اساس دمج جزء من حساب جاري للشركاء .

وفي هذا الجانب نقول ان الشركة أصبحت تمتلك جزء من فائض مالي بعد تمويل كل من الأصول الغير جارية (الأصول المستقرة) وهذا ما يمكن قوله أن الشركة في حالة يسر مالي.

والمنحنى التالي يمثل التغير في رأس مال العامل سيولة ورأس مال العامل الاجمالي :

الشكل رقم (5) : منحنى يوضح التغيرات في رأس مال عامل للسيولة و رأس مال عامل الاجمالي



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

2.2 قياس وتقييم الاحتياج في راس مال العامل (BFR)

يتم قياس هذا المؤشر وفقا لطريقتين مباشرة وغير مباشرة

✓ قياس وتقييم الاحتياج في راس مال العامل بالطريقة المباشرة: ويحسب بالعلاقة التالية

الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي = الاستخدامات الجارية - الموارد الجارية

الجدول رقم (22) : يوضح الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

المؤشر	السنوات	2014	2015	2016
الأصول الجارية (الاستخدامات الجارية)		288 510 913	506 319 087	254 789 503
الخصوم الجارية (الموارد الجارية)		321 643 999	635 379 245	330 561 173
BFR		- 33 133 086	- 129 060 162	-75 771 670

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

✓ قياس وتقييم الاحتياج في راس مال العامل بالطريقة الغير المباشرة:

- قياس وتقييم الاحتياج في راس مال العامل للاستغلال BFRex ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل للإستغلال = استخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

الجدول رقم (23) : يوضح الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

المؤشر	السنوات	2014	2015	2016
الأصول الجارية للاستغلال		288,510,913	506,319,087	254,789,503
الخصوم الجارية للاستغلال		317,294,947	583,068,863	306,669,171
BFRex		-28 784 034	-76,749,776	-51 879 668

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

- قياس وتقييم الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال BFRhex

ويحسب بالعلاقة التالية :

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = الاستخدامات خارج الاستغلال - الموارد خارج الاستغلال

الجدول رقم (24): يوضح الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال للسنوات 2014، 2015، 2016

2016	2015	2014	المؤشر / السنوات
00	00	00	الأصول الجارية خارج الاستغلال
23,892,002	8,944,111	4,349,052	الخصوم الجارية خارج الاستغلال
-23,892,002	-8,944,111	-4,349,052	BFRhex

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

ومن اجل التحقق من صحة هذه الطريقة نحسب الاحتياج في رأس مال العامل وفق العلاقة

$$\text{BFR} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

التالية:

الجدول رقم (25) : يوضح الاحتياج في رأس المال العامل للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر / السنوات
-51 879 668	-76,749,776	-28 784 034	BFRex
-23,892,002	-8,944,111	-4,349,052	BFRhex +
-75 771 670	-85,693,887	- 33 133 086	BFR

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق على النتائج حسب الطريقتين:

حسب النتائج المتحصل عليها من الجداول السالفة الذكر لحساب الاحتياج في رأس مال العامل تبين أن :

- $\text{BFR} < 0$ للسنوات الثلاثة اي سالب ، وهذا يعني ان الشركة لم تتمكن من تغطية مواردها القصيرة الأجل من خلال الاستخدامات المتداولة ، وهذا ما يجعل المؤسسة في حالة عسر مالي .

تحليل النتائج حسب الطريقتين :

$\text{BRF} < 0$ تفسر سلبية هذا المؤشر خلال السنوات الثلاث السابقة الى :

✓ هناك انخفاض في قيمة الزبائن وارتفاع في ديون الموردون .

✓ تسجيل انخفاض على مستوى المخزونات .

✓ الزيادة في الديون الاخرى .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

3.2 قياس وتقييم الخزينة الصافية الإجمالية (Tng) يتم قياس هذا المؤشر وفقا لطريقتين مباشرة وغير مباشرة .

✓ قياس وتقييم الخزينة الصافية الإجمالية (Tng) بالطريقة المباشرة : وبحسب العلاقة التالية :

$$\text{Tng} = \text{Et} - \text{Rt}$$

الخزينة الصافية الاجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

الجدول رقم (26) : يوضح الخزينة الصافية الاجمالية بالطريقة المباشرة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
83,720,695	5,793,859	21,539,984	استخدامات الخزينة (Et)
0	43,363,275	0	موارد الخزينة (Rt)
83,720,695	-37,569,416	21,539,984	Tng

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

✓ قياس وتقييم الخزينة الصافية الإجمالية (Tng) بالطريقة الغير المباشرة ، حيث تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{Tng} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

الخزينة الصافية الاجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم (27) : يوضح الخزينة الصافية الاجمالية للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	المؤشر السنوات
7 949 025	-123 266 303	-11 593 102	(FRng)
-75 771 670	-85,693,887	- 33 133 086	(BFR) -
83,720,695	-37,569,416	21,539,984	Tng

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق على النتائج حسب الطريقتين :

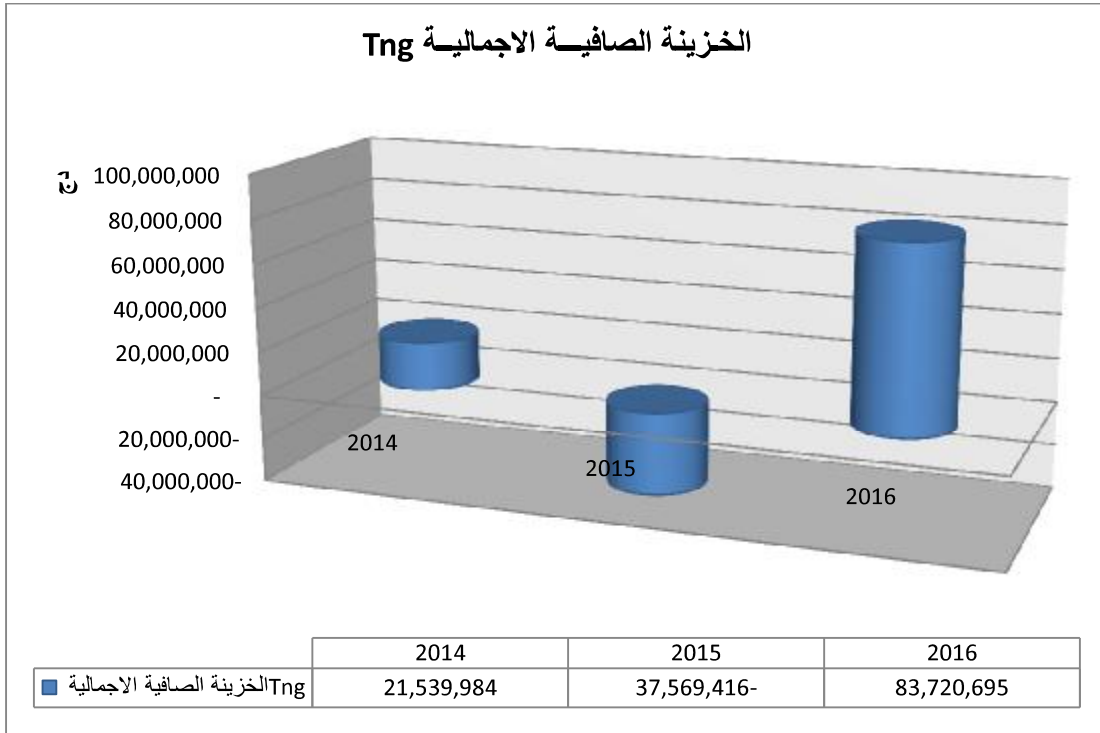
نلاحظ من خلال الجدولين رقم (32) و (33) أن الشركة حققت خزينة موجبة خلال سنة 2014 ، حيث قدرت بـ (21 539 984 دج) ، وفي سنة 2015 حققت خزينة سالبة قدرت بـ (-37 569 416 دج) ، ثم نلاحظ تطور على مستوى الخزينة خلال سنة 2016 حيث سجلت ارتفاع و قدرت بـ 83 720 695 دج .

تحليل النتائج حسب الطريقتين :

✓ نفسر وجود خزينة موجبة على مستوى الشركة خلال سنتي 2014 و 2016 الى وجود علاقة طردية بين راس مال العامل FR و الخزينة TN والى تسجيل خزينة سالبة خلال سنة 2015 على وجود علاقة عكسية بين الاحتياج في راس المال العامل BFR و الخزينة TN ، وبالتالي تفسر حالة الخزينة الموجبة بان الشركة استطاعت تغطية الاحتياج في راس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل ، كما نفسر حالة الخزينة السالبة بان الشركة عجزت على تغطية الاحتياج في راس المال العامل مما الجأها الى قروض الاستغلال من اجل تمويل خزيتها.

والشكل الموالي يوضح الرسم البياني للخبزينة الصافية الإجمالية :

الشكل رقم (6): منحني بياني يمثل الخزينة الصافية الإجمالية



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها .

3. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات سيولة نشاط .

1.3 قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات سيولة.

– نسبة السيولة العامة وتأخذ بالعلاقة التالية : نسبة السيولة العامة (التداول) = الاصول الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم (28) : يوضح نسبة السيولة العامة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

النسبة	السنوات	2014	2015	2016
الاصول الجارية		310,050,897	512,112,946	338,510,198
الخصوم الجارية		321,643,999	635,379,249	330,561,173
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)		0.96	0.80	1.02

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان مؤشر السيولة العامة تراجع نوعا ما بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 16 % ، مع تحقيق صعود معتبر ما بين سنتي 2015 و2016 بنسبة 22 % .

التحليل :

كما نعرف ان دراسة هذا المؤشر له دلالة على مدى قدرة الشركة في تغطية ديون قصيرة الاجل (خصوم جارية) حيث أشار هذا الاخير الى القيم التالية خلال فترة الدراسة .

✓ 2014 : نسبة السيولة العامة = 96 %

✓ يمكن القول في هذه الحالة ان للشركة القدرة على تغطية ديونها القصيرة الاجل من خلال الاصول المتداولة بنسبة 96% وهو مؤشر معتبر ، يدل على ان الشركة متحكممة في استخداماتها تحكما مقبولا وملحوظ ، ويمكن القول ان لها سياسة مالية ناجعة مكنتها من تغطية التزاماتها القصيرة الاجل بنسبة معتبرة .

✓ 2015 : نسبة السيولة العامة = 80 %

هنا نلاحظ تراجع في هذا المؤشر مقارنة بالسنة الماضية 2014 وهو تراجع بسيط نوعا ما ، حيث قدر هذا التراجع بنسبة 16 % ، ويمكن تفسير هذا التراجع في زيادة لديون الموردين وكذا الزيادة البسيطة بالنسبة للديون الاخرى ، ولكن على العموم يمكن القول ان الشركة لازالت لها القدرة الجيدة على التحكم في استخدام واستغلال مواردها استغلالا شبيها بالأمثل او بما يعبر عنه بالاستغلال الرشيد للموارد .

✓ 2016 : نسبة السيولة العامة = 102 %

كما نلاحظ في هذه السنة تطور ملحوظ في هذا المؤشر على غرار السنوات السابقة 2014-2015 حيث اشار هذا المؤشر لقدرة الشركة على تمويل ديونها القصيرة الاجل من خلال استخداماتها المتداولة بنسبة 102 % ، حيث نقول انها

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

حققت جزء فائض من استخداماتها والمقدر بـ 2 % ، ويمكن القول في هذه الحالة ان الشركة استغلت مواردها استغلالا امثلا مع التحكم الرشيد في تسيير استخداماتها .

- نسبة السيولة المختصرة : وتأخذ بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الاصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}} \text{ (د قصيرة الاجل)}$$

الجدول رقم (29) يوضح نسبة السيولة المختصرة للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
267,541,877	226,528,333	190,338,710	الاصول الجارية - المخزون
330,561,173	635,379,249	321,643,999	الخصوم الجارية (د قصيرة الاجل)
0.81	0.36	0.60	نسبة السيولة المختصرة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

✓ **التعليق :** نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مؤشر السيولة المختصرة حقق تراجع معتبر ما بين سنتي 2014 و 2015 بنسبة 24 % ، مع تحقيق صعود جد معتبر ما بين سنتي 2015 و 2016 بنسبة 45 % .

✓ **التحليل :**

يدرس هذا المؤشر مدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها الجارية الخاصة بدورة الاستغلال من خلال أصولها المتداولة بإستثناء قيم الاستغلال (المخزونات) حيث أشار هذا الاخير الى القيم التالية خلال فترة الدراسة .

✓ **2014: نسبة السيولة المختصرة = 60 %**

يمكن القول في هذه الحالة ان للشركة القدرة على تغطية ديونها القصيرة الاجل من خلال الاصول المتداولة خارج قيم الاستغلال بنسبة 60% وهو مؤشر مقبول عموما ، وهو ما يدل على ان الشركة متحكمة في سياسة سيولتها الجاهزة و الغير جاهزة تحكما رشيدا ، و بالتالي يمكن القول ان للشركة سياسة تسييرية ناجعة لسيولتها بصفة عامة حتى تمكنت من تغطية التزاماتها القصيرة الاجل بنسبة معتبرة أكبر من النصف .

✓ **2015: نسبة السيولة المختصرة = 36 %**

كما يشير هذا المؤشر مقارنةً بالسنة الماضية 2014 إلى تراجع معتبر نوعا ما ، حيث قدر هذا التراجع بنسبة 24 % ، ويمكن تفسير هذا التراجع في النقص لحقوق الزبائن وكذا الحقوق الاخرى ، ولكن على العموم يمكن القول ان الشركة لازالت لها القدرة المقبولة على تغطية التزاماتها من خلال جزء مقبول من اصولها المتداولة .

✓ 2016: نسبة السيولة المختصرة = 81 %

نلاحظ في هذه السنة تطور ملحوظ في هذا المؤشر على غرار السنوات السابقة 2014-2015 حيث اشار هذا المؤشر لقدرة الشركة على تمويل ديونها القصيرة الاجل من خلال استخداماتها المتداولة المختصرة (باستثناء المخزونات) بنسبة 81 % ، ومنه يمكن القول في هذه الحالة ان الشركة استغلت مواردها استغلال امثل مع التحكم الرشيد في تسيير استخداماتها .

– نسبة السيولة الفورية (الآنية ، الجاهزة ، الحالية) : ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية (د ق اجل)

الجدول رقم (30) : يوضح نسبة السيولة الفورية للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
83,720,695	5,793,858	21,539,981	القيم الجاهزة
330,561,173	635,379,249	321,643,999	الخصوم الجارية (د قصيرة الاجل)
0.25	0.01	0.07	نسبة السيولة الفورية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

✓ التعليق : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مؤشر السيولة الفورية حقق تراجع كبير ما بين سنتي 2014 و 2015 بنسبة 06 % ، مع تحقيق صعود جد معتبر ما بين سنتي 2015 و 2016 بنسبة 24 % .

✓ التحليل :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الشركة في تغطية خصومها الجارية للدورة المالية اعتمادا على القيم المالية الجاهزة (الصندوق والبنوك التجارية) كما نعلم ان حصرية هذه النسبة تكون دائما بين 25 – 30 % كمؤشر امثل ، حيث سنعتمد على الحصر السابق في دراسة هذه النسبة على مدى فترة الدراسة .

✓ 2014 : نسبة السيولة الفورية = 7 %

نقول في هذه الحالة ان الشركة يمكن ان تغطي خصومها الجارية بنسبة 7 % من السيولة الآنية المتوفرة خلال دورة الاستغلال وهو مؤشر متوسط عموما لكن يمكن ان يظهر لنا ان الشركة لا تعتمد على وفرة السيولة في الخزينة بل تقوم باستخدامها واستغلالها خلال الدورة استغلالا كاملا وهي سياسة جيدة وصحيحة في تسيير استخداماتها المتاحة .

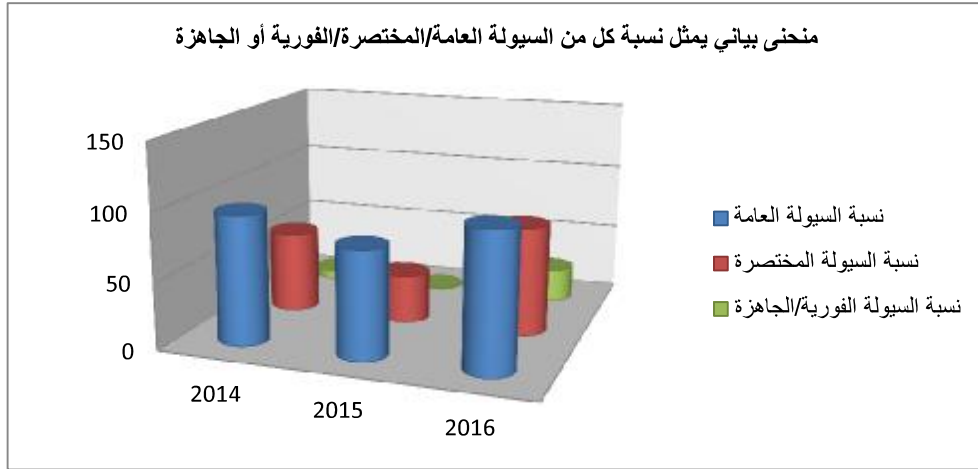
✓ 2015 نسبة السيولة الفورية = 1 %

حيث اشار هذا المؤشر الى تراجع كبير في نسبة تغطية ديون قصيرة الاجل (خصوم جارية) بالمقارنة بالسنة الماضية وهي نسبة ضعيفة نوعا ما ، ويمكن ان تمر الشركة بعسر مالي في حالة تأخر لمدة استحقاق الزبائن مثلا مقارنة بمدة استحقاق الموردون ، ويمكن تفسير هذا التراجع الى ان الشركة تراجع دوران مخزونها خلال هذه السنة ، وكذا اعتمادها كلي على خزينة الخصوم والتي يندرج تحتها حساب التسهيلات المالية للاستغلال مما احدث فجوة تدفقية لخزينة الشركة .

✓ 2016 : نسبة السيولة الفورية = 25 %

اما بالنسبة لهذه السنة نلاحظ ان هناك تطور جيد لهذا المؤشر حيث اتجه بنموه الى 25 % وهو مؤشر جيد جدا بالنسبة لمساهمته في تغطية خصومها الجارية وهذا دلالة على ان الشركة انتهجت سياسة تسييرية محكمة من اجل استدراك التراجع السابق في نمو الخزينة الفورية اعتمادا على رفع سرعة دوران المخزون من المنتوجات وكذا رفع رقم اعمالها . والشكل الموالي يوضح الرسم البياني لنسبة كل من السيولة العامة/المختصرة/الفورية أو الجاهزة:

الشكل رقم (7): منحني بياني يمثل نسبة كل من السيولة العامة/المختصرة/الفورية أو الجاهزة



المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

2. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات النشاط .

– مهلة دوران الزبائن ونعبر عليها بالعلاقة التالية .

مهلة دوران الزبائن = (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة / المبيعات السنوية متضمنة الرسم TTC) x 360

الجدول رقم (31) : يوضح مهلة دوران الزبائن للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

النسبة	السنوات	2014	2015	2016
الزبائن والحسابات المدينة المماثلة		146,133,493	206,516,999	183,821,182
المبيعات السنوية متضمنة الرسم TTC		449 274 386	833,989,111	1,408,401,001
X (360)		/	/	/
مهلة دوران الزبائن		117.09 يوم	89.14 يوم	46.99 يوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

- مهلة دوران الموردون و تأخذ بالعلاقة التالية :

مهلة دوران الموردون = (الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات السنوية متضمنة الرسوم TTC) $\times 360$

الجدول رقم (32) : يوضح مهلة دوران الموردون للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
161712734	418748493	174311661	الموردون والحسابات المماثلة
933 426 831	890 942 645	505 997 335	المشتريات السنوية متضمنة الرسوم TTC
/	/	/	$\times (360)$
62.36 يوم	169.2 يوم	124.02 يوم	مهلة دوران الموردون

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق :

من خلال الجدولين السابقين الممثلين للمؤشرين (مهلة دوران الزبائن والموردون) نلاحظ ان مهلة دوران الزبائن كانت على التوالي كما يلي : 117.09 يوم ، 89.14 يوم ، 46.99 يوم ، وهو ما يشير الى زيادة في نسبة وفاء الزبائن لاستحقاقاتهم من سنة 2014 الى 2016، كما ظهر مؤشر دوران الموردون كما هو موضح اعلاه لفترة الدراسة 124.02 يوم ، 169.2 يوم ، 62.36 يوم ، وهو ما يشير الى زيادة في مدة الالتزام باستحقاقات الموردون خلال السنتين (2014،2015) مع تراجع ملحوظ في فترة الوفاء للموردين بالنسبة لسنة 2016 ومن اجل تحليل وتفسير هذه الوضعية للمؤشرين يجب المقارنة بينهما وهو ما سنتطرق اليه في التحليل .

التحليل :

✓ **2014** : بالنسبة لهذه السنة فقد اشار مؤشر دوران الزبائن الى سرعة تدفقية للسيولة المحققة والمقدرة بـ 117.09 يوم مقارنة بسرعة الالتزام لديون الموردين والمقدرة بـ 124.02 يوم وهو ما يمكن تفسيره بان الشركة انتهجت سياسة فعالة من اجل الوفاء بالتزامات الموردين ، ولكن رغم فعالية هذه السياسة الا ان فارق مدة السداد بين الحقوق والالتزامات غير مريح بالنسبة لإدارة الشركة والمقدر بـ 07 أيام .

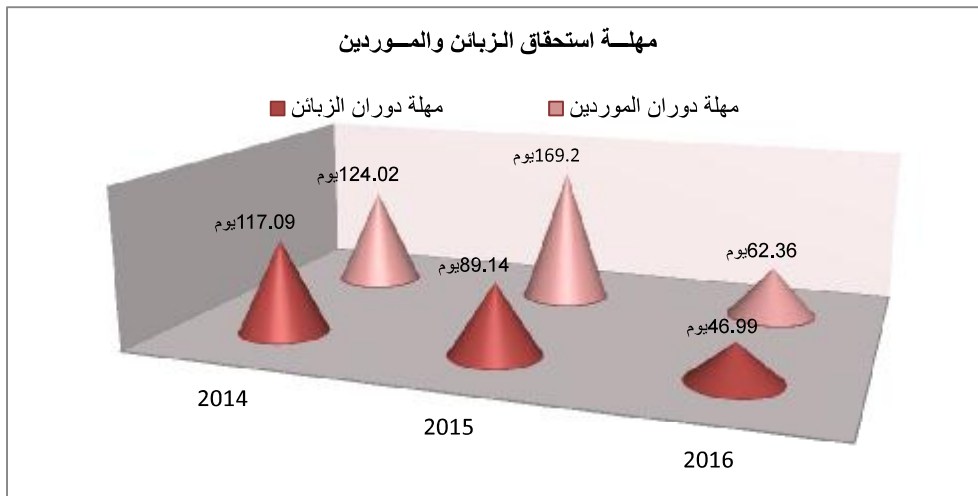
✓ **2015** : نلاحظ في هذه السنة ان هناك زيادة معتبرة في سرعة التدفق النقدي لحقوق الزبائن مقارنة بالسنة الماضية والتي تقدر بـ 89.14 يوم في حين اشار مؤشر دوران الموردون الى زيادة مدة الالتزام مقارنة بالسنة الماضية والمقدرة بـ 169.2 يوم وهو ما يمكن تفسيره على ان الشركة حريصة كل الحرص على تطوير و انتهاج سياسة فعالة في تحقيق اكبر تدفق ممكن للحقوق ودلالة على ذلك تقليص مدة الاستحقاق للحقوق مقارنة بالسنة الماضية بـ 28 يوم وهو تراجع معتبر ، وبالمقابل اشار المؤشر الخاص بدوران الموردون الى ارتفاع محسوس مقارنة بالسنة الماضية بـ 45.18 يوم وهو ما دل على تطور ملحوظ في توسعة فجوة الاستحقاق لكي تتمتع الشركة بارتياحيه السداد اكثر من السنة الماضية بـ 80 يوم .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

✓ 2016 : نلاحظ في هذه السنة ان هناك زيادة معتبرة في سرعة التدفق النقدي لحقوق الزبائن مقارنة بالسنة الماضية والتي تقدر بـ 46.99 يوم في حين اشار مؤشر دوران الموردين الى تراجع في مدة الالتزام مقارنة بالسنة الماضية والمقدرة بـ 62.36 يوم وهو ما يمكن تفسيره على ان الشركة انتهجت سياسة فعالة من اجل الوفاء بالتزامات الموردين ، ولكن رغم فعالية هذه السياسة الا ان فجوة السداد بين الحقوق والالتزامات غير مريح نوعا ما مقارنة بسنة 2015 بالنسبة لإدارة الشركة و المقدر بـ 15 يوم.

والشكل الموالي يوضح الرسم البياني لمهلة استحقاق الزبائن والموردين :

الشكل رقم (8): منحنى يمثل مهلة استحقاق الزبائن والموردين



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها

- مهلة دوران المخزونات: ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{مهلة دوران المخزونات} = (\text{متوسط المخزون} / \text{المشتريات السنوية} (\text{تكلفة الانتاج السنوية})) \times 360$$

حيث : متوسط المخزون = (مخ اول المدة + مخ اخر المدة) / 2

الجدول رقم (33) : يوضح متوسط المخزون للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
285 584 613	119 718 196	4 251 232	مخزون اول المدة
70 968 321	285 584 613	119 718 196	+ مخزون نهاية المدة
/	/	/	÷ 2
178 276 467	202 651 404.5	61 984 714	متوسط المخزون

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

✓ حساب قيمة المشتريات : تحسب هذه الاخيرة بالعلاقة التالية

مشتريات الدورة = استهلاكات الدورة + مخزون نهاية الدورة - مخزون بداية الدورة

الجدول رقم (34) : يوضح مشتريات الدورة خلال السنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
1 012 417 003	595 623 024	317 009 391	استهلاكات الدورة
70 968 321	285 584 613	119 718 196	+ مخزون نهاية الدورة
285 584 613	119 718 196	4 251 232	-مخزون بداية الدورة
797 800 711	761 489 441	432 476 355	مشتريات الدورة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الجدول رقم (35): يوضح مهلة دوران المخزونات لسنوات 2014، 2015، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
178 276 467	202 651 404.5	61 984 714	متوسط المخزون
797 800 711	761 489 441	432 476 355	÷المشتريات السنوية (تكلفة الانتاج السنوية)
/	/	/	× (360)
80.45	95.8	51.59	مهلة دوران المخزونات

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مهلة دوران المخزون شهدت تطورات متفاوتة خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2014 بـ 51.59 يوم وسنة 2015 بـ 95.8 يوم ، كما نلاحظ انه في سنة 2016 كانت سرعة دوران المخزون 80.45 يوم، وستتطرق الى تحليل ذلك في النقاط الموالية .

التحليل :

✓ 2014 : نلاحظ ان مدة دوران المخزون لهذه السنة والمقدرة بـ 51.59 يوم وهي مدة جيدة اي ما يقارب 07 دورات في

السنة ، ويمكن تفسير وتحليل هذه الميزة في النقاط التالية والتي لها دور كبير في حركة المخزون :

✓ توسعة رقعة التسويق لمنتجاتها وهو العامل الذي يساهم في حركة وسرعة دوران منتجاتها.

✓ امتيازات وعروض الموردين المتنوعة والتنافسية وخاصة في اسعار المواد الاولية .

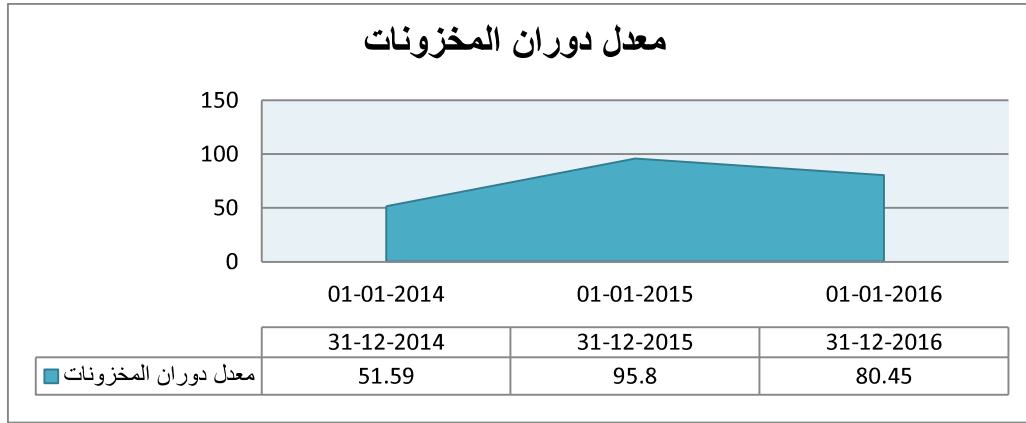
✓ الامتيازات الممنوحة والتحفيزية من طرف الشركة لعملائها .

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

- ✓ 2015 : نلاحظ ان مدة دوران المخزون لهذه السنة والمقدرة بـ 95.8 يوم وهي مدة متوسطة عموما مقارنة بالسنة الماضية ويمكن تفسير وتحليل هذه التباطؤ المحسوس في عملية التخزين ، ويمكن تفسير وتحليل هذا التقل في الدوران الى:
- ✓ تقليص الرقعة التسويقية لمنتجات الشركة بسبب فقدان بعض العملاء ، وكذا انتهاج سياسة الطلبية .
 - ✓ ارتفاع تكلفة المواد الاولية وخاصة حديد الفولاذ والذي يتعلق سعره إجرائيا بمؤشرات سوق البورصة العالمي .
 - ✓ دخول منافسين جدد على المستوى المحلي والوطني بطاقة انتاجية اضافية .
 - ✓ التراجع المحسوس في سوق استثمارات البناء والتعمير على المستوى الوطني.
- ✓ 2016 : نلاحظ ان مدة دوران المخزون لهذه السنة والمقدرة بـ 80.45 يوم وهي دلالة معتدلة عموما مقارنة بسنة 2015 ويمكن تفسير وتحليل هذا التحسن في عملية التخزين الى انخفاض طفيف في تكلفة حديد الفولاذ في سوق البورصة العالمي .

والشكل الموالي يوضح الرسم البياني لدوران المخزونات :

الشكل رقم (9) : منحني يمثل دوران المخزونات



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها .

- **معدل دوران الاصول** : ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية

معدل دوران الاصول = رقم الاعمال خارج الرسم HT / مجموع الاصول

الجدول رقم (36) : يوضح معدل دوران الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
1,203,761,540	712,811,206	383,997,076	رقم الاعمال خارج الرسم HT
584,551,617	697,514,314	346,047,100	مجموع الاصول
2.06	1.02	1.11	معدل دوران الاصول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

التحليل :

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هذا المؤشر له دلالة ايجابية خلال السنوات الثلاث والمقدرة بـ 1.11 دورة ، 1.02 دورة ، 2.06 دورة وهو ما يفسر ان الشركة لها القدرة على تغطية اجمالي اصولها من خلال رقم اعمالها السنوي خلال سنوات الدراسة

- معدل دوران الاصول الثابتة ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \text{رقم الاعمال خارج الرسم HT} / \text{مجموع الاصول الثابتة}$$

الجدول رقم (37) : يوضح معدل دوران الاصول الثابتة لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة / السنوات
1,203,761,540	712,811,206	383,997,076	رقم الاعمال خارج الرسم HT
246,041,419	185,401,368	35,996,203	مجموع الاصول الثابتة
4.89	3.84	10.67	معدل دوران الاصول الثابتة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التحليل :

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هذا المؤشر له دلالة ايجابية خلال السنوات الثلاث والمقدرة بـ 10.67 دورة ، 3.84 دورة ، 4.89 دورة وهو ما يفسر ان الشركة لها القدرة على تغطية اجمالي اصولها الثابتة من خلال رقم اعمالها السنوي خلال سنوات الدراسة .

- نسبة التمويل الدائم ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100$$

الجدول رقم (38) : يوضح نسبة التمويل الدائم للسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة / السنوات
253,990,444	62,135,065	24,403,101	الاموال الدائمة
246,041,419	185,401,368	35,996,203	الاصول الثابتة
/	/	/	X (100)
% 103	% 33	% 67.8	نسبة التمويل الدائم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

- نسبة التمويل الخاص ونعبر عليها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}} \times 100$$

الجدول رقم (39) : يوضح نسبة التمويل الخاص لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
253,990,444	62,135,065	24,403,101	الاموال الخاصة
246,041,419	185,401,368	35,996,203	الاصول الثابتة
/	/	/	X (100)
% 103	% 33	% 67.8	نسبة التمويل الخاص

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

ملاحظة : لعدم وجود الاستدانة المالية في هذه الحالة فإن الاموال الدائمة تمثل الاموال الخاصة .

التعليق : من خلال الجدولين اعلاه هناك تراجع معتبر بين سنتي 2014 و 2015 والمقدر بـ 34.8 % في المؤشرين ، مع ارتفاع كبير نوعا ما بين سنتي 2015 و 2016 مع تحقيق فائض يقدر بـ 03 % .
التحليل :

✓ 2014 : نسبة التمويل الخاص / الدائم = 67.8 %

يفسر هذا المؤشر على ان الشركة تمكنت من تغطية اصولها الثابتة عن طريق اموالها الخاصة مع غياب الاستدانة بنسبة 67.8 % وهي نسبة معتبرة عموما ، ويمكن القول ان الشركة متمكنة ماليا من تمويل جزء كبير من اصولها الثابتة عن طريق اموالها الخاصة دون اللجوء الى الاستدانة المالية ، وهذا لا يعني انها متوازنة ماليا .

✓ 2015 : نسبة التمويل الخاص / الدائم = 33 %

نلاحظ ان هناك تراجع في مؤشر التمويل الخاص / الدائم بنسبة 34.8 % بين السنة الحالية والسنة الاساس وهو تراجع ملحوظ ويمكن تفسيره فيما يلي :

✓ ثبات الاموال الخاصة مع غياب تام للاستدانة

✓ اكتساب تجهيزات انتاجية جديدة (زيادة الاصول الثابتة) .

- 2016: نسبة التمويل الخاص / الدائم = 103 % .

نلاحظ ان هناك فائض في مؤشر التمويل الخاص / الدائم بنسبة 03 % وهو مؤشر يمكن الاستدلال به على ان الشركة اصبحت متوازنة ماليا حيث حققت هذا الفائض والتي يمكن بدورها ان تستخدمه في تمويل اصولها المتداولة او الجارية ، ويفسر هذا الارتفاع بنسبة (70%) مقارنة بالسنة الماضية الى ان الشركة اعتمدت في رفع هذه النسبة على رفع راس مال الشركة مع دمج الارباح الغير موزعة .

والشكل الموالي يوضح الرسم البياني للتغير في نسبة التمويل الدائم/الخاص :

الشكل رقم (10): منحني يمثل التغير في نسبة التمويل الدائم/الخاص



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

المبحث الثالث : قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الربحية - مردودية والرفع المالي .

لغرض اسقاط هذه المؤشرات على الواقع العملي الملموس لشركة TRICI-SUD ، سنتطرق الى قياس كل من مؤشرات الربحية والمردودية والرفع المالي بالاعتماد على القوائم المالية ومن ثم وتقييم الدلالات المالية لهذه المؤشرات .

1. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الربحية .

- هامش صافي الربح: وتأخذ بالعبرة الرياضية التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

الجدول رقم (40) : يوضح هامش صافي الربح لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

النسبة	السنوات	2014	2015	2016
الربح الصافي		16,541,185	37,731,966	101,855,379
المبيعات		383,997,076	712,811,206	1,203,761,540
X (100)		/	/	/
هامش صافي الربح		% 4.3	% 5.3	% 8.5

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول السابق ان هامش صافي الربح بالنسبة الى رقم الاعمال يشير الى نمو وارتفاع محسوس بين سنوات الدراسة الثلاث ويمكن تفسير وتحليل هذا النمو على النحو التالي .

التحليل :

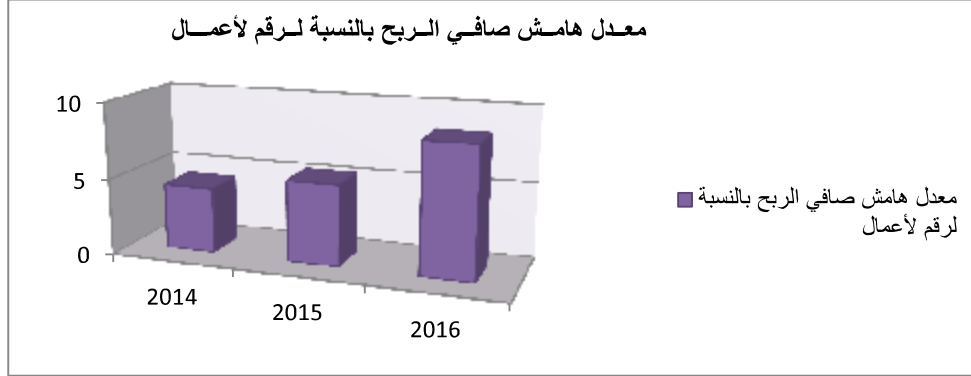
✓ **2014** : نلاحظ ان المؤشر في هذه السنة متوسط عموما بالنسبة الى المعايير المتعامل بها على المستوى المالي ، حيث يعود ذلك الى ارتفاع التكاليف او عدم التحكم في تكاليفها باستراتيجية محكمة .

✓ **2015** : في هذه السنة اظهر هذا المؤشر تطور ونمو محسوس نوعا ما مقارنة بالسنة الماضية ولكنه لازالت الدلالة المالية لهذا المؤشر متوسطة مقارنة بالخصر المعمول به حسب المعايير المالية المعتمدة (8% - 12% كحد اقصى) ، وهذا راجع الى تحسن نوعي في التحكم لسياسة الانفاق للتكاليف على مستوى الشركة .

✓ **2016** : نلاحظ في هذه السنة ومقارنة بالسنوات السابقة 2014-2015 ان هناك نمو جد معتبر حسب المعايير المالية المعتمدة (8.5%) ، ويفسر هذا النمو المعتبر على ان الشركة انتهجت سياسة قريبة من المثلى في الانفاق لتكاليف التسيير بصفة عامة .

✓ والشكل الموالي يوضح الرسم البياني لهامش صافي الربح بالنسبة لرقم الاعمال :

الشكل رقم (11) : منحني يمثل هامش صافي الربح بالنسبة لرقم الاعمال



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

- معدل العائد على اجمالي الاصول وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على اجمالي الاصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

الجدول رقم (41) : يوضح معدل العائد على اجمالي الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
101855379	37731966	16541185	الربح الصافي
584551617	697514314	346047100	اجمالي الاصول
/	/	/	X (100)
% 17.4	% 5.4	% 4.8	معدل العائد على اجمالي الاصول

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر في تزايد مستمر حسب سنوات الدراسة .

التحليل : وتشير هذه الدلالة على ان الدينار الواحد من اجمالي اصول الشركة يحقق ربح صافي بمعدل 4.8 % لسنة 2014 ، كما نلاحظ نمو طفيف في هذا المؤشر بالنسبة لسنة 2015 والمقدر بـ 5.4 % وهو ما يمكن تفسيره على ان الشركة تمكنت من توليد جزء من الربح الصافي بما يقابله من اموال مستثمرة حتى تنتقل نقلة نوعية في هذا المؤشر لسنة 2016 والمقدر بـ 17.4 % وهي دلالة ايجابية يمكن الاستدلال بها في امكانية استمرارية هذه الشركة نحو الافضل .

والشكل الموالي يوضح العائد على اجمالي الاصول الى الربح الصافي :

الشكل رقم (12) : منحني يمثل العائد على اجمالي الاصول الى الربح الصافي



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

- معدل العائد على حقوق الملكية وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الاموال المملوكة}}{\text{الربح الصافي}} \times 100$$

الجدول رقم (42) : يوضح العائد على حقوق الملكية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
101855379	37731966	16541185	الربح الصافي
253990444	62135065	24403101	الاموال المملوكة
/	/	/	X (100)
% 40.1	% 60.7	% 67.8	العائد على حقوق الملكية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر في تناقص مستمر حسب سنوات الدراسة من 67.8 % الى 40.1 %

% ويمكن تفسير وتحليل ذلك فيما يلي.

التحليل :

يفسر هذا التناقص المستمر للمؤشر وخاصة بين سنتي 2014 ، 2015 والمقدر بـ 7.1 % الى ان الاموال المملوكة للشركة

شهدت ارتفاع معتبرا في اموالها المملوكة مقارنة بالزيادة المحسوسة للربح الصافي وهو ما جعل هذا المؤشر في نقصان مستمر الى

غاية اخر سنة للدراسة 2016.

- العائد على رأس المال المستثمر وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{العائد على رأس المال المستثمر} = \text{ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} / (\text{مجموع الاصول} - \text{المطلوبات المتداولة}) \times 100$$

الجدول رقم (43): يوضح العائد على رأس المال المستثمر لسنوات 2014، 2015، 2016

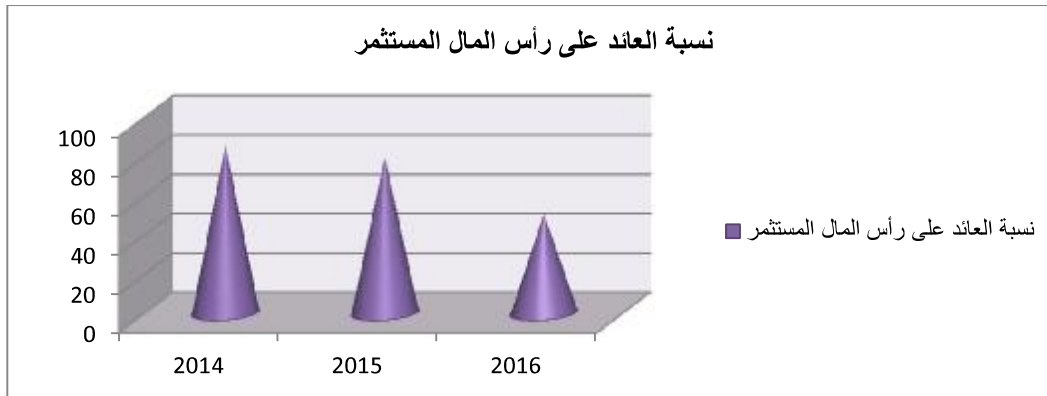
2016	2015	2014	النسبة السنوات
127,913,793	49,187,963	20814212	ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب
253990444	62135065	24403101	(مجموع الاصول - المطلوبات المتداولة)
/	/	/	(100) X
% 50.4	% 79.2	% 85.3	العائد على رأس المال المستثمر

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق و التحليل: نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة والمقدرة بـ 85.3 % ، 79.2 % ، 50.4 % على التوالي .ويمكن تفسير ذلك على ان عائد الدينار الواحد من الربح العملياتي يمكنه تغطية 85.3 % ، 79.2 % من الاموال المستثمرة خلال السنتين 2014-2015 وهي تعتبر دلالة ايجابية بحد كبير مقارنة بالانخفاض الذي شهدته سنة 2016 حيث اشار هذا المؤشر نسبة 50.4 % ، مع امكانية تفسير ذلك بان الشركة رفعت من رأسمالها واستثماره بجزء كبير في تمويل اصولها الثابتة من اجل تحقيق فائض في توازنها المالي خلال هذه السنة حتى يتسنى لها تمويل اصولها الجارية من خلال هذا الفائض لأنه بدوره يحسن من الاحتياج في رأس المال العامل.

- والشكل الموالي يعكس النتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم (13): منحنى يمثل العائد على رأس المال المستثمر



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

2. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات المردودية .

1.2 قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشر المردودية التجارية

حيث نعر عليها بالعلاقة التالية : المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الاعمال السنوي الصافي

الجدول رقم (44) : يوضح المردودية التجارية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
101,855,379	37,731,966	16,541,185	النتيجة الصافية
1,203,761,540	712,811,206	383,997,076	رقم الاعمال السنوي الصافي
% 8.5	% 5.3	% 4.3	المردودية التجارية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول السابق ان المردودية التجارية بالنسبة الى رقم الاعمال تشير الى نمو وارتفاع محسوس بين سنوات الدراسة الثلاث ويمكن تفسير وتحليل هذا النمو على النحو التالي .

التحليل :

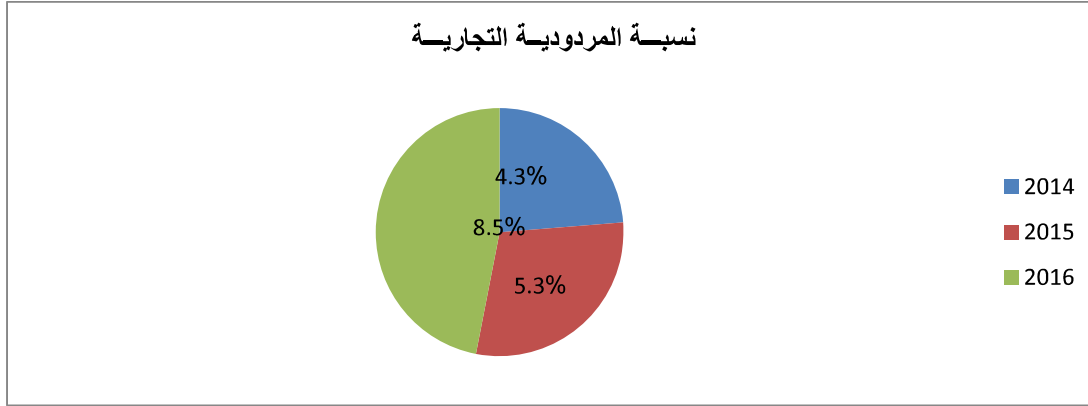
✓ 2014 : نلاحظ ان المؤشر في هذه السنة متوسط عموما بالنسبة الى المعايير المتعامل بها على المستوى المالي ، حيث يعود ذلك الى ارتفاع التكاليف او عدم التحكم في تكاليفها باستراتيجية محكمة .

✓ 2015 : في هذه السنة اظهر هذا المؤشر تطور ونمو محسوس نوعا ما مقارنة بالسنة الماضية ولكن لازالت الدلالة المالية لهذا المؤشر متوسطة مقارنة بالحصص المعمول به حسب المعايير المالية المعتمدة (8% - 12% كحد اقصى)، وهذا راجع الى تحسن نوعي في التحكم لسياسة الانفاق للتكاليف على مستوى الشركة .

2016 : نلاحظ في هذه السنة ومقارنة بالسنوات السابقة 2014-2015 ان هناك نمو جيد معتبر حسب المعايير المالية المعتمدة (8.5%) ، ويفسر هذا النمو المعتبر على ان الشركة انتهجت سياسة قريبة من المثلى في الانفاق لتكاليف التسيير بصفة عامة.

- والشكل الموالي يعكس النتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم (14) : منحى يمثل التغير في المردودية التجارية



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

2.2 قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشر المردودية الاقتصادية

حيث نعر عليها بالعلاقة التالية : المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي EBE / الاصول الاقتصادية

الجدول رقم (45) : يوضح المردودية الاقتصادية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
141306160	61227339	24901755	الفائض الاجمالي EBE
253990444	62135065	24403101	الاصول الاقتصادية
0.56	0.98	1.02	المردودية الاقتصادية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

حيث : الاصول الاقتصادية = الاموال الخاصة + الاستدانة الصافية

ملاحظة : الاستدانة الصافية معدومة

3.2 قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشر المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)

حيث نعبر عليها بالعلاقة التالية : المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة) = نتيجة الدورة الصافية / الاموال الخاصة

الجدول رقم (46) : يوضح المردودية المالية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
101855379	37731966	16541185	نتيجة الدورة الصافية
253990444	62135065	24403101	الاموال الخاصة
0.4	0.61	0.68	المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

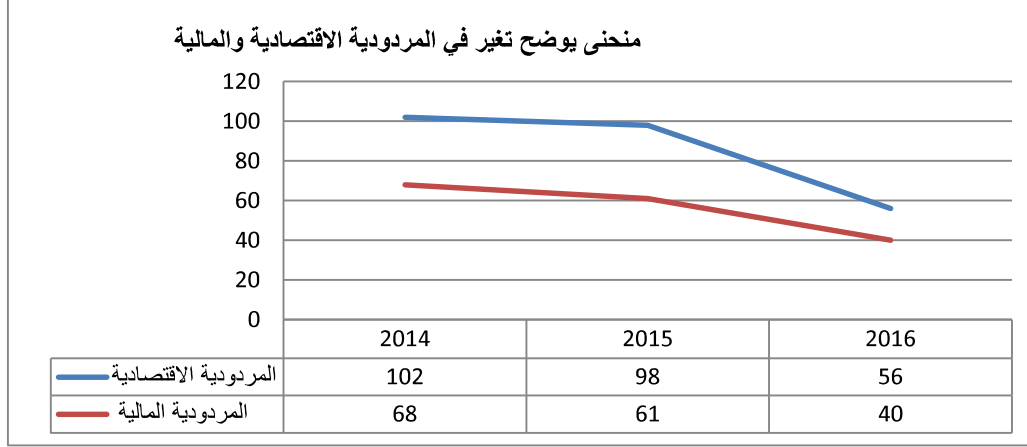
التعليق : نلاحظ من الجدولين السابقين اعلاه واللذان يمثلان دراسة المردودية الاقتصادية والمالية للشركة ، حيث اشار هذا المؤشر الى القيم التالية 102 % ، 98% ، 56 % بالنسبة للمردودية الاقتصادية و 68 % ، 61 % ، 04 % بالنسبة للمردودية المالية على التوالي وهي في وضعية متغيرة خلال سنوات الدراسة ، ويمكن تحليل ذلك فيما يلي .
التحليل :

✓ **2014 :** نلاحظ بالنسبة للمؤشرين (المردودية الاقتصادية، المردودية المالية) اللذان يوضحان مردودية الدينار الواحد من الفائض الاجمالي بالنسبة للمردودية الاقتصادية ، وهو مؤشر قوي ذو نجاعة مالية محكمة خاصة في تسيير التكاليف والمقدرة بـ 102 % مقارنة بالدينار الواحد من النتيجة الصافية بالنسبة لمردودية الاموال الخاصة والمقدرة بـ 68 % ، وهي كذلك نسبة ذو مردودية جيدة.

✓ **2015 ، 2016 :** نلاحظ بالنسبة للمؤشرين (المردودية الاقتصادية، المردودية المالية) لهذه السنتين يتناقصان طرديا مقارنة بالسنة الماضية 2014 ويمكن تفسير ذلك على ان الشركة تناقصت قدرتها التحكومية في التكاليف نوعا ما عن السنة الماضية كما يمكن تفسير ذلك ايضا على الارتفاع المحسوس على مستوى اسعار المواد الاولية لمادة الحديد مع اعتبار جزء من المصاريف المالية المتعلقة بقروض الاستغلال والتي تحملتها الدورة المالية 2016 بجزء كبير هذا ما جعل كل من المؤشرين في تناقص طردي خلال هذه السنتين على التوالي .

- والشكل الموالي يعكس النتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم (15) : منحى نسبة المردودية الاقتصادية والمالية



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

✓ بيان اثر الرفع المالي لشركة TRICI-SUD.

الجدول رقم (47): يوضح اثر الرفع المالي لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
0.4	0.61	0.68	المردودية المالية (مردودية الاموال الخاصة)
0.56	0.98	1.02	- المردودية الاقتصادية
0.16 -	0.37 -	0.34 -	أثر الرفع المالي

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول السابق اعلاه ان اثر الرفع المالي لسنوات الدراسة كان سلبي ، وهذا يوضح ان فرضية الاستدانة للشركة يعتبر خيار سلبي وليس في صالحها لأنه يؤثر على مردوديتها المالية بالنقصان.

3. قياس وتقييم الاداء المالي لشركة TRICI-SUD عن طريق مؤشرات الرفع المالي .

- نسب المديونية ونعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية : نسب المديونية = مجموع الديون / مجموع الاصول × 100
الجدول رقم (48) : يوضح نسبة المديونية لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
330,561,173	635,379,249	321,643,999	مجموع الديون
584,551,617	697,514,314	346,047,100	مجموع الاصول
/	/	/	X (100)
% 56.55	% 91.1	% 93	نسب المديونية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق : نلاحظ من الجدول اعلاه والذي يمثل دراسة نسبة المديونية لإجمالي الاصول الشركة ، حيث اشار هذا المؤشر الى القيم التالية 93 % ، 91.1 % ، 56.55 % على التوالي حيث نرى ان هذا المؤشر يشير الى ارتفاع معتبر جدا خلال السنتين 2014-2015 مع انخفاض كبير خلال سنة 2016 ، ويمكن تحليل ذلك فيما يلي .

التحليل :

✓ **2014، 2015 :** نلاحظ من خلال ما تشير اليه نسبة المديونية لإجمالي أصول الشركة ان هناك ارتفاع معتبر جدا خلال هاتين السنتين كادت ان تلازم إجمالي أصول الشركة ، ويمكن تفسير ذلك أن الشركة انتهجت في هاتين السنتين سياسة قرض المورد (Crédit Fournisseur) في تمويل أصولها المتداولة بدلا من اللجوء الى الاستدانة على نوعيها استثمارية او استغلالية كانت، لكن نلاحظ فيما سبق عند دراسة مؤشر مهلة دوران الزبائن مقارنة مع مهلة دوران الموردون توضح هذه النسبة ان الشركة انتهجت سياسة تسييرية في تمكينها من الوفاء بالتزامات الموردون في تاريخ استحقاقها الحقيقي مع توسيع فجوة الوفاء من 7 أيام لسنة 2014 الى 80 يوم وهي فجوة معتبرة للوفاء في الآجال الحقيقية لمورديها بارتياح تام.

✓ **2016 :** نلاحظ بالنسبة لمؤشر المديونية لهذه السنة ان هناك انخفاض كبير بالمقارنة للسنتين السابقتين 2014-2015 ، ويفسر هذا التراجع الى الوفاء الجزئي مقارنة بنصف الديون والالتزام لسنوات السابقة وهذا الانخفاض الجدد معتبر يرجع الى ما يلي :

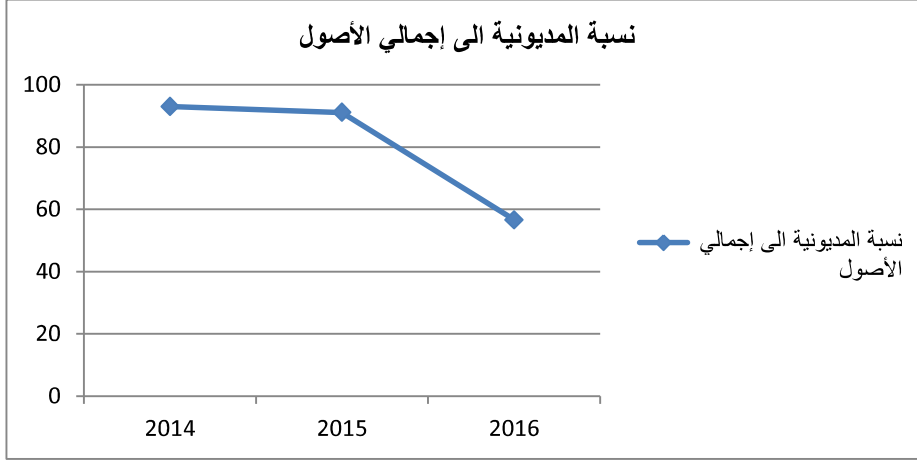
✓ رفع في رأس مال الشركة وهو بدوره يرفع من إجمالي أصول الشركة .

✓ وكذلك رفع من رأس مال الشركة وهذا يوفر سيولة في صندوق الشركة لتمكينها من أداء استحقاقاتها قبل موعدها في بعض الحالات .

✓ الاعتماد جزائيا على قرض الاستغلال في تمويل أصولها المتداولة على غرار استخدام سياسة قرض المورد (Crédit Fournisseur)

- والشكل الموالي يعكس النتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم (16) : التمثيل البياني لنسبة المديونية الى إجمالي الأصول



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

- نسبة تغطية الاصول الثابتة ونعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية :

نسبة تغطية الاصول الثابتة = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة) / مجموع الديون

الجدول رقم (49) : يوضح نسبة تغطية الاصول لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
259 433 768	199 179 658	40 083 746	(القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة)
330,561,173	635,379,249	321,643,999	مجموع الديون
% 78.48	% 31.34	% 12.45	نسبة تغطية الاصول الثابتة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

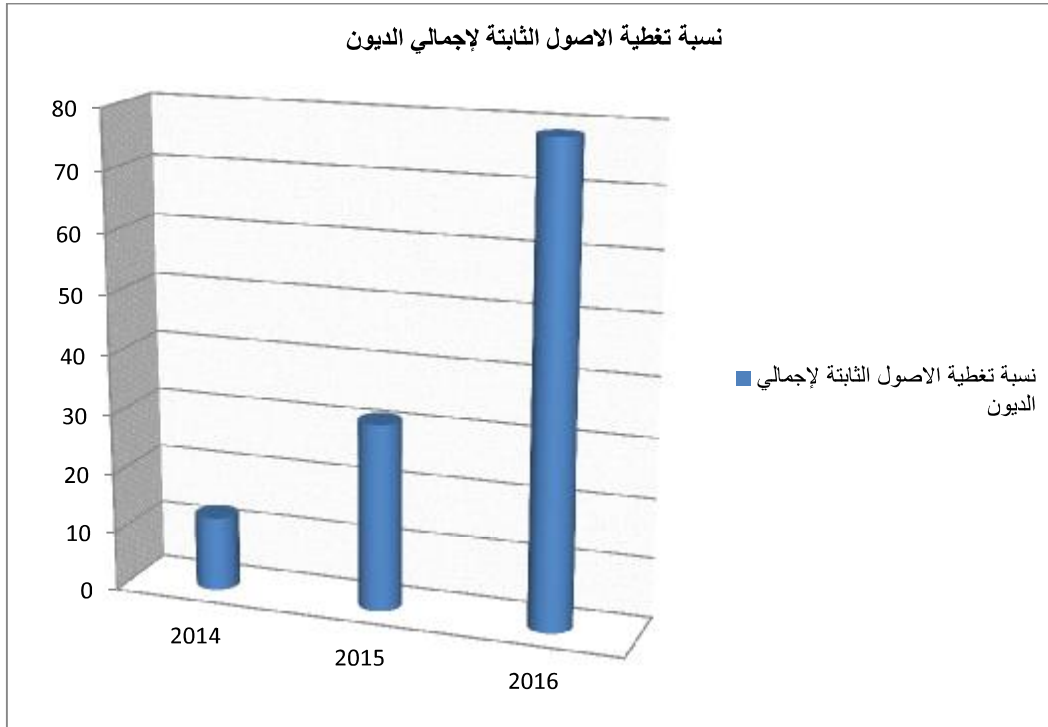
التعليق والتحليل : نلاحظ من الجدول اعلاه والذي يمثل دراسة نسبة تغطية الأصول الثابتة مع إجمالي ديون الشركة ، حيث اشار هذا المؤشر الى القيم التالية 12.45 % ، 31.34 % ، 78.48 % على التوالي حيث نرى ان هذا المؤشر يشير الى ارتفاع معتبر جدا خلال سنوات الدراسة ، ويفسر هذا الارتفاع المتزايد خلال هذه السنوات الى اكتساب أصول ثابتة جديدة (تجهيزات الانتاج) مع ملاحظة ارتفاع كبير خلال سنة 2016 حيث نفسره كذلك بأن الشركة رفعت من قدرتها الانتاجية من خلال اقتناء معدات الإنتاج لمواكبة سرعة دوران السوق في مثل هذه المجالات خاصة مجال البناء والاعمار الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الدولة ونذكر مشروع الخماسي الاخير الذي اطلق انجاز ازيد من 2 مليون سكن اجتماعي ، ويمكن تفسيره ايضا

الفصل الثاني: دراسة حالة قياس وتقييم الأداء المالي لشركة TRICI-SUD لتحويل وتفصيل حديد الفولاذ للبناء

بأن الشركة ارادت توسيع رقعة التسويق من محلي الى وطني ، ويمكن اعتبار هذه المؤشرات بانها ذات دلالة ايجابية للشركة في ظل التزاماتها الجارية.

- والشكل الموالي يعكس النتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم (17): منحنى يمثل تغطية إجمالي الديون بأصول الثابتة



المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها.

- نسبة تغطية الفوائد: ونعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد (مصاريف مالية)

الجدول رقم (50) : يوضح نسبة تغطية الفوائد لسنوات 2014 ، 2015 ، 2016

2016	2015	2014	النسبة السنوات
127,913,793	49,187,963	20,814,212	الأرباح قبل الفوائد والضرائب
2,971,023	4,308,428	15,750	مصروفات الفوائد (مصاريف مالية)
/	/	/	X (100)
43.05	11.42	1321.53	نسبة تغطية الفوائد

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

التعليق و التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة تغطية الفوائد لسنوات الدراسة كانت ايجابية الى حد كبير ، حيث اشارت خلال سنة 2014 الى 1321.53 مرة مقارنة بالأرباح العملية قبل طرح الفوائد و الضرائب وهي دلالة كبيرة الى حد ما ، ويمكن توضيح او تفسير ذلك بغياب كبير للفوائد المالية(المصاريف المالية) خلال هذه الدورة ، عكس ما اشارت اليه السنوات 2015 ، 2016 لهذا المؤشر والتي اظهرت دلالة ايجابية كما يلي 11.42 مرة ، 43.03 مرة على التوالي وهو تزايد ملحوظ ومحسوس للسنتين .

خلاصة الفصل:

لقد تم التركيز خلال هذا الفصل على الجانب التطبيقي والذي حاولنا من خلاله إسقاط وتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على الواقع العملي الملموس على مستوى شركة TRICI SUD ، وذلك بإبراز أهم الإسهامات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية وخصائصها النوعية لما لها من أهمية في مساعدة وتسهيل مهمة المحللين الماليين في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسة ووضع صورة صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للشركة بما يساهم في توفير معلومة مالية مناسبة لمستويات متخذي القرار .

كما وقد إعتدنا في هذا الفصل على مختلف القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كالميزانية (المركز المالي) و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، ومن ناحية أخرى فقد تناولنا في هذا الفصل أفضل وأهم المعايير والمؤشرات التي يستند إليها لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، ومثال ذلك فقد تطرقنا إلى معيار التوازن المالي ، والسيولة والنشاط ، وكذا الربحية و المردودية والرفع المالي ، وذلك من أجل الامام بكل الجوانب المهمة في هذه الدراسة.

وانطلاقاً من النتائج المتحصل خلال فترة الدراسة نستطيع القول بأن إنعكاس ومساهمة النظام المحاسبي المالي تبدوا واضحة وجلية من خلال عرض القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا الأخير لا سيما الخصائص النوعية للمعلومة المالية ، والتي تعتبر كمدخلات أساسية لقياس وتقييم الأداء المالي ، وطبقاً للنتائج المتحصل عليها فإنه يمكننا الحكم على أن أداء شركة TRICI-SUD كان مقبول عموماً خلال فترة الدراسة ، مع إمكانية الوصول إلى نتائج أفضل في المستقبل القريب تبعاً لهاته السياسة التسييرية المنتهجة.

الختامة العامة

الخاتمة

من خلال دراستنا المعمقة لهذا الموضوع والذي يتمحور حول مدى مساهمة وإنعكاس النظام المحاسبي المالي على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية والتي تمثل مخرجات ذات خصائص نوعية وفق إعتبارات هذا النظام وركيزة أساسية لقياس وتقييم الأداء المالي ، إذ يمثل هذا الأخير شرطا رئيسيا وأمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في سعيها جاهدة إلى العمل على تحقيق توازنها المالي، والذي يعتبر الهدف الأسمى للمسريين والخبراء والمحللين الماليين في تحليل الوضعية المالية و رسم الخطط الاستراتيجية، بما يكفل لها البقاء والاستمرارية ومواجهة التحديات المستقبلية في ظل الميزة التنافسية.

ونظرا لما عرفته وشهدته الجزائر من تحول كبير وحذري على المستوى الاقتصادي، الذي دفع بها إلى فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المختلفة والتأقلم مع التطورات العالمية والحديثة التي طرأت على البيئة المحاسبية والمالية، والمتمثلة أساسا في النظام المحاسبي المالي وإسهاماته المختلفة .

وبناءً على دراستنا النظرية والميدانية والمعتمدة أساسا على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، فقد خلصنا إلى استعمال الأسلوب العلمي التقني مستخدمين في ذلك أبرز وأهم الأساليب والمؤشرات المالية المختلفة من أجل أن تكون الدراسة ذات دقة ودلالة مالية وإقتصادية تعكس الوجه الحقيقي للوضعية المالية للشركة محل الدراسة ، وذلك ما يحول لها القدرة على وضع خطط استراتيجية محكمة على المدى المتوسط والطويل بما يكفل لها تحقيق الكفاءة والفعالية على مستوى الأداء المالي بغية تجسيد أهدافها المسطرة .

فمن خلال ما سبق وبالإستناد على الفرضيات المطروحة في إشكالية هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها في النقاط التالية .

إختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها فانه :

● بالنسبة للفرضية الأولى:

القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتضمن مجموعة من المعلومات مصرح بها بطريقة صادقة وشفافة تخدم بذلك أصحاب القرار والمسريين والمحللين الماليين.

من خلال دراستنا للنظام المالي المحاسبي، تبين إن هذا الأخير يخدم أصحاب القرار والمسريين والمحللين الماليين من خلال مخرجاته والمتمثلة في القوائم المالية والتي تتسم بخصائص نوعية لها أهمية بالغة في المساهمة بإعطاء المعلومة المالية الصادقة والشفافة والقابلة للمقارنة بما يخدم في ذلك الاستغلال الأمثل والأسرع لها وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية.

● بالنسبة للفرضية الثانية :

المقصود بالأداء المالي تلك الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة ، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركة لتحقيق غاياتها، وإن من أبرز الأساليب المستخدمة في قياس وتقييم الأداء تتمثل في مجموعة من المؤشرات الكفيلة بالتأكد من الوضعية المالية للشركة كنسب التوازن المالي ، السيولة والنشاط ، الربحية والمردودية الرفع المالي.

فقد تبين لنا من خلال دراستنا للأداء المالي على أنه الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسة، وذلك من خلال رسمه للصورة والوضعية المالية الحقيقية لها خلال فترة الدراسة، ولقياس وتقييم هذا الأخير وجب علينا الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات المعتمدة ماليا كأساليب لكشف مواطن الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتثمينها وتطويرها، وذلك في ظل سعي هاته الأخيرة جاهدة لتحقيق توازنها المالي باعتباره شرطا جوهريا ورئيسيا في رسم خططها الاستراتيجية بما يضمن لها البقاء والاستمرارية ومواجهة التحديات المستقبلية، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية.

● بالنسبة للفرضية الثالثة :

شركة TRICI-SUD تؤدي أداء مالي مقبول عموما وذلك بالإعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج). وانطلاقا من دراستنا هاته خلصنا إلى أن الأداء المالي لشركة TRICI SUD على مدى فترة الدراسة كان مقبول عموما، مع وجود إمكانية للحصول على أداء ذو فعالية وكفاءة، بما يؤهلها للمنافسة والاستمرارية في المستقبل القريب حيث يبدو هذا واضح وجلي من خلال قياسنا وتقييمنا للأداء المالي للشركة محل الدراسة وذلك بالإعتماد على القوائم المالية والمتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يثبت صحة هاته الفرضية.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن سردها فيما يلي :

- ✓ النظام المالي للمؤسسة، له إسهامات جوهرية على القوائم المالية تتميز بجملة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية كالشفافية والمصداقية والقابلية للمقارنة لما لها من أهمية على مستوى قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) في عكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ القوائم المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت توافق متطلبات التحليل والتقييم للأداء المالي للمؤسسة، حيث تميز إن الأصول مرتبة وفق السيولة والخصوم وفق الاستحقاق، كما ولها إنعكاس مباشر على عملية صنع القرار.
- ✓ إن كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) تعتبر مخرجات أساسية للنظام المالي المحاسبي والتي يعتمد عليها المحللين الماليين كمدخلات رئيسية في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يعتبر الأداء المالي المرآة و الوسيلة التي تعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في إستخداماتها على المستويين القصير والطويل الأجل.
- ✓ أدوات ومؤشرات عملية قياس وتقييم الأداء المالي تلعب دورا فعالا في كشف نقاط القوة ودعمها ونقاط الضعف وتداركها من أجل رسم سياسة تحوطية واستراتيجية سليمة بما يكفل لها الاستمرارية والبقاء.

ومن خلال دراستنا الميدانية (التطبيقية) لشركة TRICI SUD نستطيع القول بأن الأداء المالي للشركة على مدى فترة الدراسة كان مقبول عموما حيث نبرز رجعية ذلك إلى النتائج التالية:

✓ **مؤشرات التوازن المالي** : من خلال دراستنا التطبيقية لهذه المؤشرات اتضح لنا إن الشركة كانت تسعى جاهدة إلى التطور والتحسين من أدائها المالي والتوجه نحو مستقبل إقتصادي أفضل وذلك من خلال تحقيق التوازن المالي خلال سنة 2016 بعدما كانت الشركة غير متوازنة ماليا خلال سنتي 2014 و 2015 .

✓ **مؤشرات السيولة** : من خلال ما وصلنا إليه بعد دراسة هذه المؤشرات تبين أن مؤشرات السيولة خلال فترة الدراسة كانت مقبولة عموما خاصة سنتي 2014 و 2015 مع تحسن ملحوظ لسنة 2016 وهذا ما يدل على أن الشركة تنتهج سياسة تسييرية حسنة نحو تحقيق أهدافها المسطرة وهي تغطية حصومها الجارية في تاريخ إستحقاقها

✓ **مؤشرات النشاط**: أما على مستوى مؤشرات النشاط فكانت الشركة مجتهدة نحو سلك سياسة رشيدة في إدارة وتسيير عناصر نشاطها بإحكام، مما جعل أداءها في تسيير النشاط مقبول.

✓ **مؤشرات الربحية**: تعتبر هذه المؤشرات من أهم الركائز التي يعتمد عليها الأداء المالي حيث نسجل نمو على مستوى عوائد و أرباح الشركة خلال فترة الدراسة وهي دلالة على مساعي الشركة نحو أداء أفضل.

✓ **مؤشرات المردودية**: حسب ما تم الوصول إليه وفقا لمؤشرات المردودية تبين بأن مردودية الشركة خلال هاته الفترة كانت جيدة ، حيث تأخذ منحني متصاعد على مدى هاته الفترة.

✓ **مؤشرات الرفع المالي** : أما على مستوى مؤشر الرفع المالي (الأثر) فقد أشار هذا الأخير إلى أن الإستدانة أو اللجوء إلى القروض ليس الحل الأمثل للرفع من أدائها المالي خلال طول فترة الدراسة .

- فبالرغم من أن كل هاته المؤشرات لها من الأهمية بمكان في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة إلا انه يوجد هناك خلل يحول دون تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة الاقتصادية الحالية ، وهو جانب مهم في إعطاء الصورة الصادقة والصحيحة للقوائم المالية ورجعية ذلك لعدم وجود سوق نشطة وكثرة ظهور الأسواق الموازية في شتى الميادين .

ومنه وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي SCF له أثر ومساهمة كبيرة وإيجابية في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

توصيات الدراسة :

- بناءً على النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة والمتعلقة بمساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية خلصنا إلى جملة من التوصيات يمكن سردها فيما يلي :
- العمل على توحيد الجهود بين المهنيين والمسيرين الماليين وذلك بغية الحصول على قوائم مالية تتميز بالصدق والشفافية كي تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة .
 - تسليط الضوء والتركيز على موضوع التحليل المالي وفتح تخصصات في الجامعات الجزائرية تمس جميع جوانبه من أجل التعمق والبحث أكثر في هذا المجال.
 - تأهيل الإطارات والكوادر على مستوى المؤسسات والعمل على فتح دورات تكوينية دورية من أجل كسب معارف مالية تخدم مصالح المؤسسة.
 - على المؤسسات تخصيص ضمن هيكلها التنظيمي مصلحة التحليل المالي من أجل السهر على المراقبة والمتابعة المالية داخل المؤسسة .
 - الحرص على إنشاء وتنظيم أسواق تكتسي طابع النظامية (السوق النشط) من أجل تكريس وإمكانية تطبيق مبدأ القيمة العادلة.
 - الاهتمام أكثر بالمعايير المحاسبية الدولية وكذا معايير الإبلاغ المالي.
 - الاستمرارية في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات بصفة دورية (ثلاثي، سداسي، سنوي)، وهذا من أجل التتبع والتشخيص الجيد للوضع المالية وكذا استدراك نقاط الضعف في فترة زمنية قصيرة.
 - قياس وإحتساب رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية كمؤشر لتقييم التوازن المالي وهي الطريقة المثلى والأكثر دلالة بدلا من أعلى الميزانية رغم أن هاته الأخيرة تأخذ نفس القياس والدلالة وذلك لعكس صورة صحيحة ودقيقة لهذا المؤشر ، وإنطلاقا من ذلك يمكننا الحكم على أن المؤسسة متوازنة أم لا ، وذلك لعدم إمكانية أو قابلية المقارنة بين جانبي الخصوم والأصول من أعلي الميزانية على مستوى مدة الاحتفاظ بهم ، حيث إن مدة الاحتفاظ برأس المال في الشركة قانونا يوافق 99 سنة كحد أقصى مقارنة بالاستخدامات المستقرة التي لا يتجاوز عمرها كأقصى حد 30 سنة مثل المباني وهو ما ينص عليه القانون التجاري الجزائري.
 - التركيز أكثر على أسلوب القياس المقارن الذي يرشد ويوجه المؤسسة إلى معرفة تمركزها ومكانتها في سوق المنافسة وتدارك الانحرافات السابقة إن وجدت وكذا الرفع من القدرة التنافسية.

آفاق الدراسة :

لقد عاجلت هاته الدراسة موضوع مساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بالاعتماد على كل من قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، إلا أنها لم تخطط بجميع الجوانب والتفاصيل الدقيقة المرتبطة بالموضوع ، إذ تبقى هاته الدراسة بحاجة إلى التوسع أكثر من طرف الباحثين من أجل الإلمام بمؤشرات أخرى تفيد وتخدم جوانب لها أهمية على مستوى الأداء المالي.

حيث نأمل أن تكون دراستنا الحالية كقاعدة معلوماتية ومنطلق لدراسات وبحوث أكاديمية وتطبيقية مستقبلية تمس محاور أساسية لموضوع تقييم الأداء المالي الذي بدوره يستحق المزيد من البحث والدراسة بغية المواصلة في هذا الإطار حيث نذكر على سبيل المثال :

- إنعكاسات النظام المحاسبي المالي SCF على إعداد التقارير المالية وفق الأساليب الحديثة للتحليل المالي ؟
- إسهامات القوائم المالية المعدة وفق SCF في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية ؟

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

● المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

1. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان الاردن 2006 .
2. جمال لعشيشي ، محاسبة المؤسسة والجباية ، الاوراق الزرقاء العالمية ، الجزائر، 2010 .
3. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2012 .
4. شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** ، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2009.
5. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية ، الاوراق الزرقاء العالمية ، الجزائر ، 2014 .
6. عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الثانية ، دار النشر حيطلي ، الجزائر ، 2011 .
7. فهمي مصطفى الشيخ، كتاب التحليل المالي ، الطبعة الاولى ، إس إم أي فايننشال ، رام الله، فلسطين ، 2008 .
8. محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الاوراق الزرقاء العالمية ، الجزائر ، 2015 .
9. حمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2010.

ثانياً : المجلات

1. عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04 ديسمبر 2013.

ثالثاً : الملتقيات

1. منور أوسرير ، مجبر محمد ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية ، الملتقى الدولي الاول: النظام المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي ، تطبيقات وافاق يومي 17-18 جانفي 2010 .

رابعاً : الأوامر والمراسيم

1. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الاول عام 1429 الموافق ل 26 مايو سنة 2008 ، يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي .

خامسا : الاطروحات والرسائل

1. أريج شيجاني، جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار حاسي مسعود (ENSP) 2010-2011 ، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة - حاسي مسعود 2010-2011.
2. جلييلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة احمد بوقرة بومرداس ، 2008-2009
3. حنان عجيلة ، فعالية المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة الأنايب ALF APIPE للفترة (2008-2009 -) ، مذكرة ماجستير ، تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة ، 2013.
4. رزيقة تالي ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر علوم التسيير ، تخصص ادارة الاعمال ، المركز الجامعي العقيد آلي محند اولحاج ، البويرة 2011-2012 .
5. رشيدة سليمان ، دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين ، دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وحوكمة شركات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
6. شعب شنوف ، الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007.
7. سميحة سعادة ، تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة ، مذكرة ماستر ، علوم اقتصادية ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013.
8. سهام مهري، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على الاداء المالي لشركات التامين الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014 .
9. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002.
10. عريف عبد الزراق ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية رسالة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017.
11. علاء بوقفة ، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية ، مذكرة ماجستير، فرع محاسبة وحماية ، جامعة ورقلة 2012 .
12. علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014.
13. محمد رمزي جودي، اطروحة دكتوراه تحت عنوان اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسة الجزائرية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2014-2015.
14. نمر محمد الخطيب و صديقي فؤاد ، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المالية تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر 29-30- نوفمبر 2011 .

سادسا : المحاضرات

1. حياة نجار ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2016/2015 .
2. محمد الحسين ، محاضرات في التحليل المالي ، كلية الاقتصاد والدراسات العليا ، قسم ادارة اعمال ، جامعة دمشق، 2014 .

سابعا: المواقع الالكترونية

1. وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موقع للنشر، الجزائر، 2009.

• المراجع باللغة الاجنبية :

اولا : الكتب

- 1.MICHEL GERVAIS , "**Contrôle de gestion**" , paris: Edition Economico, 1997.
- 2.Pierre Conso, Farouk hemici, **Gestion financier de l'entreprise**, 9ème édiion, Paris,2002
- 3.Pierre Ramage, **Analyse et Diagnostic Financier**, Edition d'organisation, Paris,2001.

ثانيا : الرسائل والاطروحات

1. Samir Merouani, **L'application des normes IFRS en Algérie**, mémoire de fin d'etude , Insitut d' Economie Douanière et Fiscal (IEDF),Koléa, Algérie, promotion.2006.

فائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

SARL TRICI SUD				
ACTIF	2014			2013
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	40,083,746	4,087,543	35,996,203	27,945,733
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	40,083,746	4,087,543	35,996,203	27,945,733
Actif courant				
Stocks et encours	119,718,196		119,718,196	4,251,232
Créances et emplois assimilés				
Clients	70,937,164		70,937,164	
Autres débiteurs	93,196,329		93,196,329	
Impôts et assimilés	4,659,227		4,659,227	3,248,263
Avances d'exploitation				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	21,539,981		21,539,981	3,056,689
TOTAL ACTIF COURANT	310,050,897	0	310,050,897	12,556,184
TOTAL GENERAL ACTIF	350,134,643	4,087,543	346,047,100	40,501,917

الملحق رقم (2)

SARL TRICI SUD		
PASSIF	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	10,000,000	100,000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	16,541,182	-2,131,912
Autres capitaux propres-Report à nouveau	-2,138,082	-6,170
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	24,403,100	-2,038,082
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	0	0
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	174,311,661	
Impôts	5,869,181	10,000
Autres dettes	141,463,157	42,530,000
Trésorerie passif		
TOTAL PASSIF COURANT	321,643,999	42,540,000
TOTAL GENERAL PASSIF	346,047,099	40,501,918

الملحق رقم (3)

SARLTRICI SUD		T C R EXERCICES CLOS LE 31/12/2014	
Rubriques	2014	2013	
Ventes et produits annexes	383,995,202		
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Rabais,remises,ristourne accordés	1,874		
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	383,997,076	0	
Achats consommés	317,009,391		
Services extérieurs et autres consommations	24,879,041	2,045,750	
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	341,888,432	2,045,750	
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	42,108,644	-2,045,750	
Charges de personnel	10,472,004		
Impôts, taxes et versements assimilés	6,734,886	2,340	
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	24,901,754	-2,048,090	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	4,087,545		
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
5-RESULTAT OPERATIONNEL	20,814,209	-2,048,090	
Produits financiers	91,775		
Charges financières	15,750	78,822	
6-RESULTAT FINANCIER	76,025	-78,822	
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	20,890,234	-2,126,912	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	4,349,052	5,000	
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	383,997,076		
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	367,455,894	-2,131,912	
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	16,541,182	-2,131,912	

الملحق رقم (4)

SARL TRICI SUD				
ACTIF	2015			2014
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	199,179,658	13,778,290	185,401,368	35,996,203
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	199,179,658	13,778,290	185,401,368	35,996,203
Actif courant				
Stocks et encours	285,584,613		285,584,613	119,718,196
Créances et emplois assimilés				
Clients	112,197,370		112,197,370	70,937,164
Autres débiteurs	94,319,628		94,319,628	93,196,329
Impôts et assimilés	14,217,476		14,217,476	4,659,227
Avances d'exploitation				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5,793,859		5,793,859	21,539,981
TOTAL ACTIF COURANT	512,112,946	0	512,112,946	310,080,897
TOTAL GENERAL ACTIF	711,292,604	13,778,290	697,514,314	346,047,100

الملحق رقم (5)

SARL TRICI SUD		
PASSIF	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	10,000,000	10,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	720,155	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	37,731,965	16,541,182
Autres capitaux propres-Report à nouveau	13,682,945	-2,138,082
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL I	62,135,065	24,403,100
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	0	0
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	418,748,493	174,311,661
Impôts	9,004,389	5,869,181
Autres dettes	164,263,092	141,463,158
Trésorerie passif	43,363,275	
TOTAL PASSIF COURANT	635,379,249	321,644,000
TOTAL GENERAL PASSIF	697,514,314	346,047,100

الملحق رقم (6)

SARLTRICI SUD		T C R EXERCICES CLOS LE 31/12/2015	
Rubriques	2015	2014	
Ventes et produits annexes	712,811,206	383,995,202	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Rabais,remises,ristourne accordés		1,874	
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	712,811,206	383,997,076	
Achats consommés	595,623,024	317,009,391	
Services extérieurs et autres consommations	22,522,223	24,879,041	
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	618,145,247	341,888,432	
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	94,665,959	42,108,644	
Charges de personnel	24,234,262	10,472,004	
Impôts, taxes et versements assimilés	9,204,360	6,734,886	
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	61,227,337	24,901,754	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles	2,348,629		
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	9,690,747	4,087,545	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
5-RESULTAT OPERATIONNEL	49,187,961	20,814,209	
Produits financiers	1,796,542	91,775	
Charges financières	4,308,428	15,750	
6-RESULTAT FINANCIER	-2,511,886	76,025	
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	46,676,075	20,890,234	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	8,944,111	4,349,052	
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	714,607,784	383,997,076	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	676,875,784	367,455,894	
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	37,731,964	16,541,182	

الملحق رقم (7)

SARL TRICI SUD				
ACTIF	2016			2015
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	259,433,786	13,392,367	246,041,419	185,401,368
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	259,433,786	13,392,367	246,041,419	185,401,368
Actif courant				
Stocks et encours	70,968,321		70,968,321	285,584,613
Créances et emplois assimilés				
Clients	183,821,182		183,821,182	112,197,370
Autres débiteurs			0	94,319,628
Impôts et assimilés			0	14,217,476
Avances d'exploitation				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	83,720,695		83,720,695	5,793,859
TOTAL ACTIF COURANT	338,510,198	0	338,510,198	512,112,946
TOTAL GENERAL ACTIF	597,943,984	13,392,367	584,551,617	697,514,314

الملحق رقم (8)

SARL TRICI SUD

PASSIF	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100,000,000	10,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	2,606,754	720,155
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	101,855,380	37,731,965
Autres capitaux propres-Report à nouveau	49,528,310	13,682,945
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	253,990,444	62,135,065
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	0	0
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	161,712,734	418,748,493
Impôts	86,867,361	9,004,389
Autres dettes	81,981,078	164,263,092
Trésorerie passif		43,363,275
TOTAL PASSIF COURANT	330,561,173	635,379,249
TOTAL GENERAL PASSIF	584,551,617	697,514,314

الملحق رقم (9)

SARL TRICI SUD		T C R EXERCICES CLOS LE 31/12/2016	
Rubriques	2016	2015	
Ventes et produits annexes	1,203,761,540	712,811,206	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Rabais,remises,ristourne accordés			
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	1,203,761,540	712,811,206	
Achats consommés	1,012,417,003	595,623,024	
Services extérieurs et autres consommations	8,964,989	22,522,223	
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1,021,381,992	618,145,247	
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	182,379,548	94,665,959	
Charges de personnel	29,035,773	24,234,262	
Impôts, taxes et versements assimilés	12,037,615	9,204,360	
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	141,306,160	61,227,337	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles		2,348,629	
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	13,392,367	9,690,747	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
5-RESULTAT OPERATIONNEL	127,913,793	49,187,961	
Produits financiers	804,611	1,796,542	
Charges financières	2,971,023	4,308,428	
6-RESULTAT FINANCIER	-2,166,412	-2,511,886	
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	125,747,381	46,676,075	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	23,892,002	8,944,111	
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1,203,761,540	714,607,784	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	1,101,906,161	676,875,784	
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	101,855,379	37,731,964	